

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإقليمي

(639)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان في العالم	60



أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

المملكة تخفض نسبة الأمية إلى أقل من 5,6 في المئة

المصدر: جريدة الحياة الأحد 29 ذو الحجة 1439 هـ 9 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4602204>

شاركت المملكة العربية السعودية ممثلة بوزارة التعليم الاحتفاء باليوم العالمي لمحو الأمية الذي صادف أمس (السبت) الثامن من أيلول (سبتمبر) الجاري، محققة قفزات كبيرة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، حيث نجحت في خفض نسبة الأمية إلى أقل من 5,6 في المئة. وأولت المملكة لهذا المشروع - بحسب وكالة الأنباء السعودية - اهتماماً بالغاً بمواجهة مشكلة الأمية مع انطلاقة مسيرة تعليم الكبار بشكلها النظامي منذ عام 1374 هـ كانت نسبة الأمية تبلغ فيه 60 في المئة، توالى بعدها الجهود وتسارعت وتيرة تعليم الكبار في المملكة بإقرار مشروع نظام تعليم الكبار ومحو الأمية عام 1392 هـ إلى أن أصبحت الإدارة العامة لتعليم الكبار عام 1437 هـ. وتجاوزت المملكة مشروع محو الأمية إلى أكثر من ذلك عبر مفهوم الاستدامة والتعلم مدى الحياة من خلال مبادرة التعلم مدى الحياة (استدامة) (التي تُعد إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني المنبثق عن رؤية المملكة 2030 وتستهدف الكبار من الجنسين من عمر (15) سنة فما فوق، إذ إن هذه المبادرة تنقسم إلى شقين أحدهما تعليمي يستهدف الكبار من الجنسين الذين لم يلتحقوا بالتعليم من أجل محو أميتهم، والآخر يسعى لتمكين الكبار من الجنسين ممن يحملون مؤهلاً دراسياً ثانوياً فما دون وهم خارج سلك التعليم من مواصلة تدريبهم وتطويرهم مهنيّاً للانخراط في سوق العمل والمشاركة في عجلة التنمية الاقتصادية.

ومن أبرز مشاريع المبادرة، تجهيز وتشغيل مركز الحي المتعلم، الذي ينفذ بإشراف إدارات التعليم في جميع مناطق ومحافظات المملكة. وبلغ عدد المُنضمين من المملكة لصفوف الدراسة في المدارس الابتدائية لتعليم الكبار من الجنسين 44 ألفاً و765، وفي المدارس المتوسطة 42 ألفاً و994، وفي المدارس الثانوية 60 ألفاً و595. ويُعد تعليم الكبار أحد الجوانب التعليمية المهمة التي تراعها الدولة، وأعدت لها من خلال وزارة التعليم خططاً وبرامج متنوعة يتم تعديلها وتطويرها حسب متطلبات التنمية ورؤية المملكة في سبيل إعلان مملكة خالية من الأمية. إلى ذلك، قالت المديرية العامة لتعليم الكبار «بنات» مديرة مبادرة التعلم مدى الحياة «استدامة» منيرة الحجيلان في تصريح لها بهذه المناسبة، إن النسبة المشار إليها تعد منخفضة حسب المعيار العالمي من عمر 10 إلى 25 سنة، مبينة أن نسبة الأمية بين الإناث تزيد عنها في الذكور وهو ما تعاني منه معظم دول العالم. وبيّنت الحجيلان اهتمام القيادة بالتعليم باعتباره أهم الممكّنات الرئيسية في تحقيق مكانة رفيعة للمملكة بين دول العالم والأداة الأمثل في الاستثمار برأس المال البشري، موضحة أن المملكة عملت جاهدة منذ العام 1373 هـ على مكافحة الأمية والقضاء عليها بجميع أشكالها القرآنية والكتابية والثقافية والحضارية،

والتزمت بمبدأ حق الفرد في التعليم «ومع تزايد طموح قيادة المملكة بالتطوير والتحسين». وأضافت أنه مع تنامي التطلعات الوطنية، وتسارع المتغيرات العالمية، وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة، كان لزاماً على التعليم أن يطور مفاهيمه وأدواته كي تتناسب مع هذا الحراك التنموي، فمن مفاهيم بسيطة تتناول محو الأمية الأبجدية إلى مفاهيم وأدوات تتناول مفهوم «التعلم المستمر والتعلم مدى الحياة»، وهي بلا شك تتسق مع مراحل التطور الذي تشهده المملكة في توجهها لتحقيق «رؤية 2030».

وقالت الحجيلان: «لا ينبغي اعتبار تعليم الكبار مجاًلاً قائماً بذاته، وإنما ينظر إليه باعتباره جزءاً مهماً في سياق التوعية بأهمية اعتماد مفهوم التعلم مدى الحياة، ومظلة واسعة توفر التطوير والتكامل لبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني من جهة، والتعليم الرسمي وغير النظامي من جهة أخرى». وتابعت: «كما أنه يشكل رافداً أساسياً لعملية التنمية الشاملة باستجابته لمتطلبات المجتمع وحاجات السوق المحلية من الكفاءات والقوى العاملة والخبرات والمؤهلات، وحاجات المتعلمين والمتدربين فيه. لذا أنت مبادرة التعلم مدى الحياة «استدامة» إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني ضمن رؤية المملكة الطموحة 2030 مواكبة لتلك المرحلة حيث تهدف إلى توفير فرص التعلم مدى الحياة للمواطن السعودي وتدريبه في بيئات تربوية متنوعة وفق معايير عالمية سعياً لتحقيق مجتمع معرفي منتج ومتعايش مع الآخرين.»

الأحساء: «الوعي المهني» لأمهات ذوات الإعاقة الفكرية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 29 ذو الحجة 1439 هـ 9 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4602116>

اختتمت جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظة الأحساء أخيراً، ورشة عمل عن «الوعي المهني» لأمهات ذوات الإعاقة الفكرية، استمرت لمدة يومين، في مقر الجمعية في المحافظة. وتناولت الورشة، التي قدمتها خلود البامي، تعريفاً في الوعي المهني وأهميته، وكذلك القوانين والتشريعات حول حقوق ذوي الإعاقة، إضافة إلى أهم الأهداف المهنية لدى الأم وابنتها، إلى جانب البدائل الوظيفية لها. وأكد المدير العام للجمعية عبداللطيف الجعفري، حرصهم على تنمية الوعي المهني لدى أمهات ذوات الإعاقة الفكرية من مستفيدات الجمعية، ليصبحن قادرات على وضع خطة مهنية تتناسب مع قدرات وميول بناتهن، وبالتالي مساعدتهن في اختيار المهنة المناسبة لهن.

«العمل» توضح: وجود نشاطين مختلفين في منفذ البيع يلزم المنشأة بالتوظيف

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 ذو الحجة 1439 هـ - 9 سبتمبر 2018م

<http://worldcup.alriyadh.com/1703308>

متابعة - الرياض الإلكتروني
أوضحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اليوم السبت أنه في حال وجود نشاطين مختلفين في منفذ البيع فإن صاحب المنشأة ملزم بالتوظيف.. وذلك قبل 3 أيام من بدء تطبيق المرحلة الأولى من توظيف منافذ بيع 12 نشاط تجاري. وأشارت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى أن بداية المرحلة الأولى من توظيف منافذ البيع في 12 نشاط تجاري والتي ستبدأ بتاريخ 1440/1/1، ستشمل (محلات السيارات والدراجات النارية، محلات الأواني المنزلية، محلات الأثاث المنزلي والمكتبي الجاهز ومحلات الملابس الجاهزة والأطفال والمستلزمات الرجالية). وحددت وزارة العمل المهن المستثناة لكافة الأنشطة في [الدليل الإرشادي الخاص بالتوظيف](#). وشددت وزارة العمل على أن قرار توظيف نشاط الملابس الجاهزة والمستلزمات الرجالية لا يتعارض مع قرار تأنيث وتوظيف الملابس والمستلزمات النسائية ولا مع قرار التوظيف في المناطق التي تم توقيع اتفاقيات بشأنها.

«عمل المدينة» يحدد المحل التجاري الذي وقعت به حادثة

التحرش

المصدر: جريدة الرياض السبت 28 ذو الحجة 1439 هـ - 8 سبتمبر 2018م

<http://worldcup.alriyadh.com/1703249>

لمدينة المنورة - خالد الزايدي
تمكن مفتشو فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة من تحديد المحل التجاري الذي وقعت داخله حادثة "التحرش" بالبائعات، وأكد المتحدث الرسمي للفرع أحمد السناني بأنه تم مباشرة الموقع وإبلاغ الجهات الأمنية لاتخاذ الإجراءات النظامية، وتأتي التحركات المتسارعة عقب توجيه النائب العام الشيخ سعود المعجب بالقبض على المقيم الذي ظهر في مقطع متداول وهو يتحرش بعدد من البائعات في محل تجاري، وكانت النيابة قد نشطت في رصد التجاوزات وملاحقة أصحابها، حفاظاً على الأمن المجتمعي والأخلاقي.

الخدمات المساندة بالرياض توفر فرص العمل لمستفيداتها من

ذوات الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 27 ذو الحجة 1439 هـ - 7 سبتمبر 2018م

<http://worldcup.alriyadh.com/1703134>

الرياض - واس
أطلقت وحدة الخدمات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة للإناث بالرياض التابعة لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمنطقة مبادرة "كاسب" الاجتماعية، الهادفة إلى توفير فرص العمل للحالات المستفيدة من خدماتها، بالتعاون مع بعض منشآت القطاع الخاص والجهات الأهلية الأخرى.
وأوضحت مديرة الوحدة نورة السلطان، أن الوحدة وضعت آلية واضحة لتنفيذ المبادرة وخصصت لذلك فريق عمل مكون من "أخصائيات نفسيات، وأخصائيات اجتماعيات، وأخصائيات العلاج الطبيعي يتولى مهمة تقييم القدرات المكتسبة للحالات والتعرف على احتياجات الوظائف المتاحة تحت إشراف مباشر من إدارة الوحدة.
وأشارت إلى أن الآلية تمر بعدة مراحل، أولها استقطاب الشراكات ودراسة العروض المقدمة للتأكد من مدى جودتها ومناسبتها للفئات المستفيدة، ثم اختيار الجهة وعقد الشراكة معها، ثم مرحلة الحصر والفرز للحالات لاختيار المستفيدات الأكثر ملائمة للوظائف المطروحة وتدوين بياناتهن في نماذج مخصصة أعدت لذلك، بعد ذلك تأتي المرحلة ما قبل الأخيرة بالتواصل معهن وتعريفهن بالفرص الوظيفية المتاحة لهن في سوق العمل، وفي المرحلة النهائية يتم حصر أسماء المرشحات ترشيحاً نهائياً ورفعها للجهة المعنية بالتوظيف لتتولى بدورها مهمة التنسيق والتوظيف بما يتناسب مع خطة العمل لديها ونوعية الوظائف الشاغرة مع مراعاة قدرات كل مرشحة ورغباتها الشخصية.

وتأتي هذه المبادرة كجزء من البرامج والأنشطة الاجتماعية والثقافية التي تنفذها وحدة الخدمات المساندة للإناث طوال العام، إلى جانب خدماتها الأساسية بهدف الإسهام في انتقال مستفيداتها من الرعاية للتنمية، وإعطائهن الفرصة للكشف عن قدراتهن الذاتية، وتمكينهن من الحصول على دخل مادي مستقل كبقية أفراد المجتمع.



«العدل» تكافح • غسل الأموال» بـ600 جولة على مكاتب

المحامين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 ذو الحجة 1439 هـ - 9 سبتمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/588592>

المدينة - الرياض
كشفت وزارة العدل عن قيام الإدارة العامة للمحاماة في الوزارة، بجولات تفتيشية على أكثر من 600 مكتب محاماة في جميع أنحاء المملكة خلال العام الجاري، وذلك ضمن جهودها لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأوضحت الوزارة أن الجولات التفتيشية شملت 300 مكتب محاماة في منطقة الرياض و311 مكتباً خارجها وأشارت إلى أن الإدارة العامة للمحاماة، ستقوم خلال الثلاثة أشهر المقبلة، بجولات تفتيشية تشمل جميع المكاتب المصنفة «عالية المخاطر» للوقوف على مدى تحقق المتطلبات من عدمها، مؤكدة على إحالة المكاتب التي لا تلتزم بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى اللجنة المختصة بإيقاع العقوبات الواردة في النظام. ولفتت وزارة العدل النظر إلى إعداد الإدارة العامة للمحاماة، ورش عمل ودورات تدريبية للمحامين، بالتنسيق مع مركز التدريب العدلي في الوزارة، استهدفت 64 محامياً من العاملين في المكاتب «عالية المخاطر». وأضافت أن الإدارة العامة للمحاماة، قامت بعمل تقييم المخاطر للقطاع خلال العام الماضي، وأنها بصدد إعداد استبيان فني للتقييم وتوزيعه على المحامين ومن ثم أخذ الإجابات منهم، ودراستها وتصنيفها. يذكر أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني اعتمد قراراً يقضي بإعادة تشكيل الفريق الدائم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، برئاسة وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي وعضوية 11 عضواً.



الشورى لـ «الشؤون البلدية»: إيراداتكم متواضعة ونسب

التحصيل منخفضة

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 ذو الحجة 1439 هـ - 9 سبتمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/588591>

جابر المالكي - الرياض

كشف تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بمجلس الشورى عن تضمين وزارة الشؤون البلدية والقروية تقريرها السنوي المرفوع للمجلس رقمًا متواضعًا لإيرادات الأمانات والبلديات من المرافق والخدمات لم يصل إلى 12% من الإيرادات الاجمالية في الوقت الذي بلغت فيه الاستثمارات البلدية 5 مليارات ريال، كما أن هناك انخفاضًا في التحصيل يصل إلى 45% عن العام السابق في أمانات العاصمة المقدسة والجوف وحائل، ولم توضح الوزارة مبررًا لذلك، وأشارت اللجنة إلى أن التقرير لم يتطرق لإستراتيجية الخصخصة بالوزارة التي صدرت منذ 13 سنة وفتحت المجال لتخصيص المرافق والخدمات البلدية، كما كشفت اللجنة وفق تقريرها الذي اطلعت عليه «المدينة» عن عدم إفصاح الوزارة عن حجم ونوع العقود الاستشارية، وعدد وقيمة مرتبات العاملين غير السعوديين في هذه العقود، وطالبت بالاعتماد على الكفاءات والقدرات السعودية المتخصصة في تنفيذ أعمالها، بدلًا من الأجانب.

مواصفات ملزمة للمقاولين

وطالبت اللجنة وزارة الشؤون البلدية والقروية في توصيات لها سيتم عرضها للمناقشة في المجلس «الثلاثاء» بوضع مواصفات فنية وإجراءات إدارية ملزمة للمقاولين عند القيام بأعمال قص السفلة أو الأرصفة والحفر وإعادة السفلة والرصف لضمان جودة التنفيذ وإعادة وضع الطريق، وطالبت الوزارة أيضًا بالحد من استخدام المنتجات البلاستيكية وتكثيف جهودها في الحد من استخدام تلك المنتجات خاصة الأكياس البلاستيكية في المحلات التجارية.

كما طالبت بالحد من التباين الحاصل في الخدمات التي تقدمها الشؤون البلدية في الأحياء السكنية ومعالجة أسبابه ووضع ضوابط تكفل تحقيق العدالة بين المواطنين في الحصول على الخدمات البلدية.

وتبنّت اللجنة مضمون توصية لأحد الأعضاء وطالبت الوزارة بالقضاء على التباين في تقديم خدماتها للأحياء السكنية، كما تبنّت توصية تدعو وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى نظافة جبل النور وغار حراء وجبل ثور، وإزالة التشوهات في إطار أعمال الصيانة والنظافة العامة، شاملة تهيئة الطرق للوصول للمكانين.

وفقًا لتقرير لجنة الإسكان والخدمات الخاص بوجهة النظر تجاه ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية، هناك توصيات مؤجلة وأخرى ستقدم، ومنها مطالبة بإلزام مالكي المطاعم بالاقتران على كمية معقولة محددة من مادة الأرز عند تقديم وجبات الطعام لديها، وزيادتها عند الطلب، كما دعت توصية مؤجلة الوزارة إلى فتح المجال أمام السعوديين من الشباب والمتقاعدين من ذوي الخبرات والصحة الجيدة للإسهام في عملية الإشراف والمتابعة لعمليات نظافة المدن والقرى والهجر بدلًا من غير السعوديين.

ومن التوصيات التي سيتم تقديمها المطالبة بإنشاء هيئة للهندسة والحركة المرورية تتبع وزارة الشؤون البلدية وتوصية تدعو إلى تصنيف النفايات حسب نوعها وخطورتها.



«الشورى» يطالب بتسريع تسليم الوحدات السكنية للأسر

الضمانية»

الإفصاح عن حجم ونوع العقود الاستشارية التي تبرمها

الأمانات

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 ذو الحجة 1439 هـ - 9 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/588390>

يصوت مجلس الشورى الأسبوع المقبل على عدد من توصيات لجنة الحج والإسكان والخدمات، والتي تطالب في أبرزها وزارة الإسكان بأن تركز للأسر غير القادرة نسبة محددة من المساكن، ضمن المخططات السكنية المعتمدة لمشاريعها لضمان تنوع النسيج الاجتماعي، وأن تدرس تحديد السقف الأعلى من الدخل لعبء الإيجار على الأسر الضمانية ومن في حكمها بحيث يوجه الدعم بما يتناسب مع هذا التحديد والتعجيل بتسليم الأسر الضمانية الوحدات السكنية المخصصة لها. كما يصوت المجلس على عدة توصيات تطالب وزارة الشؤون البلدية والقروية بالإفصاح عن حجم ونوع العقود الاستشارية التي تبرمها الأمانات لتنفيذ أعمال تخصصية في إداراتها، وحجم ومرتببات العاملين غير السعوديين في هذه العقود، والاعتماد بدلاً عن ذلك على الكفاءات والقدرات السعودية المتخصصة في تنفيذ أعمالها.

• الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي 1437/1438 هـ.

• الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن تعديل الفقرة (السادسة) من المادة (الرابعة) وتعديل الفقرة (الثامنة) من المادة (الرابعة) من نظام صندوق التنمية الصناعية السعودي، (المعدل)، ثم يصوت بعد ذلك على التعديل المقترح.

• ينص تعديل الفقرة (السادسة) من المادة (الرابعة) من النظام على أن (يكون قرض الصندوق بما لا يزيد على (50%) من التمويل المطلوب للمشروع أو تطويره، ولمجلس الوزراء رفع هذه النسبة إلى (75%) في المناطق أو المدن الأقل نمواً، وكذلك للصناعات المصنفة صناعات استراتيجية، وفقاً لما يراه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بما يتفق مع الاستراتيجية الوطنية للصناعة).

• كما ينص تعديل الفقرة (الثامنة) من النظام على أن: (تكون مدة استيفاء القرض الذي يقدمه الصندوق بما لا يزيد على خمس عشرة سنة ولمجلس الوزراء زيادة هذه المدة إلى عشرين سنة في المناطق أو المدن الأقل نمواً، وكذلك للصناعات المصنفة صناعات استراتيجية، وفقاً لما يراه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بما يتفق مع الاستراتيجية الوطنية للصناعة).

• التصويت على توصية اللجنة المالية بشأن إلغاء البند (خامساً) من المادة (الخامسة) من نظام مراقبة شركات التمويل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (51/م) وتاريخ 13/8/1433 هـ، وإعادة ترقيم البند (سادساً) من المادة نفسها ليكون هو البند (خامساً) وذلك بعد أن يستمع إلى وجهة نظر اللجنة المالية بشأن معايير وإجراءات الطرح الإلزامي لشركات التمويل للاكتتاب العام.

• التصويت على عدد من توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة والتي تطالب في أبرزها وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بتبني آليات مؤسسية لتقييم الآثار الاقتصادية الناتجة عن تطبيق السياسات والأنظمة والقرارات الحكومية الجديدة على الاستثمارات في قطاعات الصناعة والثروة المعدنية، وذلك بعد أن يستمع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية للعام المالي 1437/1438 هـ.

• الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي 1437/1438 هـ.

• التصويت على عدد من توصيات اللجنة التي من أبرزها مطالبة وزارة الشؤون البلدية والقروية بالإفصاح عن حجم ونوع العقود الاستشارية التي تبرمها الأمانات لتنفيذ أعمال تخصصية في إداراتها، وحجم ومرتببات العاملين غير السعوديين في هذه العقود، والاعتماد بدلاً عن ذلك على الكفاءات والقدرات السعودية المتخصصة في تنفيذ أعمالها.

• تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي 1438/1439 هـ.

• تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للموانئ للعام المالي 1438/1439 هـ.

• تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن مقترح مشروع نظام مباشرة قضايا الدولة، المقدم من عضو المجلس الدكتور فهد العنزي استناداً للمادة (23) من نظام المجلس، وقد طالبت اللجنة في توصيتها التي تقدمت بها إلى المجلس بملاءمة دراسة مقترح مشروع النظام الذي جاء في تسعة وعشرين مادة، حيث رأت أن هذا المشروع يسد فراغاً في الأنظمة والقوانين التي تخص الجهات الحكومية، كما أنه سيؤدي إلى وجود جهات مختصة بالتصدي لقضايا الدولة وسيقضي على هدر المال العام، وكذا تكس الموظفين في الإدارات القانونية، كما أن هذا النظام سيكون سنداً للنظام الذي يدرس لدى هيئة الخبراء.

• الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) للعام المالي 1437/1438 هـ.

- التصويت على توصيات اللجنة تطالب في أبرزها الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية بالتنسيق مع الجهات المعنية لإنشاء طرق حديثة وسكك حديد لربط المدن الصناعية بالشبكات الرئيسية، والمساهمة في دعم طلبات المستثمرين للحصول على قروض ميسرة من صندوق التنمية الصناعية.
- التصويت على عدد من توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي 1437 / 1438 هـ، تطالب في أبرزها وزارة الاقتصاد والتخطيط برصد ودراسة الظواهر السلبية والإيجابية للمستجدات الاقتصادية والمالية على المستوى المحلي والعالمي، ومدى تأثيرها على أهداف وسياسات برامج المبادرات المختلفة، واقتراح مسارات التخطيط المناسب بما يتواءم مع هذه الظواهر.
- الاستماع الى وجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي 1437 / 1438 هـ، ثم يصوت بعد ذلك على توصيات اللجنة بشأن التقرير.
- تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم العام للعام المالي 1438 / 1439 هـ.
- تقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي 1438 / 1439 هـ.



«الشورى» يناقش المقترح الأربعاء.. والعنزي لـ «عكاظ»: هدفنا تعزيز النزاهة والحيادية

هيئة حكومية تتولى قضايا الدولة أمام المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 29 ذو الحجة 1439 هـ - 9 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1669931>

فارس القحطاني (الرياض377@) يناقش مجلس الشورى الأربعاء القادم مقترح مشروع نظام مباشرة قضايا الدولة من خلال هيئة تتولى تمثيل الجهات الحكومية في جميع المنازعات والقضايا والدعوى والمطالبات ذات الصلة القضائية أو الحقوقية، سواء كانت «مالية، إدارية، جنائية أم غير ذلك»، وتكون لها صفة النيابة عن الجهة الحكومية المدعية أو المدعى عليها وفق مقتضى الحال. المقترح الذي تقدم به عضو المجلس الدكتور فهد العنزي، ويتكون من 29 مادة، حصل على موافقة لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بملاءمة دراسته بعد أن نوقش تحت قبة الشورى في وقت سابق، وستعود اللجنة (الأربعاء) القادم برأيها حوله تمهيدا لطرحه للمناقشة والتصويت عليه.

ونص النظام في المادة السادسة أن من اختصاصه تمثيل الجهة الحكومية أمام المحاكم والهيئات واللجان القضائية التي تكون الجهة الحكومية طرفاً فيها، بما في ذلك الترافع أمام المحاكم والهيئات واللجان القضائية والتحكيمية، ومتابعة القضايا التي تكون الدولة طرفاً فيها وإجراء ما يلزم حيالها، ومتابعة تنفيذ القرارات والأحكام القضائية، بما في ذلك متابعة استرداد وتحصيل الأموال المحكوم بها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، والاطلاع على كافة الوثائق والمستندات والمحاضر واستلام نسخ منها أو الأصول الخاصة بها، بما في ذلك استلام نسخ الأحكام والقرارات وإجراء ما يلزم حيالها، وأن أي اختصاص آخر يعهد به إلى الهيئة بموجب نصوص نظامية خاصة.

وفي تصريح لـ «عكاظ»، أكد عضو المجلس الدكتور فهد العنزي، أن الهدف والغاية من إنشاء مثل هذه الهيئة هو حوكمة ومأسسة العمل الحقوقي والقضائي في التعامل مع القضايا التي تخص الجهات الحكومية من خلال إيجاد جهة قادرة على التعامل مع هذه القضايا كماً ونوعاً ومنهجية، وكذلك إيجاد إستراتيجية واضحة ومعايير وخطط عمل موحدة للتعامل مع

القضايا التي تكون الجهة الحكومية طرفاً فيها، والحد من تساهل الجهات الحكومية تجاه القضايا التي تكون طرفاً فيها، بحيث تكون هناك جهة محددة ومستقلة ومتخصصة تعمل وفق معايير مهنية ومؤشرات أداء محددة. ومن أهداف المقترح الرفع من مستوى العمل القضائي الذي يخص الجهات الحكومية، من خلال استثمار الكفاءات الشرعية والقانونية، والرفع من مستواها وتطوير خبراتها وشعورها بأهمية العمل الذي تقوم به والقسم الذي تؤديه، وكل هذا من خلال منهجية عمل محددة وبيئة وظيفية جذابة لها.

وأوضح العنزي أنه يهدف إلى غرس مبادئ النزاهة والحيادية بمن يتولى مباشرة القضايا الحكومية، وتعزيز روح الانتماء لجهاز حكومي حقوقي متخصص يوفر بيئة مثالية للعمل الحقوقي، والتخلص من الإشكالية المترتبة على عمومية أعمال الإدارة القانونية في الجهات الحكومية التي تباشر مجموعة من الأعباء القانونية في وقت واحد، ما ينقل كاهلها ويقلل من أدائها ويوجد بيئة بيروقراطية وروتينية يفقدها الحماس والتميز في العمل، وكذلك تفريغ الإدارات القانونية للعمل الاستشاري والقانوني كصياغة اللوائح والعقود ومقترحات الأنظمة دون أن تكون مثقلة بأعباء القضايا ومتابعاتها والرد على الخصوم، والقضاء على التكسد الوظيفي في الإدارات القانونية الحكومية ومعالجة ضعف الإنتاج فيها وإيجاد جهة قانونية وقوة نموذجية لهذه الإدارات، بحيث تستفيد من خبراتها ومنهجية عملها، وذلك في ما يتعلق بالأعمال التنسيقية التي تكون بين هذه الجهة المقترحة والإدارات القانونية في الجهات الحكومية، للحد من المحسوبية والحرص الذي يتولد عن كون بعض خصوم الجهة الحكومية هم من منسوبي الجهة نفسها التي تتم مقاضاتها، ما يجعل زملاءهم في الإدارة القانونية في حرج من تمثيل الجهة التي يعملون فيها، وكذلك الشأن في تجنب الضغوطات التي قد تقع على موظفي الإدارة القانونية من الإدارات التي يعمل فيها خصوم الجهة، أو ما يمكن أن يمارسه منسوبو الإدارة العليا من ضغوطات على الإدارة القانونية وتدخل في أعمالها، كون كثير من الخلافات في الغالب هي خلافات ذات طابع شخصي، ولذلك فإن وجود جهة مستقلة تتولى هذه الأعباء هو للحيادية والاستقلال والنزاهة وضبط سلوك موظفي هذه الإدارات.

وأشار إلى أن من أهداف المشروع تعزيز قيم النزاهة والقيم المتعلقة بمحاربة الفساد، ودعم استقلالية العمل الحقوقي القضائي، لا سيما في ما يخص قضايا العقود والمطالبات المالية الكبيرة، وما يترتب من قيام الإدارات القانونية بمباشرة القضايا التي تنجم عن الخلافات المتعلقة بالعقود المبرمة مع الجهات الحكومية والتي تخص المناقصات والإنشاءات ذات القيم المالية الكبيرة، إضافة إلى إيجاد رقابة نظامية غير مباشرة على أداء الجهات الحكومية في ما يتعلق بجودة العمل الحقوقي والنظامي فيها، وذلك من خلال معرفة نوعية القضايا التي يتم رفعها على الجهة وتكرارها ومدى جودة الأنظمة التي تعمل وفقاً لها، حيث إنه من المفترض أن تقوم الجهة المقترحة بتضمين تقريرها السنوي بعدد القضايا لكل جهة قامت بمباشرتها وملخص عن أسباب وحيثيات الحكم فيها.

وبين العنزي أن النظام المقترح سوف يساهم في توفير الهدر المالي الملاحظ والكبير والذي يحصل نتيجة أخطاء الإدارة، والتي غالباً ما يترتب عليها أحكام قضائية بتعويضات مالية كبيرة، علاوة على معالجة ضعف الإدارات القانونية على عدم اقتراح الأخطاء التي تترتب عليها مثل هذه التعويضات، كما ستحرص هذه الجهات على المطالبة بحقوقها القضائية عن طريق الهيئة المقترحة، يضاف إلى ذلك توفير النفقات المالية المترتبة على قيام بعض الجهات الحكومية بإسناد بعض قضاياها إلى محامين من القطاع الخاص.



سقوط جدار وخطأ طبي يتسببان في وفاة مواطن.. هنا

التفاصيل

في العقد السادس.. ووصل مع حالات حادثة "الكيلو 9" بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة سبق الاحد 29 ذو الحجة 1439 هـ - 9 سبتمبر 2018م

<https://sabq.org/SqZsDJ>

خالد الشاماني -المدينة المنورة
تُكشف لـ "سبق" تفاصيل جديدة عن وفاة الحالة الثانية التي استقبلتها صحة المدينة المنورة مع حالات "الكيلو 9" بالمدينة المنورة، وهي لمواطن في العقد السادس من عمره، سقط عليه جدار آخر في منزله بجمراء الأسد.
وقالت المصادر إن المواطن كان في منزله بحي الحمراء المجاور للكيلو 9، وسقط عليه الجدار أثناء العاصفة، وتم إسعافه من قبل ذويهِ قبل وصول الهلال الأحمر الذي واجههم في بداية الطريق؛ لينقله إلى مستشفى الميقات العام.
وبيّنت المصادر أن المواطن تم تحويله إلى مستشفى الملك فهد بعد ساعتين من وصوله مستشفى الميقات العام إلا أنه توفي - رحمه الله - بسبب نزيف داخلي.
وأشارت المصادر إلى أن "الصحة" في المدينة تلقت شكوى من ذوي المتوفى عن تعرّض فقيدهم إلى خطأ طبي أثناء وجوده بمستشفى الميقات العام، فضلاً عن أنه أبلغهم بأن حالته مستقرة قبل تحويله ووفاته.



% 73 من السعوديين يرون فصل الموظف في حالة ثبوت أن

شهادته وهمية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 29 ذو الحجة 1439 هـ - 9 سبتمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/09/06/article_1449431.html

"الاقتصادية" من الرياض
أجرى المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام التابع لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني استطلاعاً للرأي العام بعنوان (آراء أفراد المجتمع حول ظاهرة الشهادات الوهمية) وقد شارك فيه عينة عشوائية من (1102) مواطن من مختلف مناطق المملكة مثلت نسبة الذكور منهم 81 % في حين بلغت نسبة الإناث 19 % وقد اتفق 94 % منهم على أهمية عدم تجاهل ظاهرة الشهادات الوهمية.
فيما أكد 93.5 % على وجوب المسائلة القانونية للحاصلين على الشهادات الوهمية ورأى 98 % أهمية التحقق من الشهادات العلمية عند التوظيف أو للعاملين في القطاعين العام والخاص. فيما ذهب 57 % إلى أن الاكتفاء بإلغاء الشهادات الوهمية وظيفياً غير كاف لمعالجة القضية. بينما 36 % يرون أن ذلك أمر كاف وبلغت الآراء المحايدة 7 %.

فيما يؤيد 73 % إجراء الفصل من الوظيفة أو المنصب الوظيفي في حالة ثبوت أن الشهادة الوهمية استخدمت في الحصول على الوظيفة.



«التقاعد» تتكامل معلوماتياً مع 140 جهة حكومية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 ذو الحجة 1439 هـ - 10 سبتمبر 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4602266>

كشفت المؤسسة العامة للتقاعد عن أن 140 جهة حكومية التزمت رفع البيانات الفردية لمنسوبيها عبر البوابة الإلكترونية الخاصة بالتقاعد بنسبة 100 في المئة، وشكرت المؤسسة هذه الجهات، مؤكدة أهمية التكامل المعلوماتي في بيانات المشتركين وتطوير الخدمات المقدمة لهم.

وطالبت «التقاعد» في بيان أصدرته أمس (الأحد)، الجهات الأخرى بالسير على نهجها «لما يشكله ذلك من دعم لتحقيق رؤية المملكة 2030، الرامية إلى رفع كفاءة التخطيط على مستوى الجهات الحكومية، ورفع وتيرة التنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة، وضمان سرعة الإنجاز في المشروعات والمبادرات.»

وتتيح البوابة الإلكترونية التي أنشأتها مؤسسة التقاعد للجهات الحكومية رفع البيانات التفصيلية لموظفيها بشكل شهري بما يضمن سلامة قاعدة بيانات ودقتها، ويساعد في تسهيل العمليات الإجرائية المتعلقة بهم فيما بعد التقاعد، فضلاً عما يمكن أن تقدمه قاعدة البيانات المتكاملة باعتباره أداة تخطيطية لرؤية المؤسسة المستقبلية الخدمية والاستثمارية.

يُذكر أن مجلس الوزراء وجه في وقت سابق الجهات المدنية والعسكرية بموافاة المؤسسة العامة للتقاعد بالبيانات الخاصة بالحسابات الفردية للموظفين ممن هم على رأس العمل، من أجل بناء قاعدة بيانات متكاملة وفاعله.

وأكدت مؤسسة التقاعد سعيها لتنفيذ عملية التحول لتطوير خدماتها وتعزيز استثماراتها ضمن استراتيجيتها العامة حتى عام 2022 والتي تم إعدادها بالتوافق مع «رؤية المملكة 2030»



محاكم الدرجة الأولى تصدر 18 ألف حكم في أسبوع

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 ذو الحجة 1439 هـ - 10 سبتمبر 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4602235>

أصدرت محاكم الدرجة الأولى ومحاكم التنفيذ في المملكة 18.696 حكماً وقرارات، خلال الفترة من 22 حتى 26 من ذي الحجة الجاري، فيما عقدت محاكم الدرجة الأولى خلال الفترة ذاتها 42.606 جلسات قضائية.

وأوضحت وزارة العدل في بيان أن الأسبوع الماضي، انتهى بتنفيذ محاكم وكتابات العدل في أنحاء المملكة كافة 157.345 عملية، استحوذ القطاع القضائي على 50 في المئة منها، فيما شكل التوثيق 34 في المئة، أما التنفيذ فبلغت نسبة عملياته 16 في المئة.

وشهد الأسبوع الماضي 78.296 عملية قضائية، شكلت الإحالات منها 23.160 عملية، فيما بلغ عدد الجلسات المنعقدة 42.606، فيما أصدرت المحاكم 12.530 حكماً وقرارات.

وسجلت عمليات التوثيق في كتابات العدل 53.671 عملية، منها انتقال الملكية بـ 5738 عملية، في حين بلغ عدد الرهونات الصادرة في تلك الفترة 751 رهناً، فيما جاءت العمليات التوثيقية الأخرى بـ 11427 عملية.

وسجلت محاكم التنفيذ في المملكة خلال الأسبوع الماضي 25.378 عملية، منها 16.092 إحالة أو طلباً، و6166 حكماً وقراراً، أما المحاضر فبلغت 3120 محضراً



الجوازات تطلق خدمة • مقيم برنت»

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 ذو الحجة 1439 هـ - 10 سبتمبر 2018م

<http://worldcup.alriyadh.com/1703616>

جدة - فهد اللويحق

أوضح حساب المديرية العامة للجوازات على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" أنها أطلقت خدمة "مقيم برنت" من خلال منصة "أبشر أعمال" والذي تمكن صاحب العمل من إصدار تقرير عن المقيمين العاملين لدى المنشأة لتقديمها للجهات الرسمية "عند طلبه" يحتوي التقرير على البيانات الشخصية الأساسية ومعلومات الجواز ومعلومات التأشيرات للمقيم ومعلومات التابعين ومعلومات المركبات وطباعتها، وتقديمها لأي جهة حكومية أو جهة طالبة لتلك البيانات وبالتالي لا يحتاج المواطن أو المقيم مراجعة إدارات الجوازات للحصول على "برنت".



«العدل»: دعم قضاء التنفيذ وضم لجان النزاع لـ • التجارية»

18 ألف حكم أصدرتها محاكم الدرجة الأولى في أسبوع

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 ذو الحجة 1439 هـ - 10 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/588719>

أمين رزق - جدة

كشفت وزارة العدل أمس عن خطة من 6 محاور لتطبيق رؤية 2030، مشيرة إلى أنه يأتي في صدارتها تعزيز قضاء التنفيذ ودعم برامج التحول الرقمي وتطوير المحاكم التجارية وضم هيئات ولجان النزاع المختلفة لها. كما تتضمن الخطة تحسين تجربة المستفيدين وتعزيز منظومة التوثيق والأمن العقاري ورفع الكفاءة التشغيلية للمنظومة العدلية. من جهة أخرى كشفت الوزارة عن أن محاكم الدرجة الأولى ومحاكم التنفيذ في المملكة أصدرت 18696 حكماً وقراراً، خلال الفترة من 22 حتى 26 ذي الحجة، فيما عقدت محاكم الدرجة الأولى خلال الفترة ذاتها 42606 جلسات قضائية. أوضحت الوزارة أن الأسبوع الماضي انتهى بتنفيذ محاكم وكتابات العدل في أنحاء المملكة كافة لـ 157345 عملية، استحوذ القطاع القضائي على 50% منها، فيما شكل التوثيق ما نسبته 34%، أما التنفيذ فبلغت نسبة عملياته 16%. وشهد الأسبوع الماضي 78296 عملية قضائية، شكلت الإحالات 23160 عملية، فيما بلغ عدد الجلسات المنعقدة 42606 جلسات.

وسجلت عمليات التوثيق 53671 عملية، منها انتقال الملكية بـ 5738 عملية، في حين بلغ عدد الرهونات الصادرة في تلك الفترة 751 رهناً، فيما جاءت العمليات التوثيقية الأخرى بـ 11427 عملية.

وسجلت محاكم التنفيذ 25378 عملية، منها 16092 إحالة أو طلباً، و6166 حكماً وقراراً، أما المحاضر فبلغت 3120 محضراً.

وزارة العدل وتطوير الأداء
255 ألف إنهاء دعوى شخصية منذ بداية العام
70% زيادة في الاحكام التجارية
12 امرأة حصلن على رخصة التوثيق
130 مليار ريال استردها قضاء التنفيذ
16 ألف عقد شركات وثق منذ بداية العام



السعودية شرط لعمل قوارب الصيد اعتباراً من أول أكتوبر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 ذو الحجة 1439 هـ - 10 سبتمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/588711>

ناعم الشهري

كشفت وزارة البيئة والمياه والزراعة عن قرب إطلاق مشروع «صياد»، الذي يستهدف الشباب السعودي، موضحة أنه اعتباراً من أول أكتوبر المقبل، سيتم منع أي قارب صيد من العمل، إذا لم يتوفر فيه شرط السعودية. وأوضحت أنه لم يتم السماح للقوارب بالعمل، ما لم يكن العامل عليها سعودي، وذلك تماشياً مع مشروعات التحول الوطني، الرامية لتوليد الوظائف، وتمكين الشباب من فرص العمل في مجال الصيد. وطالب مدير عام الإدارة العامة للثروة السمكية، الرئيس التنفيذي للبرنامج الوطني لتطوير قطاع الثروة السمكية، الدكتور علي بن محمد الشيخ، في خطاب لفروع الوزارة بالمملكة، ببلاغ الصيادين وجمعياتهم في مختلف المناطق، بتطبيق المشروع اعتباراً من أول أكتوبر المقبل.



«النيابة العامة» تحدد واجبات المقيمين في المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 30 ذو الحجة 1439 هـ - 10 سبتمبر 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1670077>

«عكاظ» (النشر الإلكتروني)

شددت النيابة العامة ما يجب الالتزام به من قبل المقيمين على أرض المملكة العربية السعودية. وقالت النيابة العامة عبر حسابها في «تويتر»: «يجب على المقيمين في المملكة 1- الالتزام بكافة الأنظمة المرعية في المملكة، 2- مراعاة قيم وتقاليد المجتمع السعودي ومشاعره».

الأم: قتلوا ابني بالخطأ الطبي

الطائف: التحقيق مع أطباء بمجمع الملك فيصل بعد وفاة رض

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 30 ذو الحجة 1439 هـ - 10 سبتمبر 2018 م

<https://www.okaz.com.sa/article/1670239>

ماجد النفيعي (@maged_okaz الطائف)

استجوبت صحة الطائف طاقماً طبياً في مجمع الملك فيصل الطبي متهماً بالتسبب في وفاة رضيع نتيجة خطأ طبي. وأوضحت صحة المحافظة على لسان المتحدث باسمها عبدالهادي الربيعي لـ«عكاظ»، أن لجنة مختصة من استشاريين من مستشفيات عدة شرعت أمس (الأحد) في مراجعة الإجراء الطبي المتخذ بحق الرضيع عبدالله المالكي، مبيناً أن مدير الشؤون الصحية صالح المونس وجه بتشكيل لجنة تحقيق على خلفية ما انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي حول تعرض طفل بعمر شهرين لخطأ طبي.

وأشار الربيعي إلى أن اللجنة أغلقت الملف الطبي للطفل في مستشفى الملك فيصل وكذلك في مستشفى الأطفال، وشرعت في استجواب الطاقم الطبي والفني الذي باشر حالته ومراجعة الإجراء المتخذ.

وأضاف أن الرضيع ولد قبل شهرين بعيب خلقي في الأمعاء استوجب إخضاعه لعملية جراحية في حينه، وكان على موعد مع عملية استكمالية أخرى قبل أيام عدة، إلا أن حالته الصحية تدهورت وأدخل العناية المركزة حتى وافته المنية. وقدم المتحدث باسم الصحة العزاء لأسرة الرضيع، مؤكداً حرص الشؤون الصحية على تشكيل لجنة التحقيق والوقوف على حقيقة الوضع قبل أن تتقدم أسرته بشكوى في إطار سعيها لضمان سلامة الجميع واتخاذ الإجراءات المناسبة حال وجود خطأ طبي أو ما شابها، وإحالة المتسببين لجهات القضاء الشرعية، مشيراً إلى أن لجنة التحقيق تراجع كافة إجراءات الطبية في هذا الشأن وتحديد أسباب الوفاة، وسيتم إعلان ذلك فور استكمال التحقيق.

وفي سياق متصل، روت والددة الرضيع المتوفى عبدالله المالكي لـ«عكاظ» التفاصيل التي بدأت قبل نحو شهرين ونصف حين خضع صغيرها لعملية استكشافية بالبطن في مجمع الملك فيصل الطبي بسبب تعرضه للقيء بعد الرضاعة منذ ولادته، وشخصت حالته بوجود ثقب في الأمعاء الغليظة، وتم عمل فتحة على جدار البطن للإخراج، وبعد أسبوعين خرج من المستشفى بصحة جيدة، وعقب مرور شهر، عاد إليه مرة أخرى بحسب موعد إجراء أشعة صبغة للتأكد من التئام الثقب بعد الجراحة.

وأضافت الأم، أن رضيعها كان بصحة جيدة لدى دخوله المستشفى لإجراء أشعة الصبغة، مشيرة إلى أن الطبيب المعالج وأخصائي الأشعة والممرضة دخلوا الغرفة وبدأوا الاستعداد بتجهيز بروازين من الصبغة، وكانت تتابع العمل من خلال شاشة توضح مرورها داخل الأمعاء، مبينة أن الطبيب حقن البروازين عبر الفتحة الجانبية لرضيعها، ولاحظت أن الصورة الظاهرة على الشاشة هي للجزء العلوي من الأمعاء، لافتة أن الطبيب أخبرها مسبقاً بأن الأشعة للجزء السفلي الموجود به الثقب (حسب قوله).

أفادت بأنه عقب حقن صغيرها البرواز الثالث بدأت حالته تسوء وادعى الطبيب أن طفلها مصاب ببرد من غرفة الأشعة، وطالبها بإيقاف الرضاعة وإعطائه محاليل لمدة يومين، بعدها حالته تدهورت، ولم يكن هناك إجراء لإنقاذ ابنها (على حد قولها)، ودخل إلى غرفة العمليات لإجراء غسيل للبطن وتركيب وريد مركزي، وخرج بعدها تحت تأثير التخدير والتنفس الصناعي وبعد مرور مدة بسيطة من الوقت فارق الحياة.



طالب بتعيين السعوديات "قاضيات" في المحاكم.. الأدهم لـ"سبق": سيتميّن في قضايا المرور النسائي ومشاكل الأسر الحديث "لن يفلح قوم ولّوا أمرهم إلى امرأة" هو تحريم توليها الحاكمية وليس القضاء

المصدر: جريدة سبق الاثنين 30 ذو الحجة 1439 هـ - 10 سبتمبر 2018م

<https://sabq.org/mtVJ4x>

شقراّن الرشيدى - الرياض

3

68

31,091

-الرسول - ﷺ - قال: "إنما النساء شقائق الرجال" .. وابن باز أكد أنهن مثيلات الرجال إلا ما استثناه الشارع كالإرث والشهادة

-القضاء النسائي نجح في الرعاية الاجتماعية النسائية ودور الأطفال والقصر ومحاكم الأسر
-ال خليفة عمر بن الخطاب عيّن الصحابية "أم الشفاء" في حبة السوق وهي "المحكمة التجارية"
-لا بد من كتابة عدل نسائية في المدن الرئيسية وإنشاء مكاتب للإصلاح الأسري منفصلة عن "الشؤون"
-السياسة الشرعية مثل حال الفتوى تتغير بتغير المكان والزمان والأحوال والأشخاص
-في البحرين والإمارات نجحت "القاضيات" في المحاكم العامة والرّتب القضائية
أجرى الحوار/ شقراّن الرشيدى-سبق-الرياض: يقول فواز الأدهم، المستشار القانوني والباحث الشرعي أستاذ العدالة الجنائية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، إن المرأة السعودية حالياً مؤهلة للعمل في القضاء في المحاكم المحلية، وفي دوائر نسائية مستقلة بعيداً عن الرجال، كعملها في الدوائر القضائية التجارية الخاصة بالنساء، أو الدوائر الخاصة بقضايا دور الرعاية الاجتماعية للفتيات، أو الدوائر القضائية المرورية النسائية.

ويؤكد في حوار مع "سبق" أنه لا إجماع من علماء الشريعة على تحريم تولي النساء القضاء.
موضحاً أن السياسة الشرعية مثل حال الفتوى؛ تتغير بتغير المكان، والزمان، والأحوال، والأشخاص.
ويشير إلى أن حديث الرسول - ﷺ - : "لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة" هو تحريم تولي المرأة الرئاسة، والحاكمية العامة، وليس القضاء. وكما هو معلوم إجمالاً، إن الحاكمية العامة خاصة بالرجال.
ويتناول الحوار عددًا من المحاور المهمة؛ فإلى التفاصيل:

**كثير النقاش حول جواز تولي النساء القضاء في الآونة الأخيرة، فهل عمل المرأة في سلك القضاء قاضية تحكم بين الناس جائز شرعاً؟

إن مناقشة تولي المرأة القضاء من المواضيع المهمة، وقد ذكره أهل الفقه والعلم والمجتهدون عبر القرون، وبيّنوا أدلته بين مؤيد لتولي المرأة القضاء في كل حال، ومنعها منه إطلاقاً، ومجيز لتوليها القضاء في غير الحدود الشرعية والقصاص، وصحة توليها القضاء فيما تصح شهادتها. ونعلم أن العمل عليه عملياً وتطبيقاً تم في مختلف البلاد الإسلامية؛ وبالتالي فإن عمل المرأة في السلك القضائي جائز من الناحية الشرعية، والقانونية، والتنظيمية، وفقاً للواقع الذي نعيشه، والتطور الذي يجري بسرعة فائقة، وصلاحيّة الشريعة لكل زمان ومكان، ووفق الأدلة الشرعية الصحيحة، والمستند إلى أقوال أهل الاختصاص، والدراية، والعلم، والفقه والاجتهاد، وبدراسة ما يتعلق باشتراط الذكورية في تولي القضاء؛

فالأصل في المرأة شرعاً أنها كالرجل في التكليف والأهلية الشرعية الكاملة إلا ما جاء به الاستثناء بالنص الصحيح على ذلك؛ ولهذا قال - ﷺ -: "إنما النساء شقائق الرجال". وقال عنه سماحة الشيخ ابن باز - رحمه الله -: "حديث صحيح". معلقاً على هذا الحديث: "إنهن مثيلات الرجال إلا ما استثناه الشارع، كالإرث والشهادة وغيرهما مما جاءت به الأدلة". ولا يوجد ما ينص نصاً صريحاً ذا دلالة قطعية من كتاب الله - عز وجل -، ولا نصاً صريحاً يدل دلالة قطعية من سنة رسول - ﷺ -، ولا إجماع من علماء الشريعة على تحريم تولي النساء القضاء.

****وماذا عن اشتراط الذكورية في تولي القضاء عند بعض المذاهب؟**

هذا اختلاف معتبر، ومحل اجتهاد، له اعتباره في الشريعة الإسلامية. وقد ذكر أهل العلم أن هناك شروطاً يجب توافرها فيمن يتولى القضاء، منها الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، وغيرها مما هو مذكور في كتب الفقه على المذاهب الأربعة المعروفة (الحنفي، والشافعي، والمالكي، والحنبلي) على اختلاف بينهم في تلك الشروط. ومن تلك الشروط المختلفة في وجوب توافرها لمن يتولى القضاء (الذكورية). وأقوال العلماء في ذلك متباينة؛ فالبعض اشترط الذكورية فيمن يتولى القضاء، أي عدم جواز تولي المرأة القضاء. وعند التمعن الدقيق ليس في واحد منها نص صريح من كتاب الله يدل دلالة قطعية، ولا نص صريح صحيح من سنة رسول الله - ﷺ - يدل دلالة قطعية، ولا إجماع؛ بل خالفهم مثلهم في المنزلة العلمية والفقه والاجتهاد.

****وماذا أيضاً عن حديث الرسول - ﷺ -: "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"؟ أليس نصاً صريحاً بعدم أهلية المرأة القضاء؟**

هذا الحديث ورد بروايات عدة، منها بلفظ "لن يفلح قوم تملكهم امرأة"، وفي رواية "لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة"، وفي رواية "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"، وفي رواية "ما أفلح قوم يلي أمرهم امرأة"، وغير ذلك من الروايات الأخرى. وهذا الحديث - كما في رواية البخاري - جاء في سياق تولي امرأة من الفرس ملك بلادهم، وله دلالة قطعية عيّن رسول الله - ﷺ -، وأرادها، وهي تحريم تولي المرأة الرئاسة، والحاكمة العامة. وكما هو معلوم إجماعاً أن الحاكمة العامة خاصة بالرجال، واستدلال أصحاب هذا القول بالحديث المشار إليه باشتراط الذكورية لمن يتولى القضاء ظني الدلالة، أي ليس بقطعي الدلالة، وخالفهم في ذلك جمع من علماء الشريعة، وأهل الاجتهاد، والرأي، والعلم. واختلف الفقهاء منذ القدم؛ إذ أجاز جمع من الفقهاء والعلماء وأهل الاجتهاد على مر التاريخ تولي المرأة القضاء وفق ما هو مبين في كتب الفقه على المذاهب الأربعة.

****هناك من يرى أن تتولى المرأة بعض القضاء في المحاكم الأسرية، ولا تتولى في قضايا الحدود والقصاص، ما تعلبّق؟**

عند بعض العلماء قاعدة، هي (كل ما صحت شهادتها به صح قضاؤها فيه)، وهي قول الأحناف، وقول عبد الرحمن بن قاسم من المالكية. قال الإمام أبو حنيفة - رحمه الله -: "يجوز أن تقضي المرأة فيما تصح شهادتها، ولا يجوز أن تقضي فيما لا تصح فيه شهادتها".

****ما صحة ما يُروى عن الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه عيّن الصحابية "أم الشفاء بنت عبد الله القرشية" - رضي الله عنها - في الحسبة على السوق، وهو بالمصطلح المعاصر ما يسمى بالمحكمة التجارية؟**
لقد ذكر ذلك جمع من أهل التاريخ، وهناك من ترجم وأيد صحة توليتها تلك المسؤولية، وأن خليفة المسلمين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إذا غدا أو دخل السوق دخل عليها. كذلك ما جاء عن أبي بلج يحيى ابن أبي سليم عندما قال: "رأيت سمراء بنت نهيك، الصحابية رضي الله عنها، عليها درع غليظة، وخمار غليظ، وببدها سوط، تؤدب الناس، وتأمّرهم بالمعروف، وتنهّاهم عن المنكر". وذلك قياس القضاء على الشهادة، والإفتاء، وأن الأصل أن التكليف والأهلية الشرعية للجنسين إلا ما جاء استثنائه بنص شرعي صحيح كما ذكرنا سالفاً.

****هل هناك قاضيات مسلمات تولين سلّم القضاء في التاريخ الإسلامي؟**

تذكر المراجع أن أول قاضية عُيّنَت في الإسلام في بغداد عام 306 هـ هي القاضية "ثمل القهرمانة"، أم موسى، ووليت القضاء، وكانت تجلس للفصل في الخصومات بين الناس كل جمعة في دار المظالم، وتحكم بين الناس، وساعدها في ذلك القاضي أبو الحسن ابن الأثنائي، وكان يجلس لمجلسها القضاة والفقهاء والأعيان.

****هل يمنع القانون السعودي الحديث بنص صريح تولي النساء القضاء في المحاكم العامة؟**

من الناحية القانونية فإنه لا يوجد نص صريح قطعي الدلالة في أي مادة من مواد نظام القضاء السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 78 بتاريخ 14289/ 19 هـ يشترط بالنص الصريح الذكورية لتولي القضاء، بل إن المادة رقم 31 منه ذكرت شروط من يتولى القضاء، التي جاء منها (أن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة للقضاء بحسب ما نص عليه شرعاً)، ولا نجد نصاً شرعياً ينص بالدلالة القاطعة البقينية على اشتراط الذكورية لمن يتولى القضاء، ولا وصف اشتراط

ذلك بالأهلية الكاملة، ولا نصاً نظامياً ينص على اشتراطها لمن تولى القضاء، أو نصاً نظامياً يشترط أن من كمال الأهلية لتولي القضاء الذكورية، بل الأهلية الشرعية كاملة للجنسين، ولا تسلب من المرأة إلا بنص شرعي صحيح.

****في بعض الدول العربية والإسلامية تعمل بعض النساء قاضيات في المحاكم، كيف تقيم تجربتهن؟**
عند النظر والتمعن بالواقع العملي التطبيقي لقضاء المرأة المعمول به منذ فترة طويلة من تولي المرأة القضاء في الدول العربية والإسلامية، سواء عملها في القضاء بشقيه المدني أو الجنائي، أو عملها في اللجان شبه القضائية، أو عملها في مجال القضاء النسائي في دور الرعاية الاجتماعية النسائية، ودور الأطفال، والقصر، وانتشار العمل بذلك بين المسلمين في الأقطار، والأخذ بقول أولئك الفقهاء والأئمة العلماء في جواز تولي المرأة القضاء، وإجازة العمل بتولي المرأة القضاء عن طريق المجامع والمجالس العليا للقضاء في تلك الدول أو دور الإفتاء، وعدم اشتراط الذكورية.. تبين نسب تولي المرأة القضاء في الدول العربية والإسلامية أن المملكة المغربية هي أول دولة عربية عيّنت المرأة في القضاء، وكان ذلك عام 1961م، ونسبة عمل المرأة في القضاء بها 23.5 %. وفي عام 1965م تم تعيين أول قاضية في السودان. وعدد القاضيات العاملات فيها ممن هن في الدرجات العليا 89 قاضية. وفي عام 1967م تم تعيين أول قاضية في لبنان، وفي عام 1968م تم تعيين أول قاضية في تونس، ونسبة القاضيات من النساء في القضاء 48 %. وفي عام 1971م تم تعيين أول قاضية في اليمن، وفي عام 1975م تم تعيين أول قاضية في سوريا، وفي عام 1989م تم تعيين أول قاضية في ليبيا، ونسبة العاملات في هذا المجال فيها 39 %. وفي عام 1996م تم تعيين أول قاضية في الأردن، ونسبة عمل القاضيات فيها 18.5 %. وفي عام 2002م تم تعيين أول قاضية في دول مجلس التعاون الخليجي في البحرين، وفي عام 2003م تم تعيين أول قاضية في مصر، ويزيد عدد القاضيات في مصر على 66 قاضية بمختلف الرتب القضائية. وفي عام 2008م تم تعيين أول قاضية في الإمارات العربية المتحدة في إمارة أبو ظبي، وتم تعيين أول قاضية في موريتانيا عام 2015م، وفي عام 2016م تم تعيين أول قاضية في ماليزيا. وبلغ عدد القاضيات في العراق حتى عام 2014م (93 قاضية).

****بحكم اطلاعك.. بماذا تتميز النساء القاضيات عن الرجال في المحاكم؟**
عند دراسة الواقع نجد أن من النساء من هن متخصصات، وذات خبرة عالية وفريدة في التخصصات الشرعية، والقانونية، والحاجة ماسة لسد النقص، والإسراع باختيار أهل الاختصاص والدراية من الجنسين؛ فالسياسة الشرعية مثل حال الفتوى؛ تتغير بتغير المكان، والزمان، والأحوال، والأشخاص.

****ما إمكانية أن تعمل النساء السعوديات المؤهلات في سلك القضاء قاضيات في المحاكم المحلية؟**
في الإمكان أن تعمل المرأة السعودية المؤهلة في القضاء في دوائر نسائية مستقلة بعيداً عن الرجال، كعملها في الدوائر القضائية التجارية الخاصة بالنساء، أو الدوائر الخاصة بقضايا دور الرعاية الاجتماعية للفتيات، أو الدوائر القضائية المرورية النسائية، أو في الدوائر القضائية التنفيذية الخاصة بالنساء، أو في الدوائر الخاصة بالصغار والقصر، أو دوائر الأوراق التجارية الخاصة بالنساء، أو الدوائر العمالية الخاصة بالنساء.. أو غير ذلك. وإن مما يُذكر هنا اقتراح كتابة عدل نسائية خاصة بهن في المدن الرئيسية على اعتبار أن كاتب العدل موثق وفقاً لنظام التوثيق، وتعريف للموثق، وإنشاء مكاتب للإصلاح الأسري النسائي مستقلة تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

الربيعية: التأمين الصحي مجاناً للمواطنين.. وسيطبق في شكل احترافي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 محرم 1440 هـ - 11 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4602519>

أكد وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعية أن التأمين الصحي للمواطنين سيكون مجاناً، واصفاً مشروع التأمين الصحي بأنه «ضخم وكبير ويحتاج وقتاً حتى يتم تطبيقه». وقال الربيعية في تصريح صحافي إثر افتتاح «ملتقى الصحة العالمي» في الرياض أمس (الاثنين)، الذي سيستمر ثلاثة أيام: «إن العمل في هذا المجال يسير بخطوات متأنية، حتى يتم تطبيقه بشكل احترافي لضمان استمرارية الخدمة»، متوقفاً أن يحتاج ذلك إلى فترة زمنية لتطبيقه، «ومن الصعب تحديد وقت معين». واعتبر وزير الصحة أن القطاع الصحي والخدمات الصحية السعودية «متقدمة»، إذا قورنت بدول أخرى في الشرق الأوسط، متوقفاً الوصول إلى الخدمة الصحية بشكل ميسر مع التحول إلى التأمين الصحي، مضيفاً أن «هناك جهوداً كبيرة لتوطين الصناعات المتعلقة بالخدمات الصحية، من أدوية أو أجهزة أو غيرها، ولدينا مشروع كبير لزيادة حصة السوق المحلية في هذا المجال، وحققتنا نجاحاً كبيراً». وكان الربيعية ألقى كلمة في افتتاح الملتقى، قال فيها إن «حجم الاستثمار في المجال الصحي للمملكة يتجاوز 150 بليون ريال، وتقوم وزارة الصحة وجهات حكومية أخرى بتقييم خدمات الرعاية الصحية إضافة إلى القطاع الخاص، الذي يقدم خدمات مميزة في المملكة». وأقر وزير الصحة بأن هناك تحديات كثيرة في المجال الصحي، أبرزها «ارتفاع الكلف المالية، فالقطاع الصحي ينمو بشكل أسرع في كلفه من نمو الناتج القومي، وهذا يمثل تحدياً لغالبية دول العالم في السيطرة على الكلف، وكذلك الأمراض المزمنة، وازدياد متوسط العمر في المملكة، ويتوقع أن تكون نسبة المسنين في الفترة المقبلة أكبر، وهذا تحدي آخر، وأيضاً تحدي سهولة الحصول على الخدمة».

«شوريون» يهاجمون الإسكان ... «ويطالبونها بـ» مؤشرات

قياس»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 محرم 1440 هـ - 11 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4602520>

شنّ أعضاء في مجلس الشورى هجوماً حاداً على وزارة الإسكان، وطالبوها بسرعة تسليم الأسر الضمانية الوحدات السكنية المخصصة لها، ووضع خريطة وجدول زمني لتسليم الوحدات من المشاريع المنجزة، في حين وصف عضو بالمجلس مساكن الوزارة بأنها «كراتين». وحضّ المجلس خلال جلسته أمس الوزارة على أن تركز للأسر غير القادرة نسبة محددة من المساكن، ضمن المخططات السكنية المعتمدة لمشاريعها، لضمان تنوع النسيج الاجتماعي، وتكثيف جهودها الإعلامية المبنيّة على الشفافية

ووضوح المعلومة للمستفيدين من خدمات الوزارة، داعياً الوزارة إلى تضمين تقاريرها القادمة نتائج مؤشرات قياس أداء كمية ونوعية لرضا المستفيدين لبرنامج «سكني» والمنتجات السكنية كافة المخصصة للمواطنين. وقالت عضو مجلس الشورى الدكتورة إقبال دندري: «لا بد للوزارة أن توضح عدد المنتجات التي رفضها المواطنون، وأسباب الرفض، الجميع يعلم أن هناك شكوى كثيرة على المساكن وسموها (بالكراتين)، لردائها في البناء والتشطيب، أو لبعدها الشديد عن المدينة والخدمات.»

وتابعت: «هناك من تسلّم ووجد أن المسكن غير قابل للسكنى فأراد الانسحاب وذهب للاستئجار وتسديد القرض.» بدوره، قال العضو خالد العقيل إن الوزارة أنتجت ١٣ ألف وحدة سكنية، والمتقدمين أكثر من مليون، في حين أشار محمد النقادي إلى أن تقرير وزارة الإسكان لم يتضمن معلومات عن مشاريعها وبخاصة تلك المتعلقة بمستفيدي الضمان الاجتماعي، وقال: «هناك عشرة بلايين ريال لدعم أسر الضمان مسؤولة عنها وزارة الإسكان، ولكنها لم توضح الآلية المتخذة ولا المستفيدين منها.»



نقلي: المملكة تحرص على تطوير منظومة العمل العربي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 محرم 1440 هـ - 11 يمتبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4602513>

أكد سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مصر مندوب المملكة الدائم لدى الجامعة العربية السفير أسامة بن أحمد نقلي أن المملكة العربية السعودية، بوصفها عضواً مؤسساً لجامعة الدول العربية، حرصت كل الحرص، خلال رئاستها الدورة الخامسة عشرة لمجلس الجامعة العربية، على العمل بكل تقان وإخلاص في سبيل تطوير منظومة العمل العربي المشترك، وتوحيد الصف، وتقريب وجهات النظر بين الدول العربية في معظم القضايا الإقليمية والدولية. وقال نقلي في كلمته خلال اجتماع الدورة الـ150 لمجلس الجامعة العربية، على مستوى المندوبين الدائمين، التي عقدت في القاهرة أول من أمس، إن فترة رئاسة المملكة لدورة المجلس الـ149 شهدت عدداً من التحديات السياسية والاستراتيجية، التي تمثلت بالتطورات والمستجدات الخطرة في قضيتنا الأولى؛ القضية الفلسطينية، بداية بقرار الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس والتحديات المستمرة للكيان الصهيوني على أرض فلسطين العريضة أرضاً وشعباً، وصولاً إلى القانون العنصري المعنون بـ«إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي». وأضاف أن موقف جامعة الدول العربية كان صارماً في رفضه هذه الانتهاكات المستمرة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما تجلّى بكل قوة ووضوح في موقف مملكة الحزم على لسان قائدها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، الذي أعلن تسمية القمة العربية التاسعة والعشرين في الظهران بـ«قمة القدس» تأكيداً لهوية القدس الفلسطينية والعربية والإسلامية.

وأشار إلى أن دورة المجلس السابقة شهدت بحث مجمل الأوضاع في العالم العربي، وخصوصاً في مناطق الأزمات العربية في كل من سورية واليمن وليبيا، وغيرها من القضايا العربية، وخرجت قرارات المجلس دائماً بالإجماع على أهمية الحفاظ على أمن واستقرار هذه الدول في إطار وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، بموجب إعلان «جنيف» وقرار مجلس الأمن الدولي 2254 في سورية، وبموجب قرار مجلس الأمن 2216 في اليمن المستند إلى المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني، كما هي الحال بالنسبة إلى أهمية عودة الأمن والاستقرار في ليبيا بموجب الاتفاقات المبرمة في هذا الشأن برعاية أممية.

وقال نقلي إنه «على رغم الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع عالمنا العربي، فإن هذه الجهود مازالت تصطدم بالسياسات العدوانية الإيرانية المستمرة الهادفة إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة والسعي الدؤوب إلى التدخل في شؤون دولها، وتهديد أمنها وسلامة شعوبها، بل ولم يسلم حتى الحرمان الشريفان من استهدافها بصواريخ الغدر الإيرانية عبر عميلها الحوثي في اليمن، إذ استهدفت المملكة بحوالي 190 صاروخاً، وتمكنت بعون الله تعالى من التصدي لها بحزم، وبالقوة نفسها والحزم الذي تتصدى به المملكة العربية السعودية للسياسات العدوانية الإيرانية في المنطقة.»

وأكد أن الفترة التطويرية التي تمر بها منظومة الجامعة العربية تعد تاريخية، والجهود القائمة مهمة في سياق بلوغ الأهداف المأمولة، وبما يرتقي إلى مستوى توجيهات قائدتنا وتطلعاتهم، وآمال الشعوب العربية، لتتمكن الجامعة من المضي قدماً في مسيرة خدمتها قضايا الأمة، وتفعيل العمل العربي المشترك، وعلى النحو الذي ينسجم ولغة العصر

ويستجيب لمعطياته، داعياً إلى مضاعفة الجهود في خدمة مشروع الإصلاح، والعمل الجاد والحثيث للتعامل مع التحديات كافة المرتبطة به.

وقدم السفير نقلي شكره وتقديره لكل من تعاون مع المملكة العربية السعودية خلال رئاستها الدورة الـ149 لمجلس الجامعة، كما قدم التهنية للسودان برئاستها الدورة الـ150 للمجلس الوزاري. وناقش الاجتماع عدداً من البنود، في مقدمتها تطورات القضية الفلسطينية وبخاصة الأزمة التي تتعرض لها «أونروا» والأوضاع في سورية والتطورات الأخيرة في ليبيا والتطورات في اليمن في ضوء نتائج اجتماع المبعوث الأممي لليمن مع الأطراف اليمنية في جنيف. كما ناقش الاجتماع عدداً من القضايا الاجتماعية، من بينها استراتيجية مواجهة العنف ضد النساء. وبحث الاجتماع أيضاً التحضير في شأن المشاركة العربية في اجتماعات الأمم المتحدة ووضع آلية التنسيق والتحرك العربي مع عدد من الأطراف الدولية، وذلك قبيل المشاركة العربية في الاجتماعات المقررة الشهر الجاري.



41 امرأة في مناصب قيادية بـ رئاسة شؤون الحرمين»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 محرم 1440 هـ - 11 يمتير 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4602446>

أصدر الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الدكتور عبدالرحمن السديس اليوم (الإثنين)، قراراً بتكليف 41 موظفة للعمل مديرات ووكلات في الإدارة العامة النسائية، في خطوة وضعتها الرئاسة في إطار حرصها على «مواكبة رؤية المملكة 2030، والعمل على تنفيذها والاستفادة من معطياتها، ولأن للمرأة المسلمة رسالة مهمة وركيزة أساسية في تحقيق هذه الرؤية، ونظراً لما تقتضيه المصلحة العامة.»

وقالت «شؤون الحرمين في بيان: «يأتي ذلك حرصاً على أن تكون المرأة المسلمة عنصراً بناءً وعاملاً فاعلاً في تطوير الخدمات التي تقدم في الحرمين الشريفين، عبر إتاحة مجالات عملية أوسع وفتح آفاق أرحب من شأنها تحقيق التقدم والتطوير والازدهار وفق الضوابط الشرعية التي قامت عليها هذا البلاد المباركة»



81% نسبة إنجاز مشروع 'تنظيم' الدوائر القضائية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 1 محرم 1440 هـ - 11 سبتمبر 2018م
<http://worldcup.alriyadh.com/1703660>

الرياض - واس

نجح مشروع تنظيم في مهمته التي أطلقتها وزارة العدل من أجلها، والمتمثلة في تسريع البت في القضايا ورفع كفاءة العاملين في الدوائر القضائية، حيث يدخل في نطاق عمل المشروع 42 محكمة، و773 دائرة، و2000 متدرب. وأشارت الوزارة إلى أن نسبة إنجاز المشروع بلغت 81%، حيث نجح في ترتيب وفهرسة وأرشفة أكثر من 210 آلاف ملف، إضافة إلى مسح أكثر من 378 ألف ضبط ضوئي.

وأكدت الوزارة منح بعض الدوائر وسام إنجاز بناء على مجموعة من المعايير، منها ترقيم المعاملات وأرشفتها، مسح الضبوط وترتيبها، وتقسيم العمل.

وأوضحت وزارة العدل، أن المشروع اشتمل على مرحلتين، الأولى: مرحلة الإعداد، وتهدف إلى تطوير أعمال الدوائر القضائية وتصميم هيكل تنظيمي ودليل مرجعي للسياسات والإجراءات، وتقديم خدمات الدوائر القضائية بشكل أفضل من خلال رفع الإنتاجية والكفاءة، وتقليل الوقت اللازم لإتمام الخدمات من خلال تحليل الوضع الراهن للإجراءات وتحديد الفجوات في الأداء بين الوضع الحالي والوضع المنشود، وتحديد المهام والمسؤوليات بشكل أفضل لرفع مستوى خدمات الدائرة القضائية.

وبينت الوزارة أن المرحلة الثانية للمشروع هي مرحلة التطبيق في محاكم المملكة كافة، وتهدف إلى تطبيق التغييرات والتحسينات على الدوائر القضائية في كبرى محاكم المملكة، ورفع فعالية وكفاءة العاملين في المحاكم وذلك بتصميم الخدمات المركزية للاستقبال والملفات، ورفع مستوى الخدمات العدلية حيث سيتم تقديم الخدمات للمراجعين بأعلى درجات الجودة والسرعة ويهتم المشروع بتنظيم الدوائر القضائية في محاكم الدرجة الأولى عن طريق خطوتين الأولى: تنظيم الدوائر القضائية من خلال التخلص من التراكمات السابقة داخل الدائرة ويشمل التنظيم التخلص من الأرشفة، مسح الضبوط، توزيع الأدوار والمهام، إنجاز الخطابات والصادر، ترتيب وترقيم الملفات، تنظيم سير العمل داخل الدائرة.

وتتمثل الخطوة الثانية في الحلول المركزية، حيث يقوم المشروع على إنشاء خدمات مركزية داخل المحكمة لتنظيم عمل الدوائر القضائية وتقليل حاجة المراجعين للرجوع لها، من خلال الاستقبال المركزي للدوائر القضائية، وتخصيص مكان لاستقبال المراجعين في الدور الأرضي، للحد من إشغال القاضي والموظفين بمقابلة المراجعين والرد على استفساراتهم، إضافة إلى إنشاء مركز للتحويل الرقمي للملفات مهمته حفظ جميع الملفات ومسحها ضوئياً بشكل دوري، وحفظ الملفات من الضياع، وزيادة الاستفادة من الموارد البشرية في الدوائر القضائية.

يذكر أن معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وجه في رمضان 1438 هـ، بإطلاق مشروع التنظيم الإداري للدوائر القضائية "تنظيم"، بهدف تسريع البت في القضايا ورفع كفاءة العاملين في الدوائر القضائية.



«تطوير» تعتذر عن تشغيل المقاصف.. و«التعليم» تعود للنظام

القديم

بعد اختيار 500 مدرسة لتطبيق التجربة في المرحلة الأولى

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 1 محرم 1440 هـ - 11 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/588854>

المدينة - جدة

طلبت وزارة التعليم من المدارس العودة لـ«النظام القديم» في تشغيل المقاصف المدرسية بعد اعتذار شركة «تطوير التعليم القابضة» عن تشغيل المقاصف والتي تم الإعلان عنه مسبقاً، وتم اختيار 500 مدرسة لتطبيق تجربة الشركة في المرحلة الأولى. وكان وكيل وزارة التعليم للشؤون المدرسية وجه تعميماً لكل المدارس التي تم اختيارها لتنفيذ التجربة لهذا العام، لتقوم بتشغيل المقاصف المدرسية وفقاً للنظام القديم، بعد وصول خطاب للوزارة يتضمن اعتذار شركة «تطوير».

وحددت الوزارة منهجية إدارة ومتابعة تشغيل المقاصف للعام الدراسي الجديد وفق نظامين يتم العمل بهما، الأول: نظام التعاقد الفردي والأسر المنتجة، والثاني: نظام التشغيل الذاتي.

وكان وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى أعلن العام الماضي توجه الوزارة إلى تأسيس شركة متخصصة في التغذية المدرسية ضمن شركات تطوير القابضة لتصبح الذراع الاستثمارية، وتطبيق التجربة على 500 مدرسة لتكشف الجوانب

التشغيلية والصحية. فيما قال سامي السعيد مدير إدارة خدمات الطلاب بالوزارة: إن حجم مبيعات المقاصف يصل إلى 1.5 مليار سنوياً والمستغل منها 60% فقط، بينما أوضحت مديرة برنامج تطوير للتغذية عادة السياري أنه جرى التعاون بين وزارتي التعليم والصحة والهيئة العامة للغذاء والدواء لتطوير الدليل الغذائي واعتماد النموذج الكندي ليطبق في المدارس وسط مراقبة لجودة الغذاء ونوعيته.



النيابة: السجن والغرامة عقوبة المقاطع المخلة بالآداب العامة

دعت المقيمين للالتزام بالأنظمة واحترام قيم المجتمع

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 1 محرم 1440 هـ - 11 سبتمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/588853/>

المدينة - جدة

أوضحت النيابة العامة أن إنتاج أو ترويج أو إرسال البيانات أو المواد أو المقاطع التي تمس الآداب العامة أو القيم الدينية عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة تقنية، جريمة معلوماتية تصل عقوبتها إلى السجن خمس سنوات، والغرامة ثلاثة ملايين ريال.

كما دعت النيابة المقيمين إلى الالتزام بالأنظمة المرعية في المملكة ومراعاة قيم المجتمع السعودي ومشاعره، وأوضحت النيابة في تغريدة على حسابها الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أن المادة 41 من النظام الأساسي للحكم تنص على: «يلتزم المقيمون في المملكة العربية السعودية بأنظمتها، وعليهم مراعاة قيم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره». ويأتي تذكير النيابة للجميع بالنظام، عقب حادثتين شهدتهما المملكة خلال الأيام القليلة الماضية، تعود تفاصيل إحداها إلى تحرش وافد ببائعات داخل قسم مخصص لبيع الملابس النسائية في أحد المجمعات التجارية بالمدينة المنورة، أما في الحادثة الثانية فقد ظهر وافد آخر في مقطع متداول على مواقع التواصل يتناول الإفطار مع موظفة في استقبال إحدى المنشآت الفندقية بجدة، وقد تم ضبط الوافدين لتطبيق النظام بحقهما.

من جهة أخرى، أنجزت النيابة العامة خلال الأسبوع الماضي، 3542 قضية، فيما بلغ عدد القضايا الواردة للفروع والدوائر 3955 قضية، ونفذ 2463 عضواً في فروع ودوائر النيابة 127189 إجراءً، بينما بلغ عدد القضايا المحالة للمحاكم برفع الدعوى العامة 1942 قضية.

غداً.. تطبيق توطين المهن بمنافذ البيع في 4 أنشطة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 محرم 1440هـ - 11 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1670259>

واس (الرياض) - تطبق وزارة العمل والتنمية الاجتماعية غداً (الثلاثاء)، توطين المهن بمنافذ البيع في أنشطة محلات السيارات والدراجات النارية، ومحلات الملابس الجاهزة وملابس الأطفال والمستلزمات الرجالية، ومحلات الأثاث المنزلي والمكتبي الجاهز، ومحلات الأواني المنزلية، وذلك سعياً لتمكين المواطنين والمواطنات من فرص العمل ورفع معدلات مشاركتهم في القطاع الخاص.

ومن المقرر أن يتم توطين منافذ البيع في أنشطة محلات الساعات، ومحلات النظارات، ومحلات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، في تاريخ 1/3/1440 بينما سيتم توطين منافذ البيع في أنشطة محلات الأجهزة والمعدات الطبية، ومحلات مواد الإعمار والبناء، ومحلات قطع غيار السيارات، ومحلات السجاد بكافة أنواعه، ومحلات الحلويات، في تاريخ 1/5/1440.

واعتمدت الوزارة الدليل الإرشادي لقرار توطين منافذ البيع في 12 نشاطاً اقتصادياً بقطاع التجزئة، وتضمن الدليل شرحاً للمفاهيم الأساسية لتطبيق قرار التوطين، إضافة إلى عرض لبرامج الدعم المختلفة التي تقدمها الجهات الحكومية المشاركة في قرار التوطين.

ويوضح الدليل تفاصيل قرار قصر العمل في منافذ البيع لـ 12 نشاطاً ومهنة على السعوديين والسعوديات، بما في ذلك الأنشطة المستهدفة والشروط العامة وبرامج الدعم التي تقدمها منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، إضافة على إجابات على التساؤلات الأكثر شيوعاً، ويمكن الاطلاع على الدليل بالضغط عبر <https://goo.gl/RyBMBf>

كما تم تشكيل لجنة من ممثلين من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، وبنك التنمية الاجتماعية؛ لإعداد برنامج «ممكنات التوطين للأنشطة الموطنة»، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، في حين تُطبّق بحق المخالف عقوبة مخالفة توطين المهن المقصورة على السعوديين والسعوديات، أو المقصورة على السعوديات الواردة بجدول العقوبات والمخالفات.

بعد تنفيذ قرار الاستبعاد من "النهارية" والدمج

أسر طلاب التوحد وداون: مدارس التعليم غير مؤهلة لأبنائنا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 محرم 1440هـ - 11 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1670480>

عبدالعزیز الربيعي (مكة المكرمة @600 FLORIST) اضطر عدد من أسر ذوي الاحتياجات الخاصة المصابين بأمراض «التوحد، ومتلازمة داون»، إلى إبقاء أبنائهم في المنازل، في أعقاب إصرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على المضي قدماً في قرارها القاضي باستبعاد من تزيد نسبة ذكائه على 50%، من مراكز الرعاية النهارية التابعة لها، ودمجهم في المدارس الاعتيادية للتعليم العام، بعد اتفاق

مع وزارة التعليم بشأن ذلك. واعتبرت الأسر القرار الذي صدر قبل أكثر من 4 شهور (مايو الماضي) بمثابة نهاية لمستقبل الأبناء، خصوصا أن كثيرا من الأسر لا يستطيعون السفر إلى الخارج لتعليم أبنائهم في مراكز متخصصة، معتبرين مدارس التعليم العام، ليست مؤهلة لاستقبال أبنائهم، مما قد يتسبب في انتكاسة لهم، على حد تعبيرهم.

فيما طالبت الأسر وزارتي العمل والتعليم بتأجيل القرار، الذي دخل حيز التنفيذ مع بداية العام الدراسي الجديد، وذلك حين تجهيز المدارس بشكل يتناسب مع طلاب هذه الفئة، وأكدوا أن «مدارس التعليم العام وغرف مصادر التوحد تنقصها التجهيزات ولا يوجد تلك البنية التي تساعد على دمجهم واستمرارهم في المدارس.»

وقال المواطن ضيدان بن محمد، المدارس تحتاج إلى تهيئة تامة وكذلك زيادة عدد المعلمين والمعلمات من خريجي التربية الخاصة والتدخل المبكر وغيرها من التخصصات التي تساهم في استقبال الطلاب والطالبات في مدارس الدمج والاستفادة منها، وكذلك تهيئة الطلاب والطالبات الأصحاء للتعايش مع هذه الفئة. وأضاف «لازلنا في صدمة من هذا القرار، وإذا كان الكثيرون بدأوا يشدون الرحال لتأهيل أبنائهم في الخارج، فماذا عن الأسر غير المقتدرة، على الوزارة أن تعيد النظر في قرارها.»

وأوضح معاذ العيافي، أنه فوجئ باستبعاد شقيقته من مركز التأهيل لأن نسبة الذكاء 50%، وقال «مازلت تستيقظ يوميا وتحمل حقيبتها للذهاب إلى مدرستها في المركز، ولا تعلم حقيقة الأمر، مما تسبب في أزمة نفسية لها، ويجب أن تكون هناك حلول عاجلة.»

ودعا عبدالرحمن الزهراني، إلى دراسة القرارات قبل إصدارها، خاصة المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة، وقال «يجب أن يكون لهذه الفئة تعامل خاص عند دمجهم، وتهيئة البيئة المناسبة لهم من حيث الفصول وغيرها، فلا تكون علوية على سبيل المثال، حتى لا تشكل خطرا لهم، فهل المدارس جاهزة لهذا الدمج، خصوصا في ظل عجز الكوادر المتخصصة من معلمي ومعلمات التربية الخاصة؟»

أخصائية تحذر: اشتراطات قبل الدمج

حددت أخصائية توحد واضطرابات سلوكية هيفاء الحربي، اشتراطات استقبال طلاب ذوي اضطراب التوحد إلى مدارس التعليم العام، إذ يجب توفر أخصائي للبنين والبنات، لمساعدة الأطفال في الاندماج داخل بيئته الجديدة.

وقالت «مشكلة أطفال التوحد أن لديهم قصورا في التواصل والمهارات الاجتماعية، لذا يجب أن تكون هناك مناهج محددة بما يتناسب مع هؤلاء الأطفال ووجود غرفة مصادر لتقوية الطفل بالمناهج الدراسية.»

ولفتت إلى أنه «معروف أن أغلب ذوي اضطراب التوحد يوجد لديهم مشاكل حسية فيجب أن تتوفر في المدرسة غرفة تكامل حسي مجهزة بحيث تكون هي استرخاء ومتنفسا لهم ولإشباع احتياجاتهم الحسية.»

وأضافت «حتى يكون الدمج مساره صحيح يجب التمهيد بذلك لدمجه مع أقرانه، بداية بوقت الملعب ووقت الوجبات، ثم حضوره للحصص الدراسية، ويجب ألا نظلمهم بتركهم في بيئة مفتوحة دون مساعدة، أو توعية الآخرين الطبيعيين بتقبلهم.»



مدير عمل أبو عريش: نتابع شكاوى موظفي القطاع الخاص على مدار الساعة

خلال جولته التفتيشية على قطاع المستلزمات النسائية للتأكد من الالتزام بالتأنيث

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 1 محرم 1440 هـ - 11 سبتمبر 2018م

<https://sabq.org/ZCtHNj>

فهد كاملي - جازان
أكد مدير مكتب العمل في محافظة أبو عريش وليد محمد مجرشي، أن إدارته تتابع ميدانيًا مدى رضا موظفي القطاع الخاص، وأنها تتابع شكاواهم على مدار الساعة، وذلك خلال جولته التفتيشية على قطاع المستلزمات النسائية للتأكد من مدى التزام أصحاب العمل في تأنيث أنشطة المستلزمات النسائية.
وبيّن أن الجولات التي تقوم بها لمتابعة دور مفتشي ومفتشات المكتب في التعامل مع تطبيق قرارات توطين هذا القطاع في المحافظة، والاستماع إلى الموظفين والأخذ بشكاواهم ومناقشتها مع مفتشات الفرع للعمل على حلها.



"حساب المواطن" يودع 2.3 مليار دفعة عاشرة لـ 12 مليون

مستفيد

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 1 محرم 1440 هـ - 11 سبتمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/09/10/article_1451501.html

"الاقتصادية" من الرياض
أعلن برنامج "حساب المواطن" اليوم عن إيداع أكثر من 2.3 مليار ريال في حسابات مستحقي الدعم، حيث تمثل 2.3 مليار ريال منها الدفعة العاشرة من قيمة الدعم لشهر سبتمبر الجاري و 31 مليون ريال تعويضات عن دفعات سابقة لعدد من المستحقين. وأوضح المتحدث الرسمي للبرنامج سلطان القحطاني أن دفعة شهر سبتمبر شملت 3.6 مليون مستفيد رئيسي و 8.5 مليون تابع لأرباب الأسر بإجمالي 12 مليون مستفيد وتابع. حيث حصل 49% من الأسر والأفراد المستقلين على الاستحقاق الكامل. مشيراً إلى أن 945 ألف أسرة حصلت على دعم تجاوز 930 ريالاً كما قاربت قيم الدعم المودعة في حسابات المستفيدين من "حساب المواطن" في الدفعات العشر حوالي الـ 22.6 مليار ريال. وبين القحطاني أن الدفعة العاشرة من حساب المواطن تضمنت حوالي 821 مليون ريال كمخصص لدعم الكهرباء فيما تجاوز المبلغ 7.9 مليار ريال كمخصص لدعم الكهرباء للدفعات العشر كاملة.

وحرصاً من البرنامج على التزام أقصى درجات العدالة في تقديم الدعم بين المتحدث أن البرنامج أتاح التظلم على مبالغ الدعم النقدية بعد مرور 5 أيام من إيداع المبالغ وذلك عبر حسابات المستفيدين في البوابة الإلكترونية

(www.ca.gov.sa) وأضاف أن التسجيل متاح حتى تاريخ العاشر من كل شهر للدخول في الدورة الأهلية للشهر القادم (أكتوبر). كما حرص البرنامج على إجراء مراجعة دورية لبيانات المستفيدين وتنبيههم في حال لم تتطابق البيانات المسجلة رسمياً بهدف تجنب توجيه الدعم لغير مستحقه. ويأتي برنامج "حساب المواطن" بهدف تخفيف الآثار المحتملة المباشرة وغير المباشرة من الإصلاحات الاقتصادية على الأسر السعودية المستحقة، حيث تشمل قيمة الدعم الزيادة في تغير أسعار الوقود والكهرباء بعد تصحيحها بالإضافة إلى تأثير تطبيق القيمة المضافة على الأغذية والمشروبات.



مجلس الوزراء يوافق على تعديل في نظامي إيرادات الدولة ومكافحة الرشوة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4602640>

قرر مجلس الوزراء، بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (43 / 168) وتاريخ 11 / 10 / 1439 هـ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (4 - 39 / 21 د) وتاريخ 30 / 4 / 1439 هـ، الموافقة على تعديل المادة 25 من نظام إيرادات الدولة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 68) وتاريخ 18 / 11 / 1431 هـ، وذلك على النحو الوارد في القرار، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

كما قرر المجلس خلال جلسته في جدة أمس (الثلاثاء) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (46 / 180) وتاريخ 18 / 10 / 1439 هـ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (3 - 39 / 42 د) وتاريخ 2 / 8 / 1439 هـ الموافقة على تعديل نظام مكافحة الرشوة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 36) وتاريخ 29 / 12 / 1412 هـ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً في القرار، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

وأوضح وزير الإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيان عقب الجلسة - بحسب وكالة الأنباء السعودية -، أن مجلس الوزراء استعرض في بداية الجلسة، جملة من التقارير حول مستجدات وتطورات الأوضاع على الساحتين العربية والإقليمية والدولية، وأعرب عن التمنيات بأن تكون مقدمة العام الهجري الجديد 1440 هـ انفتاحاً لمختلف الأزمات وانتهاء لبؤر التوتر التي يشهدها العالم، وأن يكون عام خير وبركة على الأمتين العربية والإسلامية يتحقق خلاله بمشيئة الله تعالى الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

ونوه مجلس الوزراء بتميز العلاقات بين المملكة العربية السعودية وباكستان، وحرص الجانبين على تعزيزها وتنميتها في المجالات كافة، وهنا في هذا السياق الرئيس الدكتور عارف علوي بمناسبة أدائه اليمين الدستورية رئيساً لباكستان.

وبين أن المجلس، جدد إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للتفجير المزدوج الذي استهدف نادياً رياضياً، والهجوم قرب موكب بالعاصمة الأفغانية كابول، وقدم العزاء والمواساة لذوي الضحايا ولأفغانستان حكومة وشعباً مع التمنيات للمصابين بالشفاء العاجل، وأكد المجلس في هذا السياق تضامن المملكة ووقوفها مع أفغانستان ضد العنف والتطرف والإرهاب.

وفي الشأن المحلي، عبر المجلس عن ارتياحه لما ورد في التقرير السنوي الـ 54 لمؤسسة النقد العربي السعودي من مؤشرات إحصائية إيجابية لعام 2017 أبرزت قدرة اقتصاد المملكة على التكيف مع المتغيرات، وأكدت متانة القطاعين المالي والمصرفي، معرباً عن تفاوله بالمؤشرات المالية والاقتصادية التي اتضحت خلال النصف الأول من العام المالي الحالي 2018 من قدرة الاقتصاد المحلي على التكيف مع الإصلاحات التي تم تبنيها خلال العامين الماضيين من خلال تحقيق معدلات نمو جيدة تسهم في دعم أهداف رؤية المملكة 2030.

التعاون مع أذربيجان في مكافحة الجريمة

أفاد الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير

الداخلية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (185 / 47) وتاريخ 19 / 10 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على بروتوكول حول التعاون في مجال مكافحة الجريمة بين حكومتي المملكة العربية السعودية وأذربيجان، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (191 / 48) وتاريخ 20 / 10 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومتي المملكة العربية السعودية وبريطانيا وإيرلندا الشمالية في شأن تأشيرات الزيارة لمواطني البلدين، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

كما، قرر المجلس بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (190 / 48) وتاريخ 20 / 10 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق بين حكومتي المملكة العربية السعودية، وروسيا للتعاون في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وأعد مرسوم ملكي بذلك. ووافق مجلس الوزراء على تفويض رئيس مجلس هيئة السوق المالية - أو من ينييه - بالتوقيع على مشروع مذكرة تفاهم متعددة الأطراف بشأن التشاور والتعاون وتبادل المعلومات بين الجهات المنظمة لأسواق رأس المال بالدول العربية الأعضاء باتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

الاستفادة من المواطنين في «المجازر»

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الداخلية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (11 - 60 / 39 د) وتاريخ 10 / 11 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء قيام إدارة مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من لحوم الهدى والأضاحي بمتابعة مقاولي التشغيل، للتأكد من عدم مغالاتهم في تكاليف الخدمات التي يقدمونها للعمالة الموسمية خلال أدائهم فريضة الحج، وتشجيع مقاولي التشغيل على الاستفادة من العمالة المؤهلة المحلية من المواطنين أو غيرهم، للعمل لديهم في المجازر خلال موسم الحج، والعمل على المحافظة على مستوى سعر سندات الهدى والأضاحي المنخفض المنافس للسوق.

وقرر المجلس، بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الشؤون البلدية والقروية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (6 - 39 / 61 د) وتاريخ 17 / 11 / 1439هـ، الموافقة على ضوابط مساكن العمال خارج العمران، وأن تطبق هذه الضوابط على من يرغب في بناء مساكن للعمال خارج العمران.

ووافق المجلس، بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (16 - 45 / 39 د) وتاريخ 16 / 8 / 1439هـ على اشتراك مؤسسة النقد العربي السعودي في عضوية الهيئة الدولية لضمان الودائع وفقاً لنظامها الأساس. كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها التقارير السنوية لكل من: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتقاعد، والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، والهيئة العامة للطيران المدني عن أعوام مالية سابقة، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

ترقيات للمرتبة الـ 15

وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبة الـ 15 ووظيفتي (سفير) و(وزير مفوض)، وذلك على النحو الآتي: ترقية محمد بن عبدالله بن محمد الشعبي إلى وظيفة (وكيل الأمين للخدمات) بالمرتبة الـ 15 بأمانة المنطقة الشرقية. ترقية الآتية أسماؤهم إلى وظيفة (سفير) وهم: الدكتور عبدالله بن ناصر بن عبدالله البصري. عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن السحيباني. محمد بن عبدالهادي بن محمد المطرفي. الدكتور عبدالعزيز بن علي بن سعد صقر.

ترقية الآتية أسماؤهم إلى وظيفة (وزير مفوض)، وهم: الأمير/ منصور بن ثنيان بن محمد آل سعود. يوسف بن محمد بن صالح الضبيعي. إبراهيم بن راضي بن عبدالرحمن الراضي. عبدالله بن محمد بن سعد أبو راس. عساف بن عبدالرزاق بن مشعل السويلم، والدكتور مانع بن سعد بن سيف الخامس.

السعوديات يدخلن عالم الطيران • مضيفات جويات»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4602636>

أعلنت شركة «طيران اديل» عن نيتها توظيف 35 سعودياً وسعودية في مهنة «مضيف جوي»، مشترطة لهذه الوظائف الشاغرة أن تكون المتقدمة «سعودية الجنسية»، وحددت 20 من تلك الوظائف للفتيات اللاتي تراوح أعمارهن بين 23 و30 سنة، و15 وظيفة للشبان الذين تراوح أعمارهم بين 23 و29 سنة. ويبدأ التقدم إلى الوظائف اعتباراً من اليوم (الأربعاء)، وحتى 30 أيلول (سبتمبر) الجاري عبر الموقع الرسمي للشركة، التي اشترطت على المتقدمين حمل مؤهل دبلوم في حد أدنى، وحددت مواصفات الطول للفتيات الراغبات في العمل في هذه المهنة ألا يقل عن 160 سنتيمتراً، إضافة إلى إجادة اللغة الإنكليزية تحدثاً وكتابة، وإجادة مهارات السباحة لـ50 متراً فردياً.

ولا يعد عمل المرأة في مجال الطيران المدني مستحدثاً، إذ كشفت الهيئة العامة للطيران المدني السعودية في تصريحات صحافية سابقة، عن وجود خمس سيدات سعوديات حصلن على رخصة «طيار»، وفقاً للرخص التي أصدرتها الهيئة، كونها الجهة التشريعية للطيران المدني في السعودية.

وأوضحت «الطيران المدني» أن رخصة «طيار» تمكّن حاملها من العمل لدى شركات الطيران التجارية والخاصة، ويمكن العمل بهذه الرخصة على نقل الركاب بطائرات تجارية، مشيرة إلى وجود سعودية واحدة لديها رخصة «طيار خاص»، التي تمكّن حاملها من ممارسة هواية الطيران من دون العمل بها في شركات الطيران. وتعتبر الكابتن طيار هنادي هندي أول سعودية تحصل على رخصة «طيار» من «الطيران المدني» منذ نحو خمس سنوات. وانطلق في آذار (مارس) الماضي برنامج المراقبة الجوية للفتيات، الذي يؤهلن للعمل في مهنة المراقبة الجوية في المملكة. وبدأت 12 فتاة سعودية فعلياً دراسة البرنامج التدريبي المنتهي بالتوظيف، الذي تنفذه شركة خدمات الملاحة الجوية السعودية بالتعاون مع الأكاديمية السعودية للطيران المدني، في إطار فتح مجالات جديدة أمام المرأة السعودية. وتبلغ مدة الدراسة في دبلوم المراقبة الجوية للفتيات عاماً دراسياً كاملاً، تمنح المتخرجة بعده شهادة دبلوم الأكاديمية السعودية للمراقبة الجوية، وهي شهادة معترف بها، ثم توظف المتخرجة في الشركة.

أعضاء دعوا المؤسسة إلى إعادة هيكلة البرامج لتلبية سوق العمل

«الشورى» لـ • التدريب التقني: بلايين الريالات لم تخرج

ميكانيكيين وكهربائيين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 محرم 1439 هـ - 12 سبتمبر 2018م

شن أعضاء في مجلس الشورى أمس (الثلاثاء)، هجوماً على المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. وأشاروا إلى وجود «خلل» في عملها، لافتين إلى إنفاق بلايين الريالات على برامج المؤسسة التدريبية، إلا أن 80 في المئة من المهني محنكة من العمال الوافدين، حتى أن سوق العمل يفتقد إلى الكهربائيين والميكانيكيين وفنيي التكييف.

وأكد المجلس الحاجة إلى توفير المزيد من السعوديين المؤهلين للعمل في المشاريع الطموحة لتحقيق «رؤية المملكة 2030»، وأهداف «برنامج التحول الوطني». وطالبت اللجنة التعليمية في المجلس، «التدريب التقني والمهني» بالتنسيق مع الجهات المنفذة لمشاريع «نيوم» في منطقة تبوك، والبحر الأحمر والقدية، والبدء في تطوير برامجها وخططها الدراسية بما يفي بسد احتياجاتها من الكفاءات الوطنية المهنية والفنية.

وأيضاً طالبت اللجنة في توصياتها، المؤسسة، بالتنسيق مع القطاعات المعنية لإنشاء مركز لتوحيد وتحديد الاحتياجات والاشتراطات والإجراءات اللازمة لتمكين القطاع الخاص من الحصول على التراخيص.

ولاحظ العضو الدكتور صالح الشهيبي «تدنياً» في نسبة الخريجين، مقارنة في أعداد المقبولين. وقال: «إن التقرير لا يحوي مؤشرات توضح إنجازات المؤسسة، خصوصاً التدريب على رأس العمل والتدريب الإعدادي». وطالب المهندس محمد النفاذي، المؤسسة بإيضاح الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص للحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لتقديم البرامج التدريبية.

من جهتها، أكدت الدكتورة مستورة الشمري، ضرورة أن تنتبه المؤسسة لرسالتها ورؤيتها، نظراً لما تقدمه من تعليم «نوعي وتطبيقي». وأكد الدكتور عبدالعزيز الحرقان، وجود «انخفاض شديد في مساهمة المؤسسة في سوق العمل، نظراً لانخفاض نسبة الخريجين وتدني الأداء في البرامج التدريبية.»

واعتبر الدكتور سعد الحريقي مبررات انخفاض نسبة قبول الطلاب والطالبات «غير مقنعة»، متسائلاً: «تم دعم المؤسسة بدعم مالي كبير، ما الذي تحقق؟ وما مردود زيادة موازنة المؤسسة السنوية.»

وطرح الدكتور عبدالإله ساعاتي، أمثلة لدول تطورت من نتاج التدريب المهني، وقال: «انفقت الدولة بلايين الريالات؛ فأين هم خريجي المعاهد التقنية، فنادراً ما أجد فني تكييف أو ميكانيكي»، مشيراً إلى أن 80 في المئة من العمال الوافدين يعملون في هذه الحرف، وما تقدمه المعاهد من تخصصات، مثل التسويق، والمحاسبة، والإدارة المكتبية، «فهذه ليس من اختصاصها، فهذه اختصاصات تقدمها درجة البكالوريوس». وأضاف: «المؤسسة بحاجة ماسة إلى استراتيجية مبنية على أسس علمية حديثة مدروسة، وإعادة هيكلة برامجها بما يليق سوق العمل، والتركيز على التخصصات الفنية والمهنية.»

واقترحت الدكتورة فوزية أبا الخيل، أن تضع المؤسسة صفحة على موقعها الإلكتروني، توضح فيها أسماء من تلقوا التدريب فيها وتخصصاتهم.

المجلس يطالب بإزالة «التشوهات» من جبلي النور وثور

طالب مجلس الشورى، وزارة الشؤون البلدية والقروية، بتنظيف جبلي النور (غار حراء) وثور في مكة المكرمة، والمواقع الأثرية الأخرى من التشوهات، في إطار أعمال الصيانة والنظافة العامة، تشمل تهيئة الطرق للوصول إلى الجبلين.

ودعا المجلس، الوزارة إلى القضاء على التباين في تقديم خدماتها للأحياء السكنية ومعالجة أسبابه، ووضع ضوابط تكفل تحقيق العدالة بين المواطنين في الحصول على الخدمات. واقترح عليها التنسيق مع الجهات التقنية المعنية والاستعانة بشركات التحصيل ووسائل التقنية لتحصيل مبالغ الاستثمار لحل مشكلة التحصيل، على أن يقدم في التقارير المقبلة الحجم السنوي لعقود الاستثمار وحجم التحصيل السنوي أيضاً لتلك العقود.

وطالبتها بمراجعة اشتراطات اعتماد تصاميم الواجهات العمرانية، لمعالجة مشكلة التشوه البصري للوحات الدعائية والإعلانية في المباني والمحلات التجارية. وأكد على تحديد جدول زمني لتطبيق كود البناء السعودي، وتفعيل استراتيجية الخصخصة في الأسواق ومراكز الخدمة التابعة لها، وكذلك تفعيل دور المختبر المركزي ليقوم بالدور الذي أسس وجّه من أجله.

ودعا المجلس الوزارة إلى وضع برنامج لإنتاج زراعة الزهور والأشجار المحلية والمتسقة مع بيئة كل منطقة والحد من قصها وشذبه لتحقيق الغرض من تلطيف وتظليل الممرات. وكذلك وضع مواصفات فنية وإجراءات فنية وإجراءات إدارية ملزمة للمقاولين عند القيام بأعمال قص السفلة أو الأرصفة والحفر وإعادة السفلة والرصف، لضمان جودة التنفيذ لإعادة الوضع كما كان عليه بطريقة فنية سليمة.

وأكد على تكثيف جهودها في الحد من استخدام المنتجات البلاستيكية في المحال التجارية، ودعاها إلى سرعة تنفيذ الحدائق داخل الأحياء في الأراضي المخصصة، وكذلك المناطق المركزية في المدن.

وطالب المجلس في قراره الوزارة بتطوير أنظمتها لتصبح أكثر صرامة وذات غرامات وعقوبات مغلظة، مع اقتراح آليات فاعلة لتطبيقها للحد من رمي مخلفات البناء والمخلفات الشخصية ومخلفات الذوق العام في المدن والطرق الإقليمية. تخصيص وظائف نسائية في «الموانئ» طالب مجلس الشورى، الهيئة العامة للموانئ بالتنسيق مع وزارة البيئة والمياه والزراعة والجهات الأخرى المعنية لإنشاء مرافئ الصيد في المناطق الساحلية وتطويرها لخدمة الصيادين ودعم تنمية قطاع صيد الأسماك. وطالبها أيضاً بدراسة نقل اختصاص إدارة وتشغيل الميناء الجاف في الرياض إلى الهيئة العامة للموانئ، والتوسع في إنشاء الموانئ الجافة في مناطق المملكة الأخرى. ودعاها إلى التنسيق مع الجهات المعنية لسرعة دراسة إنشاء مناطق حرة في موانئ المملكة، والتوسع في إقامة المناطق اللوجيستية في حدود النطاق الإقليمي للميناء. وطالبها بتخصيص وظائف إدارية ومحاسبية ومكتبية لشغلها بالعنصر النسائي. إلى ذلك، دعا مجلس الشورى، وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية إلى تبني آليات مؤسسية لتقييم الآثار الاقتصادية الناتجة من تطبيق السياسات والأنظمة والقرارات الحكومية الجديدة على الاستثمارات في قطاعات الصناعة والثروة المعدنية. وطالب المجلس، الوزارة بدراسة إنشاء هيئة وطنية للصناعة تتولى وضع الخطط الاستراتيجية والإشراف على تنفيذها وتهتم بجميع شؤون الصناعة والاستثمار الصناعي في المملكة. ودراسة المعوقات الاقتصادية والتنظيمية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، لجذب الاستثمار الأجنبي في قطاعات الصناعة غير البتروكيماوية. واقترح المجلس على الوزارة تعزيز الشراكة والتواصل مع القطاع الخاص وتفعيل دوره في إعداد الاستراتيجيات وصوغ التشريعات والقرارات المتعلقة في النشاطين الصناعي والتعديني.



وزير الداخلية يرفع حفل إعلان الخطة الاستراتيجية للمديرية العامة للسجون

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018

<http://worldcup.alriyadh.com/1703994>

جدة - واس

رعى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للسجون، اليوم، حفل إعلان الخطة الاستراتيجية للمديرية العامة للسجون، وذلك في إصلاحيّة جدة بذهبان. وكان في استقبال سموه لدى وصوله مقر الحفل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن بندر بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة مكة المكرمة، ومدير عام السجون اللواء محمد بن علي الأسمرى. وفور وصول سموه عزف السلام الملكي، بعد ذلك افتتح سموه قاعة المؤتمرات الرئيسية بالإصلاحيّة. وبعد أن أخذ سموه مكانه في الحفل بدئ الحفل بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، ثم ألقى مدير عام السجون كلمة رحب في مستهلها بسموه، منوهاً بالدعم غير المحدود الذي تلقاه المديرية العامة للسجون كحال بقية القطاعات الأمنية من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله -، مشيراً إلى أن الخطة الاستراتيجية العامة للسجون جاءت لتعزيز مفهوم الأمن وبناء منظومة تأهيل وإصلاح للنزلاء. بعدها شاهد سمو وزير الداخلية فيلماً وثائقياً عن الخطة الاستراتيجية للسجون وما تشمله من محاور.

ثم دشّن سموه عدداً من المبادرات شملت برنامج "ثقة" المصمم لتأهيل النزلاء الذين تبقى على محكوميتهم ستة أشهر، ومبادرة مراكز الأعمال الخاصة بتسهيل إجراءات نزلاء حقوق المطالبات المالية. بعد ذلك شهد سموه توقيع اتفاقية تأسيس كراسي بحثية للوقاية من الجريمة، وذلك بين المديرية العامة للسجون والشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" حيث ستدعم الاتفاقية تأسيس ثلاثة كراسي بحثية في ثلاث جامعات متخصصة. كما شهد سمو وزير الداخلية توقيع مذكرة تفاهم بين المديرية العامة للسجون وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بحيث تتيح الجامعة للنزلاء الدراسة الجامعية، إلى جانب إقامة برامج تدريبية للعاملين في المديرية العامة للسجون. حضر الحفل معالي رئيس أمن الدولة الأستاذ عبدالعزيز بن محمد الهويريني، ومعالي نائب وزير الداخلية الدكتور ناصر بن عبدالعزيز الداود، ومعالي مدير جامعة الإمام عضو هيئة كبار العلماء الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل، وعدد من أصحاب المعالي وكبار المسؤولين.



«التنمية الاجتماعية» تؤكد أهمية تحديث ذوي الإعاقة لبياناتهم للاستفادة من خدمات مراكز الرعاية النهارية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<http://worldcup.alriyadh.com/1703873>

متابعة - الرياض الإلكتروني
إشارة إلى ما تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي، حول القواعد التنفيذية لمراكز الرعاية النهارية، وما تلقتّه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من استفسارات وتساؤلات بهذا الشأن، توضح الوزارة، أنها أبلغت كافة ذوي الإعاقة المستفيدين من خدماتها العام الماضي بضرورة تحديث بياناتهم في النظام، وحددت مهلة لذلك، ومددتها عدة مرات أيضاً، حرصاً منها على حصول كافة الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات المستحقة. وأضافت الوزارة، إلى أنه بلغ عدد المستفيدين من خدمات مراكز الرعاية النهارية الأهلية العام الماضي (16713) مستفيد، مبيّنة أن عدد منهم لم يحدثوا بياناتهم في النظام خلال المهلة الزمنية المحددة سابقاً، مما جعل استفادتهم من خدمات الوزارة متعذرة. وأشارت الوزارة في بيانها، إلى وجود تنظيم اتفقت عليه مع وزارة التعليم في عام 1436 هـ، تضمن تحديد الضوابط والحالات التي يتم خدمتها في كلا الوزارتين، منوهة إلى أن الحالات التي لا يستوعبها التعليم وتطبق عليها الضوابط سيتم احتسابها وشمولها بالخدمة في الوزارة حسب أولوية التحديث وصرف كافة المبالغ المعتمدة من الدولة لهذا الغرض. وأبانت، أن القواعد التنفيذية المحدثة وإشعار أهلية القبول للمستفيد أُنحت له الاختيار والتوجه إلى مراكز الرعاية النهارية الأهلية التي يرغب التسجيل فيها طالما أنه يوفر الخدمات التي يحتاجها المستفيد والمنصوص عليها في إشعار أهلية القبول. كما منحت القواعد التنفيذية المحدثة مجالات لمراكز الرعاية النهارية بالعمل لفترة ثانية مسائية وكذلك خلال الصيف، إضافة إلى استقبال الحالات التي ترغب في الخدمات أو بعضها على نفقتها الخاصة.

الشورى يطالب بالعدالة في تقديم الخدمات البلدية للمواطنين

دعا لتغليظ العقوبات للحد من رمي المخلفات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/588976>

جابر المالكي - الرياض

طالب مجلس الشورى وزارة الشؤون البلدية والقروية بالقضاء على التباين في تقديم خدماتها للأحياء السكنية ومعالجة أسبابه بما في ذلك وضع ضوابط تكفل تحقيق العدالة بين المواطنين في الحصول على الخدمات البلدية. كما طالب الوزارة بتحديد جدول زمني لتطبيق كود البناء السعودي، وتفعيل المختبر المركزي ليقوم بالدور الذي أسس وجهاز من أجله، وتفعيل إستراتيجية الخصخصة في الأسواق ومراكز الخدمة التابعة لها، وتطوير الأنظمة لتصبح أكثر صرامة وذات غرامات وعقوبات مغلظة، مع اقتراح آليات فاعلة لتطبيقها للحد من رمي مخلفات البناء والمخلفات الشخصية ومخلفات الذوق العام في المدن والطرق الإقليمية.

كما طالب الوزارة بالتنسيق مع الجهات التقنية ذات العلاقة - والاستعانة بشركات التحصيل ووسائل التقنية لتحصيل مبالغ الاستثمار لحل مشكلة التحصيل على أن يُقدم في التقارير المقبلة الحجم السنوي لعقود الاستثمار وحجم التحصيل أيضاً، إضافة إلى المطالبة بمراجعة اشتراطات اعتماد تصاميم الواجهات العمرانية بما يعالج مشكلة التشوه البصري للوحات الدعائية والإعلانية في المباني والمحلات التجارية، وإعادة النظر في وضع القائم منها. ووضع مواصفات فنية وإجراءات إدارية ملزمة للمقاولين عند القيام بقص السفلة أو الأرصفة والحفر وإعادة السفلة والأرصفة، ووضع برنامج لإنتاج وزراعة الزهور والأشجار المحلية والمتسقة مع بيئة كل منطقة. والعمل على نظافة جبل النور (غار حراء) وجبل ثور والمواقع الأثرية الأخرى وإزالة التشوهات.

أوضح أعضاء في الشورى أن الهيئة العامة للموانئ لم تعمل على تطوير قدراتها في مجال تعظيم الجانب المالي لإيراداتها ولا تزال تعمل بعقلية نمطية تعود إلى حوالى 28 سنة. وقال عطا السبيتي أن الممر البحري للبحر الأحمر تعبر من خلاله 13% من التجارة العالمية وأن هذه التجارة تمثل 4.2 ترليون دولار وأن المملكة عبر هيئة الموانئ بإمكانها الحصول على نسبة لا تقل عن 5% من الملاحة البحرية في العالم لذلك يجب على الهيئة تطوير موانئها على البحر الأحمر وزيادتها للاستفادة من هذه التجارة العالمية. وقال سمو الأمير الدكتور خالد آل سعود أن التقرير لم يتضمن بعض الموضوعات ومنها أن التوصيات لم تلامس المطلوب ولم تعالج الصعوبات التي تواجهها الهيئة والمتمثلة في عدم قدرت الموانئ لدينا على منافسة مثيلاتها في دول الجوار، لذلك يجب تحويل الهيئة إلى شركة بمسمى شركة موانئ المملكة وتعمل على الجانب التجاري والاستثماري. وطالب الدكتور أحمد الزيلعي بأن تنقل وكالة النقل في وزارة النقل إلى الهيئة العامة للموانئ لتوحيد الجهود. بينما قال فايز الشهري إن تقرير الهيئة لم يتطرق إلى الحديث عن بعض الأنشطة التي تم تخصيصها وماذا تم بشأنها وهل نجحت التجربة أم لا. وطالب الدكتور علي العريشي الهيئة بالعمل على إنشاء مرافئ للصيد في منطقة جازان. وقال محمد الوعيل إنه كان هناك قرار لمجلس الوزراء في عام 1419 هـ لإنشاء منطقتين للتجارة الحرة وتسأل: ماذا تم بشأنه، وطالب محمد العقلا بتشكيل مجلس لإدارة الهيئة العامة للموانئ وتطوير الهيكل التنظيمي للهيئة والذي مر عليه 28 سنة. وقال صالح الخليوي إن مفهوم المناطق الحرة لدينا يختلف عما هو مطبق في بقية العالم حيث إن السلع لدينا يؤخذ عليها جمارك إذا ما أدخلت للوطن وكذلك إذا ما تم تصديرها للخارج بينما في دول العالم تعفى السلع من الجمارك إذا ما صدرت.

انتقادات لمخرجات «التدريب التقني» وضعف المساهمة بسوق العمل

انتقد أعضاء الشورى أمس التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني وأكدوا أنه لم يعالج الكثير من التحديات التي تواجهها المؤسسة بعد 40 سنة منذ تأسيسها وخاصة في جانب تأهيل الخريجين وسوق العمل، وأوضح

الدكتور عبدالعزيز الحران بأن انخفاض نسبة الخريجين في المؤسسة يعود إلى سوء إدارة برامجها التدريبية والتقنية وكذلك انخفاض شديد لمساهمة المؤسسة في سوق العمل. وقال المهندس محمد النقادي إن لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في المجلس لم تعالج أهم قضية تلامس مشكلات المؤسسة والمتمثلة في تسهيل إصدار تراخيص التدريب للقطاع الخاص وكذلك تسهيل العقوبات وتذليلها أمام الاستثمار في هذا القطاع. وطالبت الدكتورة فوزية أبا الخيل بأن تعمل المؤسسة على وضع صفحة في موقعها الإلكتروني توضح أسماء الأشخاص الحاصلين على شهادة للتدريب صادرة منها منعاً للتلاعب، وقال الدكتور عبدالإله الساعاتي إنه بعد مرور 40 سنة على إنشاء المؤسسة والمليارات التي صرفت عليها إلا أن مخرجاتها لا تزال غير ملموسة، وقال الدكتور منصور الكريديس إن الرؤية التقنية تتطلب مهارات خاصة، وأن عدد الطلاب المتلحقين في المعاهد الفنية يقدر بـ 10% من عدد الطلاب الذين يقبلون في الجامعات.



إلزام 7 آلاف أب بدفع 180 مليون ريال نفقة لأبنائهم محاكم التنفيذ تتوعد بإجراءات صارمة تكفل حقوق المحضونين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/588930>

المدينة - الرياض

ألزمت دوائر ومحاكم التنفيذ أكثر من 7 آلاف ممتنع عن النفقة، بدفع 180 مليون ريال نفقة أبناء، في العام الهجري المنصرم 1439 هـ، وتوعدت المماطلين بإجراءات صارمة تكفل حقوق المحضونين. وبحسب منصة ذكاء الأعمال في وزارة العدل، تصدرت مكة المكرمة قائمة الطلبات المقدمة إلى محاكم ودوائر التنفيذ المتعلقة بأحكام النفقة بـ 2657 طلباً، بقيمة 38.5 مليون ريال، تليها الرياض بـ 1870 طلباً، بقيمة 43.5 مليون ريال، ثم المنطقة الشرقية بـ 969 طلباً، لاستعادة نحو 78 مليون ريال، ثم المدينة المنورة بـ 480 طلباً، بقيمة 3.5 مليون ريال. وجاءت منطقة القصيم في المرتبة الخامسة بـ 253 طلباً، بقيمة 5 ملايين ريال، تليها جازان بـ 245 طلباً، بقيمة 3.3 مليون ريال، ثم عسير بـ 194 طلباً، بقيمة 3 ملايين ريال، ثم تبوك بـ 118 طلباً، بقيمة مليون ريال، ثم الجوف بـ 94 طلباً، بقيمة 1.6 مليون ريال. وسجلت محاكم ودوائر التنفيذ في منطقة حائل 77 طلباً، بقيمة 530 ألف ريال، تليها الباحة بـ 62 طلباً، بقيمة 1.5 مليون ريال، ثم الحدود الشمالية بـ 57 طلباً، بقيمة مليون ريال، ثم نجران بـ 31 طلباً، بقيمة 328 ألف ريال، مسجلة أقل الطلبات في المناطق في نفس الفترة. واتخذت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء جملة من القرارات والتعديلات والإجراءات التي تدعم الأم الحاضنة، والهادفة في أساسها لحماية الأسر من التشتت بعد الانفصال، إضافة إلى تسهيل وتسريع الإجراءات التي قد تتسبب في تعطيل مصالح الأبناء والأمهات الحاضنات. ويأتي ذلك في ظل إطلاق معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، خدمتي التحقق والسادد الإلكترونية بهدف التحوّل الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ بما يسهم في استغناء المستفيدين عن مراجعتها، ويساعد على تقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية.

9 شروط لتقديم على تمويل • أنشطة التوطين»

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/588929>

سعيد الزهراني - الطائف

حدد بنك التنمية الاجتماعية 9 شروط للتقدم للحصول على تمويل للأنشطة الجديدة المستهدفة بالتوطين بمبالغ تبدأ من 50 ألفاً وصولاً إلى المليون ريال، وذلك مع انطلاقة سعودة المشروعات الجديدة المستهدفة بالتوطين، التي بدأت أمس، الثلاثاء، في مرحلتها الأولى، وأكد البنك أنه سيقوم بتمويل الراغبين في العمل الحر لصالحهم من أجل تشجيعهم ودعمهم على مزاولة هذه الأعمال، ومن أبرز الشروط أن يكون المتقدم سعودياً، وأن لا يجمع طلبي تمويل من برامج البنك، وتقديم ضمان عيني أو كفيل غارم. وتتضمن أحكام والتزامات التقديم أن يطلب البنك من طالب التمويل الالتزام بتعهدات محددة، وفي حالة إخلاله بها فإن لبنك التنمية الاجتماعية الحق في إلغاء طلب التمويل في أي مرحلة وصل لها الطلب، والحجز على المشروع إذا صرف له جزء أو كامل التمويل ومطالبة المقرض بكامل مبلغ القرض المصروف له، وتشمل التعهدات أنه يحق للبنك المطالبة بتقديم خطة عمل للمشروع دون أي التزام بالموافقة على طلب التمويل أو تعويض طالب التمويل. التعهد بصحة ودقة المعلومات المقدمة في طلب التمويل والمقابلة الشخصية وصحة المستندات المقدمة ومطابقة الصور للأصول.. التعهد بالتفرغ لإدارة المشروع المطلوب تمويله بعد توقيع عقد التمويل مع البنك.. الإقرار باطلاع على لائحة البنك التنفيذية لتمويل ودعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والتزامه بكامل ما جاء فيها من تعليمات وإجراءات. الإقرار بحق البنك في الحصول على سجله الائتماني من شركة سمة.. التعهد بتوفير كل المعلومات عن المشروع أثناء إنشائه وبعد تشغيله، وتزويد البنك بكل البيانات المحاسبية والمالية وكشوفات الحسابات البنكية وغيرها من المعلومات التي يطلبها عن المشروع.. الإقرار بعلمه بأن صرف دفعات التمويل يتم على دفعات مرتبطة بمستوى.



تحت رعاية وزير الداخلية حفل إعلان الخطة الاستراتيجية للسجون «السجون وجامعة الإمام» توقعان مذكرة تفاهم تتيح للنزلاء

الدراسة الجامعية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1670800>

«عكاظ» (جدة)

رعى وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للسجون الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمس (الثلاثاء)، حفل إعلان الخطة الاستراتيجية للمديرية العامة للسجون، وذلك في إصلاحية جدة بذهبان.

وكان في استقبال سموه لدى وصوله مقر الحفل نائب أمير منطقة مكة المكرمة الأمير عبدالله بن بندر بن عبدالعزيز، ومدير عام السجون اللواء محمد بن علي الأسمرى.

وفور وصول سموه عزف السلام الملكي، بعد ذلك افتتح سموه قاعة المؤتمرات الرئيسية بالإصلاحية.

وبعد أن أخذ وزير الداخلية مكانه في الحفل بدئ الحفل بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، ثم ألقى مدير عام السجون كلمة رحب في مستهلها بسموه، منوهاً بالدعم غير المحدود الذي تلقاه المديرية العامة للسجون كحال بقية القطاعات الأمنية من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، مشيراً إلى أن الخطة الاستراتيجية العامة للسجون جاءت لتعزيز مفهوم الأمن وبناء منظومة تأهيل وإصلاح للنزلاء.

بعدها شاهد وزير الداخلية فيلماً وثائقياً عن الخطة الاستراتيجية للسجون وما تشمله من محاور.

ثم دشّن الأمير عبدالعزيز بن سعود عدداً من المبادرات شملت برنامج «ثقة» المصمم لتأهيل النزلاء الذين تبقى على محكوميتهم ستة أشهر، ومبادرة مراكز الأعمال الخاصة بتسهيل إجراءات نزلاء حقوق المطالبات المالية.

عد ذلك شهد سموه توقيع اتفاقية تأسيس كراسي بحثية للوقاية من الجريمة، وذلك بين المديرية العامة للسجون والشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» حيث ستدعم الاتفاقية تأسيس ثلاثة كراسي بحثية في ثلاث جامعات متخصصة.

كما شهد وزير الداخلية توقيع مذكرة تفاهم بين المديرية العامة للسجون وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بحيث تتيح الجامعة للنزلاء الدراسة الجامعية، إلى جانب إقامة برامج تدريبية للعاملين في المديرية العامة للسجون.

حضر الحفل رئيس أمن الدولة الأستاذ عبدالعزيز بن محمد الهويريني، و نائب وزير الداخلية الدكتور ناصر بن عبدالعزيز الداود، و مدير جامعة الإمام عضو هيئة كبار العلماء الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل، وعدد من أصحاب المعالي وكبار المسؤولين.



يوليو وأغسطس.. شهرا 'انتقام' من المطلقات!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018

<https://www.okaz.com.sa/article/1670750>

أحمد سكوتي (جدة @okaz online)

يبدو أن شهر يوليو وأغسطس الماضيين، يشكّلان عند بعض الآباء عقدة تحجب عنهم وازع الضمير، وترفع لديهم عامل «الأبناء»، وتطرح أمامهم على الأرض كل غال، ليرى أن فلذات الآباء لا يستحقون الطعام والشراب، ولا الملبس أو الإيواء، وتختلط عليهم الأمور فلا يرون إلا مسار الوعيد والقهر والعناد والانتقام من مطلقات مازالوا وفق نصوص الشرع أو عرف المجتمع أمهات أبنائهم، رضوا أم لم يرضوا.

قبل شهرين تقريبا (3 يوليو الماضي الموافق 19 شوال) أعلنت وزارة العدل أنها رصدت منذ بداية العام الهجري، وحتى توقيع النشر «قبل شهرين من نهاية العام» 5561 أبا ممتنعاً عن «نفقة الحياة» لأبنائهم، لتصدر بحقهم طلبات تنفيذ من دوائر ومحاكم التنفيذ، والتي ألزمتهم بسداد 95 مليون ريال.

وإذا كان الأمر اعتيادياً في ذلك الحصر، إلا أن غير الاعتيادي أن يأتي جرد نهاية العام الهجري، متضمناً سجل الآباء الممتنعين أو قيمة الأموال الملزمين بسدادها، لتظهر المفاجأة أن العدد في شهري يوليو وأغسطس، قفز إلى الضعف تقريباً، فخلال 10 أشهر تقريباً، تم رصد 5561 أبا ممتنعاً عن النفقة، تم إلزامهم بسداد 95 مليون ريال، ليتصاعد العدد مع نهاية العام ويصل إلى 7107 آباء ممتنعين عن النفقة، تم إلزامهم بدفع 180 مليون ريال، مما يعني أنه خلال شهري يوليو وأغسطس فقط، صدرت طلبات بحق 1546 أبا، بقيمة 85 مليون ريال، وهو عدد في ظاهره «الرحمة» لصغار لا يملكون من أمرهم شيئاً وكانوا لا يتوقعون من آبائهم سوى «الوجه الأبيض»، لكنه في «باطنه» العذاب لذات الأبناء الذين اكتفوا بنيران الحرمان وقهر المنع والوقوع ضحية للفعل وردة الفعل بين زوجين لا يرقبون في أحد، «الأ ولا ذمة».

صحيح أن المحاكم نجحت في القيام بدورها في ردع المتهاونين، والعمل على حماية الصغار من التشتت، لكن الأصح أن المحاكم ابتليت العام الماضي بأكثر من 7 آلاف طلب، شغلت عشرات من القضاة، وحررها عشرات من المختصين

وعشرات من الإداريين، فباتت المحاكم مشغولة بأبسط أجدديات تقاسم الحياة وشراكة العمر، بعدما غاب دور الوطاء وإصلاح البين داخل الأسرة الواحدة وفي محيط أضيق ثم أوسع، لتجد كل الأطراف نفسها في محكمة تلزم الأب بدفع قوت الأبناء، الذين سيأتي يوما عليهم ويتناجون ولو مع أنفسهم، بالقول «أبي.. لم أنجبتي؟!»



«التأمينات» تجيز.. الشركات تمتنع.. ومحام لـ «عكاظ»: حق للمواطن حرمان 1.7 مليون سعودي من امتياز التوظيف في أكثر من عمل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018
<https://www.okaz.com.sa/article/1670745>

حسين هزاري (جدة @h_hzazi)
في الوقت الذي أجاز فيه نظام التأمينات الاجتماعية عمل المشترك لدى أكثر من صاحب عمل (حسب تغريدة في موقعها الرسمي)، تتعمد أغلب الشركات وضع شرط عدم السماح للموظف العمل في جهة أخرى؛ ما حرم أكثر من 1.78 مليون مشترك الاستفادة من النظام.
وعلق على مشروعية موقف الشركات المستشار القانوني فهد محبوب، وقال لـ «عكاظ»: «إذا تضمن عقد العمل بين الشركة والموظف إجازة العمل لدى الغير يحق للعامل العمل في نشاط آخر، وإذا اشترطت عدم أحقيته في العمل لدى الغير، يعتبره النظام مخالفاً ومن حق المنشأة محاسبته نظامياً»، وأضاف: «أغلب عقود العمل تتضمن هذا الشرط، وهذا حق مشروع، إذا تم إبرام العقد بموافقة الطرفين فيعتبر ملزماً».
يشار إلى أن «التأمينات الاجتماعية»، وفقاً لتقرير نشرته على موقعها الرسمي، سجلت انخفاضاً في مجموع المشتركين على رأس العمل المشمولين في النظام الذين يعملون في القطاع الخاص بالسعودية بنسبة 5%، 9.69 مليون مشترك بنهاية عام 2017 مقارنة بالعام الذي سبقه، ويمثل المشتركون الأجانب نحو 82 % من إجمالي المشتركين، بينما يمثل السعوديون 18 % من إجمالي المشتركين المسجلين بالقطاع الخاص.
وكان عدد السعوديين المشتركين ارتفع في نظام التأمينات الاجتماعية العاملين في القطاع الخاص إلى 1.78 مليون مشترك بنسبة 6 % بنهاية عام 2017 مقارنة بعام 2016، وبذلك يصل مجموع السعوديين الذين دخلوا نظام التأمينات الاجتماعية خلال الفترة إلى نحو 104.3 ألف مشترك، في المقابل انخفض عدد الأجانب المشتركين على رأس العمل في القطاع الخاص بنسبة 7 % إلى 7.91 مليون عام 2017، ليصل مجموع الأجانب الذين خرجوا من نظام التأمينات الاجتماعية 585.5 ألف مشترك، وهو أكبر انخفاض تم تسجيله في عام واحد.

"تعليم عسير" بعد احتراق يد طالبة: نحقق ونعتذر.. ووالدها: أحمل المدرسة المسؤولية

"الفيفي" أشار إلى تغطية 99 % من مدارس المنطقة بمرشدين صحيين

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 2 محرم 1440هـ - 12 سبتمبر 2018م

<https://sabq.org/qcpZQP>

أكد محمد الفيفي، المتحدث الرسمي باسم تعليم منطقة عسير، بمرشدين الصحيين في إطار مبادرات الشؤون الصحية المدرسية بالإدارة. كما تم تنفيذ برنامج "أنا مسعف" في عدد كبير من مدارس الطلاب والطالبات الخاص بالإسعافات الأولية. ولفت إلى أن أغلب المدارس يوجد بها غرفة كاملة بالإسعافات الأولية أو حقيبة على أقل تقدير. مشيراً إلى أنه قد يكون هناك نقص.

جاء ذلك خلال مداخلته أمس مع برنامج "سيدتي" تعليقاً على احتراق يد طفلة أثناء تقديمها القهوة لضيوف المدرسة. معبراً عن أسفه لما حدث مع الطالبة، و متمنياً لها الشفاء العاجل.

وأكد "الفيفي" أن الإجراء غير النظامي من إدارة المدرسة استدعى توجيه المدير العام لتعليم المنطقة بتشكيل لجنة للوقوف على ملابسات الموضوع، والتحقيق فيه، وعلى ضوءه سيتم اتخاذ الإجراءات النظامية وفق الأنظمة واللوائح المعمول بها.

من جهته، حمل علي القحطاني والد الطفلة المتضررة ريتاج (12 سنة)، التي تدرس بالسادس الابتدائي، المدرسة كاملة المسؤولية لتكليفهم ابنته بالقيام بصب القهوة، وهو الأمر الذي لم يكلفها بالقيام به في المنزل. مؤكداً عدم تلقيه أي اعتذار منهم.

وعن الحادثة أضاف: تلقيت اتصالاً من المدرسة الـ9 صباحاً، يفيد بتعرض ابنتي لحرق بسيط في يدها عندما كانت تصب القهوة لأمهات الطالبات، وتم إسعافها في المدرسة بدهان الفازلين على يدها.

وتابع: بعد أن ذهبت بها إلى المركز الصحي اتضح أنها أصيبت بحرق سطحي من الدرجة الأولى، وحدثت بعدها مضاعفات. مؤكداً أنه في القطاع الصحي يتم توفير مستلزمات الإسعافات الأولية كافة في جميع المدارس.

وكانت طالبة في ابتدائية مركز الواديين التابع لمحافظة أحد رفيدة بمنطقة عسير قد أصيبت بحروق في يدها إثر انسكاب "دلة" القهوة عليها أثناء تقديمها لأمهات الطالبات المستجديات؛ وذلك بعد تكليف إدارة المدرسة لها بذلك ترحيباً بالأمهات اللاتي رافقن بناتهن مع انطلاقة العام المدرسي الجديد.

مجلس الوزراء يوافق على تعديل في نظامي إيرادات الدولة ومكافحة الرشوة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4602640>

قرر مجلس الوزراء، بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (43 / 168) وتاريخ 11 / 10 / 1439 هـ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (4 - 21 / 39 د) وتاريخ 30 / 4 / 1439 هـ، الموافقة على تعديل المادة 25 من نظام إيرادات الدولة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 68) وتاريخ 18 / 11 / 1431 هـ، وذلك على النحو الوارد في القرار، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

كما قرر المجلس خلال جلسته في جدة أمس (الثلاثاء) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (46 / 180) وتاريخ 18 / 10 / 1439 هـ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (3 - 42 / 39 د) وتاريخ 2 / 8 / 1439 هـ الموافقة على تعديل نظام مكافحة الرشوة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 36) وتاريخ 29 / 12 / 1412 هـ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً في القرار، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

وأوضح وزير الإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيان عقب الجلسة - بحسب وكالة الأنباء السعودية -، أن مجلس الوزراء استعرض في بداية الجلسة، جملة من التقارير حول مستجدات وتطورات الأوضاع على الساحتين العربية والإقليمية والدولية، وأعرب عن التمنيات بأن تكون مقدمة العام الهجري الجديد 1440 هـ انفرجاً لمختلف الأزمات وانتهاء لبؤر التوتر التي يشهدها العالم، وأن يكون عام خير وبركة على الأمتين العربية والإسلامية يتحقق خلاله بمشيئة الله تعالى الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

ونوه مجلس الوزراء بتميز العلاقات بين المملكة العربية السعودية وباكستان، وحرص الجانبين على تعزيزها وتنميتها في المجالات كافة، وهنأ في هذا السياق الرئيس الدكتور عارف علوي بمناسبة أدائه اليمين الدستورية رئيساً لباكستان.

وبين أن المجلس، جدد إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للتفجير المزدوج الذي استهدف نادياً رياضياً، والهجوم قرب موكب بالعاصمة الأفغانية كابول، وقدم العزاء والمواساة لذوي الضحايا ولأفغانستان حكومة وشعباً مع التمنيات للمصابين بالشفاء العاجل، وأكد المجلس في هذا السياق تضامن المملكة ووقوفها مع أفغانستان ضد العنف والتطرف والإرهاب.

وفي الشأن المحلي، عبر المجلس عن ارتياحه لما ورد في التقرير السنوي الـ 54 لمؤسسة النقد العربي السعودي من مؤشرات إحصائية إيجابية لعام 2017 أبرزت قدرة اقتصاد المملكة على التكيف مع المتغيرات، وأكدت متانة القطاعين المالي والمصرفي، معرباً عن تفاوله بالمؤشرات المالية والاقتصادية التي اتضحت خلال النصف الأول من العام المالي الحالي 2018 من قدرة الاقتصاد المحلي على التكيف مع الإصلاحات التي تم تبنيها خلال العامين الماضيين من خلال تحقيق معدلات نمو جيدة تسهم في دعم أهداف رؤية المملكة 2030.

التعاون مع أذربيجان في مكافحة الجريمة

أفاد الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الداخلية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (47 / 185) وتاريخ 19 / 10 / 1439 هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على بروتوكول حول التعاون في مجال مكافحة الجريمة بين حكومتي المملكة العربية السعودية وأذربيجان، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (48 / 191) وتاريخ 20 / 10 / 1439 هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومتي المملكة العربية السعودية وبريطانيا وإيرلندا الشمالية في شأن تأشيرات الزيارة لمواطني البلدين، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

كما، قرر المجلس بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (190 / 48) وتاريخ 20 / 10 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق بين حكومتي المملكة العربية السعودية، وروسيا للتعاون في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وأعد مرسوم ملكي بذلك. ووافق مجلس الوزراء على تفويض رئيس مجلس هيئة السوق المالية - أو من ينييه - بالتوقيع على مشروع مذكرة تفاهم متعددة الأطراف بشأن التشاور والتعاون وتبادل المعلومات بين الجهات المنظمة لأسواق رأس المال بالدول العربية الأعضاء باتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

الاستفادة من المواطنين في «المجازر»

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الداخلية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (11 - 60 / 39 د) وتاريخ 10 / 11 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء قيام إدارة مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من لحوم الهدى والأضاحي بمتابعة مقاولي التشغيل، للتأكد من عدم مغالاتهم في تكاليف الخدمات التي يقدمونها للعمالة الموسمية خلال أدائهم فريضة الحج، وتشجيع مقاولي التشغيل على الاستفادة من العمالة المؤهلة المحلية من المواطنين أو غيرهم، للعمل لديهم في المجازر خلال موسم الحج، والعمل على المحافظة على مستوى سعر سندات الهدى والأضاحي المنخفض المنافس للسوق.

وقرر المجلس، بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الشؤون البلدية والقروية ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (6 - 61 / 39 د) وتاريخ 17 / 11 / 1439هـ، الموافقة على ضوابط مساكن العمال خارج العمران، وأن تطبق هذه الضوابط على من يرغب في بناء مساكن للعمال خارج العمران.

ووافق المجلس، بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (16 - 45 / 39 د) وتاريخ 16 / 8 / 1439هـ على اشتراك مؤسسة النقد العربي السعودي في عضوية الهيئة الدولية لضمان الودائع وفقاً لنظامها الأساس. كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها التقارير السنوية لكل من: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتقاعد، والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، والهيئة العامة للطيران المدني عن أعوام مالية سابقة، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

ترقيات للمرتبة الـ 15

وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبة الـ 15 ووظيفتي (سفير) و(وزير مفوض)، وذلك على النحو الآتي: ترقية محمد بن عبدالله بن محمد الشعبي إلى وظيفة (وكيل الأمين للخدمات) بالمرتبة الـ 15 بأمانة المنطقة الشرقية. ترقية الآتية أسماؤهم إلى وظيفة (سفير) وهم: الدكتور عبدالله بن ناصر بن عبدالله البصري. عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن السحيباني. محمد بن عبدالهادي بن محمد المطرفي. الدكتور عبدالعزيز بن علي بن سعد صقر.

ترقية الآتية أسماؤهم إلى وظيفة (وزير مفوض)، وهم: الأمير/ منصور بن ثنيان بن محمد آل سعود. يوسف بن محمد بن صالح الضبيعي. إبراهيم بن راضي بن عبدالرحمن الراضي. عبدالله بن محمد بن سعد أبو راس. عساف بن عبدالرزاق بن مشعل السويلم، والدكتور مانع بن سعد بن سيف الخامس.

السعوديات يدخلن عالم الطيران • مضيفات جويات»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4602636>

أعلنت شركة «طيران اديل» عن نيتها توظيف 35 سعودياً وسعودية في مهنة «مضيف جوي»، مشترطة لهذه الوظائف الشاغرة أن تكون المتقدمة «سعودية الجنسية»، وحددت 20 من تلك الوظائف للفتيات اللاتي تراوح أعمارهن بين 23 و30 سنة، و15 وظيفة للشبان الذين تراوح أعمارهم بين 23 و29 سنة. ويبدأ التقدم إلى الوظائف اعتباراً من اليوم (الأربعاء)، وحتى 30 أيلول (سبتمبر) الجاري عبر الموقع الرسمي للشركة، التي اشترطت على المتقدمين حمل مؤهل دبلوم في حد أدنى، وحددت مواصفات الطول للفتيات الراغبات في العمل في هذه المهنة ألا يقل عن 160 سنتيمتراً، إضافة إلى إجادة اللغة الإنكليزية تحدثاً وكتابة، وإجادة مهارات السباحة لـ50 متراً فردياً.

ولا يعد عمل المرأة في مجال الطيران المدني مستحدثاً، إذ كشفت الهيئة العامة للطيران المدني السعودية في تصريحات صحافية سابقة، عن وجود خمس سيدات سعوديات حصلن على رخصة «طيار»، وفقاً للرخص التي أصدرتها الهيئة، كونها الجهة التشريعية للطيران المدني في السعودية.

وأوضحت «الطيران المدني» أن رخصة «طيار» تمكن حاملها من العمل لدى شركات الطيران التجارية والخاصة، ويمكن العمل بهذه الرخصة على نقل الركاب بطائرات تجارية، مشيرة إلى وجود سعودية واحدة لديها رخصة «طيار خاص»، التي تمكن حاملها من ممارسة هواية الطيران من دون العمل بها في شركات الطيران. وتعتبر الكابتن طيار هنادي هندي أول سعودية تحصل على رخصة «طيار» من «الطيران المدني» منذ نحو خمس سنوات. وانطلق في آذار (مارس) الماضي برنامج المراقبة الجوية للفتيات، الذي يؤهلن للعمل في مهنة المراقبة الجوية في المملكة. وبدأت 12 فتاة سعودية فعلياً دراسة البرنامج التدريبي المنتهي بالتوظيف، الذي تنفذه شركة خدمات الملاحة الجوية السعودية بالتعاون مع الأكاديمية السعودية للطيران المدني، في إطار فتح مجالات جديدة أمام المرأة السعودية. وتبلغ مدة الدراسة في دبلوم المراقبة الجوية للفتيات عاماً دراسياً كاملاً، تمنح المتخرجة بعده شهادة دبلوم الأكاديمية السعودية للمراقبة الجوية، وهي شهادة معترف بها، ثم توظف المتخرجة في الشركة.

أعضاء دعوا المؤسسة إلى إعادة هيكلة البرامج لتلبية سوق العمل

«الشورى» لـ • التدريب التقني: بلايين الريالات لم تخرج

ميكانيكيين وكهربائيين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 محرم 1439 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4602568>

شن أعضاء في مجلس الشورى أمس (الثلاثاء)، هجوماً على المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. وأشاروا إلى وجود «خلل» في عملها، لافتين إلى إنفاق بلايين الريالات على برامج المؤسسة التدريبية، إلا أن 80 في المئة من المهن محتكرة من العمال الوافدين، حتى أن سوق العمل يفتقد إلى الكهربائيين والميكانيكيين وفنيي التكييف.

وأكد المجلس الحاجة إلى توفير المزيد من السعوديين المؤهلين للعمل في المشاريع الطموحة لتحقيق «رؤية المملكة 2030»، وأهداف «برنامج التحول الوطني». وطالبت اللجنة التعليمية في المجلس، «التدريب التقني والمهني» بالتنسيق مع الجهات المنفذة لمشاريع «نيوم» في منطقة تبوك، والبحر الأحمر والقدية، والبدء في تطوير برامجها وخططها الدراسية بما يفي بسد احتياجاتها من الكفاءات الوطنية المهنية والفنية.

وأيضاً طالبت اللجنة في توصياتها، المؤسسة، بالتنسيق مع القطاعات المعنية لإنشاء مركز لتوحيد وتحديد الاحتياجات والأشترطات والإجراءات اللازمة لتمكين القطاع الخاص من الحصول على التراخيص.

ولاحظ العضو الدكتور صالح الشهيب «تدنياً» في نسبة الخريجين، مقارنة في أعداد المقبولين. وقال: «إن التقرير لا يحوي مؤشرات توضح إنجازات المؤسسة، خصوصاً التدريب على رأس العمل والتدريب الإعدادي». وطالب المهندس محمد النفاذ، المؤسسة بإيضاح الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص للحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لتقديم البرامج التدريبية.

من جهتها، أكدت الدكتورة مستورة الشمري، ضرورة أن تنتبه المؤسسة لرسالتها ورؤيتها، نظراً لما تقدمه من تعليم «نوعي وتطبيقي». وأكد الدكتور عبدالعزيز الحرقان، وجود «انخفاض شديد في مساهمة المؤسسة في سوق العمل، نظراً لانخفاض نسبة الخريجين وتدني الأداء في البرامج التدريبية.»

واعتبر الدكتور سعد الحريقي مبررات انخفاض نسبة قبول الطلاب والطالبات «غير مقنعة»، متسائلاً: «تم دعم المؤسسة بدعم مالي كبير، ما الذي تحقق؟ وما مردود زيادة موازنة المؤسسة السنوية.»

وطرح الدكتور عبدالإله ساعاتي، أمثلة لدول تطورت من نتائج التدريب المهني، وقال: «انفقت الدولة بلايين الريالات؛ فأين هم خريجي المعاهد التقنية، فنادراً ما أجد فني تكييف أو ميكانيكي»، مشيراً إلى أن 80 في المئة من العمال الوافدين يعملون في هذه الحرف، وما تقدمه المعاهد من تخصصات، مثل التسويق، والمحاسبة، والإدارة المكتبية، «فهذه ليس من اختصاصها، فهذه اختصاصات تقدمها درجة البكالوريوس». وأضاف: «المؤسسة بحاجة ماسة إلى استراتيجية مبنية على أسس علمية حديثة مدروسة، وإعادة هيكلة برامجها بما يلبي سوق العمل، والتركيز على التخصصات الفنية والمهنية.»

واقترحت الدكتورة فوزية أبا الخيل، أن تضع المؤسسة صفحة على موقعها الإلكتروني، توضح فيها أسماء من تلقوا التدريب فيها وتخصصاتهم.

المجلس يطالب بإزالة «التشوهات» من جبلي النور وثور

طالب مجلس الشورى، وزارة الشؤون البلدية والقروية، بتنظيف جبلي النور (غار حراء) وثور في مكة المكرمة، والمواقع الأثرية الأخرى من التشوهات، في إطار أعمال الصيانة والنظافة العامة، تشمل تهيئة الطرق للوصول إلى الجبلين.

ودعا المجلس، الوزارة إلى القضاء على التباين في تقديم خدماتها للأحياء السكنية ومعالجة أسبابه، ووضع ضوابط تكفل تحقيق العدالة بين المواطنين في الحصول على الخدمات. واقترح عليها التنسيق مع الجهات التقنية المعنية والاستعانة بشركات التحصيل ووسائل التقنية لتحصيل مبالغ الاستثمار لحل مشكلة التحصيل، على أن يُقدم في التقارير المقبلة الحجم السنوي لعقود الاستثمار وحجم التحصيل السنوي أيضاً لتلك العقود.

وطالبتها بمراجعة اشتراطات اعتماد تصاميم الواجهات العمرانية، لمعالجة مشكلة التشوه البصري للوحات الدعائية والإعلانية في المباني والمحلات التجارية. وأكد على تحديد جدول زمني لتطبيق كود البناء السعودي، وتفعيل استراتيجية الخصخصة في الأسواق ومراكز الخدمة التابعة لها، وكذلك تفعيل دور المختبر المركزي ليقوم بالدور الذي أسس وجهز من أجله.

ودعا المجلس الوزارة إلى وضع برنامج لإنتاج وزراعة الزهور والأشجار المحلية والمتسقة مع بيئة كل منطقة والحد من قصها وشذبتها لتحقيق الغرض من تلطيف وتظليل الممرات. وكذلك وضع مواصفات فنية وإجراءات فنية وإجراءات إدارية ملزمة للمقاولين عند القيام بأعمال قص السفلة أو الأرصفة والحفر وإعادة السفلة والرصف، لضمان جودة التنفيذ لإعادة الوضع كما كان عليه بطريقة فنية سليمة.

وأكد على تكثيف جهودها في الحد من استخدام المنتجات البلاستيكية في المحال التجارية، ودعاها إلى سرعة تنفيذ الحدائق داخل الأحياء في الأراضي المخصصة، وكذلك المناطق المركزية في المدن.

وطالب المجلس في قراره الوزارة بتطوير أنظمتها لتصبح أكثر صرامة وذات غرامات وعقوبات مغلظة، مع اقتراح آليات فاعلة لتطبيقها للحد من رمي مخلفات البناء والمخلفات الشخصية ومخلفات الذوق العام في المدن والطرق الإقليمية. تخصيص وظائف نسائية في «الموانئ» طالب مجلس الشورى، الهيئة العامة للموانئ بالتنسيق مع وزارة البيئة والمياه والزراعة والجهات الأخرى المعنية لإنشاء مرافئ الصيد في المناطق الساحلية وتطويرها لخدمة الصيادين ودعم تنمية قطاع صيد الأسماك. وطالبتها أيضاً بدراسة نقل اختصاص إدارة وتشغيل الميناء الجاف في الرياض إلى الهيئة العامة للموانئ، والتوسع في إنشاء الموانئ الجافة في مناطق المملكة الأخرى. ودعاها إلى التنسيق مع الجهات المعنية لدراسة إنشاء مناطق حرة في موانئ المملكة، والتوسع في إقامة المناطق اللوجيستية في حدود النطاق الإقليمي للميناء. وطالبتها بتخصيص وظائف إدارية ومحاسبية ومكتبية لشغلها بالعنصر النسائي. إلى ذلك، دعا مجلس الشورى، وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية إلى تبني آليات مؤسسية لتقييم الآثار الاقتصادية الناتجة من تطبيق السياسات والأنظمة والقرارات الحكومية الجديدة على الاستثمارات في قطاعات الصناعة والثروة المعدنية. وطالب المجلس، الوزارة بدراسة إنشاء هيئة وطنية للصناعة تتولى وضع الخطط الاستراتيجية والإشراف على تنفيذها وتهتم بجميع شؤون الصناعة والاستثمار الصناعي في المملكة. ودراسة المعوقات الاقتصادية والتنظيمية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، لجذب الاستثمار الأجنبي في قطاعات الصناعة غير البتروكيماوية. واقترح المجلس على الوزارة تعزيز الشراكة والتواصل مع القطاع الخاص وتفعيل دوره في إعداد الاستراتيجيات وصوغ التشريعات والقرارات المتعلقة في النشاطين الصناعي والتعديني.



وزير الداخلية يرمي حفل إعلان الخطة الاستراتيجية للمديرية العامة للسجون

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<http://worldcup.alriyadh.com/1703994>

جدة - واس

رعى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للسجون، اليوم، حفل إعلان الخطة الاستراتيجية للمديرية العامة للسجون، وذلك في إصلاحيّة جدة بذهبان. وكان في استقبال سموه لدى وصوله مقر الحفل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن بندر بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة مكة المكرمة، ومدير عام السجون اللواء محمد بن علي الأسمرى. وفور وصول سموه عزف السلام الملكي، بعد ذلك افتتح سموه قاعة المؤتمرات الرئيسية بالإصلاحيّة. وبعد أن أخذ سموه مكانه في الحفل بدئ الحفل بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، ثم ألقى مدير عام السجون كلمة رحب في مستهلها بسموه، منوهاً بالدعم غير المحدود الذي تلقاه المديرية العامة للسجون كحال بقية القطاعات الأمنية من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله -، مشيراً إلى أن الخطة الاستراتيجية العامة للسجون جاءت لتعزيز مفهوم الأمن وبناء منظومة تأهيل وإصلاح للنزلاء. بعدها شاهد سمو وزير الداخلية فيلماً وثائقياً عن الخطة الاستراتيجية للسجون وما تشمله من محاور.

ثم دشّن سموه عدداً من المبادرات شملت برنامج "ثقّة" المصمم لتأهيل النزلاء الذين تبقى على محكوميتهم ستة أشهر، ومبادرة مراكز الأعمال الخاصة بتسهيل إجراءات نزلاء حقوق المطالبات المالية. بعد ذلك شهد سموه توقيع اتفاقية تأسيس كراسي بحثية للوقاية من الجريمة، وذلك بين المديرية العامة للسجون والشركة السعودية للصناعات الأساسية " سابك " حيث ستدعم الاتفاقية تأسيس ثلاثة كراسي بحثية في ثلاث جامعات متخصصة. كما شهد سمو وزير الداخلية توقيع مذكرة تفاهم بين المديرية العامة للسجون وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بحيث تتيح الجامعة للنزلاء الدراسة الجامعية، إلى جانب إقامة برامج تدريبية للعاملين في المديرية العامة للسجون. حضر الحفل معالي رئيس أمن الدولة الأستاذ عبدالعزيز بن محمد الهويريني، ومعالي نائب وزير الداخلية الدكتور ناصر بن عبدالعزيز الداود، ومعالي مدير جامعة الإمام عضو هيئة كبار العلماء الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل، وعدد من أصحاب المعالي وكبار المسؤولين.



«التنمية الاجتماعية» تؤكد أهمية تحديث ذوي الإعاقة لبياناتهم للاستفادة من خدمات مراكز الرعاية النهارية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<http://worldcup.alriyadh.com/1703873>

متابعة - الرياض الإلكتروني
إشارة إلى ما تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي، حول القواعد التنفيذية لمراكز الرعاية النهارية، وما تلقتّه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من استفسارات وتساؤلات بهذا الشأن، توضح الوزارة، أنها أبلغت كافة ذوي الإعاقة المستفيدين من خدماتها العام الماضي بضرورة تحديث بياناتهم في النظام، وحددت مهلة لذلك، ومددتها عدة مرات أيضاً، حرصاً منها على حصول كافة الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات المستحقة. وأضافت الوزارة، إلى أنه بلغ عدد المستفيدين من خدمات مراكز الرعاية النهارية الأهلية العام الماضي (16713) مستفيد، مبيّنة أن عدد منهم لم يحدثوا بياناتهم في النظام خلال المهلة الزمنية المحددة سابقاً، مما جعل استفادتهم من خدمات الوزارة متعذرة. وأشارت الوزارة في بيانها، إلى وجود تنظيم اتفقت عليه مع وزارة التعليم في عام 1436 هـ، تضمن تحديد الضوابط والحالات التي يتم خدمتها في كلا الوزارتين، منوهة إلى أن الحالات التي لا يستوعبها التعليم وتطبق عليها الضوابط سيتم احتسابها وشمولها بالخدمة في الوزارة حسب أولوية التحديث وصرف كافة المبالغ المعتمدة من الدولة لهذا الغرض. وأبانت، أن القواعد التنفيذية المحدثة وإشعار أهلية القبول للمستفيد أُنحت له الاختيار والتوجه إلى مراكز الرعاية النهارية الأهلية التي يرغب التسجيل فيها طالما أنه يوفر الخدمات التي يحتاجها المستفيد والمنصوص عليها في إشعار أهلية القبول. كما منحت القواعد التنفيذية المحدثة مجالات لمراكز الرعاية النهارية بالعمل لفترة ثانية مسائية وكذلك خلال الصيف، إضافة إلى استقبال الحالات التي ترغب في الخدمات أو بعضها على نفقتها الخاصة.

الشورى يطالب بالعدالة في تقديم الخدمات البلدية للمواطنين

دعا لتغليظ العقوبات للحد من رمي المخلفات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/588976>

جابر المالكي - الرياض

طالب مجلس الشورى وزارة الشؤون البلدية والقروية بالقضاء على التباين في تقديم خدماتها للأحياء السكنية ومعالجة أسبابه بما في ذلك وضع ضوابط تكفل تحقيق العدالة بين المواطنين في الحصول على الخدمات البلدية. كما طالب الوزارة بتحديد جدول زمني لتطبيق كود البناء السعودي، وتفعيل المختبر المركزي ليقوم بالدور الذي أسس وجهاز من أجله، وتفعيل إستراتيجية الخصخصة في الأسواق ومراكز الخدمة التابعة لها، وتطوير الأنظمة لتصبح أكثر صرامة وذات غرامات وعقوبات مغلظة، مع اقتراح آليات فاعلة لتطبيقها للحد من رمي مخلفات البناء والمخلفات الشخصية ومخلفات الذوق العام في المدن والطرق الإقليمية.

كما طالب الوزارة بالتنسيق مع الجهات التقنية ذات العلاقة - والاستعانة بشركات التحصيل ووسائل التقنية لتحصيل مبالغ الاستثمار لحل مشكلة التحصيل على أن يُقدم في التقارير المقبلة الحجم السنوي لعقود الاستثمار وحجم التحصيل أيضاً، إضافة إلى المطالبة بمراجعة اشتراطات اعتماد تصاميم الواجهات العمرانية بما يعالج مشكلة التشوه البصري للوحدات الدعائية والإعلانية في المباني والمحلات التجارية، وإعادة النظر في وضع القائم منها. ووضع مواصفات فنية وإجراءات إدارية ملزمة للمقاولين عند القيام بقص السفلة أو الأرصفة والحفر وإعادة السفلة والأرصفة، ووضع برنامج لإنتاج وزراعة الزهور والأشجار المحلية والمتسقة مع بيئة كل منطقة. والعمل على نظافة جبل النور (غار حراء) وجبل ثور والمواقع الأثرية الأخرى وإزالة التشوهات.

أوضح أعضاء في الشورى أن الهيئة العامة للموانئ لم تعمل على تطوير قدراتها في مجال تعظيم الجانب المالي لإيراداتها ولا تزال تعمل بعقلية نمطية تعود إلى حوالى 28 سنة. وقال عطا السبيتي أن الممر البحري للبحر الأحمر تعبر من خلاله 13% من التجارة العالمية وأن هذه التجارة تمثل 4.2 ترليون دولار وأن المملكة عبر هيئة الموانئ بإمكانها الحصول على نسبة لا تقل عن 5% من الملاحة البحرية في العالم لذلك يجب على الهيئة تطوير موانئها على البحر الأحمر وزيادتها للاستفادة من هذه التجارة العالمية. وقال سمو الأمير الدكتور خالد آل سعود أن التقرير لم يتضمن بعض الموضوعات ومنها أن التوصيات لم تلامس المطلوب ولم تعالج الصعوبات التي تواجهها الهيئة والمتمثلة في عدم قدرت الموانئ لدينا على منافسة مثيلاتها في دول الجوار، لذلك يجب تحويل الهيئة إلى شركة بمسمى شركة موانئ المملكة وتعمل على الجانب التجاري والاستثماري. وطالب الدكتور أحمد الزيلعي بأن تنقل وكالة النقل في وزارة النقل إلى الهيئة العامة للموانئ لتوحيد الجهود. بينما قال فايز الشهري إن تقرير الهيئة لم يتطرق إلى الحديث عن بعض الأنشطة التي تم تخصيصها وماذا تم بشأنها وهل نجحت التجربة أم لا. وطالب الدكتور علي العريشي الهيئة بالعمل على إنشاء مرافئ للصيد في منطقة جازان. وقال محمد الوعيل إنه كان هناك قرار لمجلس الوزراء في عام 1419 هـ لإنشاء منطقتين للتجارة الحرة وتسأل: ماذا تم بشأنه، وطالب محمد العقلا بتشكيل مجلس لإدارة الهيئة العامة للموانئ وتطوير الهيكل التنظيمي للهيئة والذي مر عليه 28 سنة. وقال صالح الخليوي إن مفهوم المناطق الحرة لدينا يختلف عما هو مطبق في بقية العالم حيث إن السلع لدينا يؤخذ عليها جمارك إذا ما أدخلت للوطن وكذلك إذا ما تم تصديرها للخارج بينما في دول العالم تعفى السلع من الجمارك إذا ما صدرت.

انتقادات لمخرجات «التدريب التقني» وضعف المساهمة بسوق العمل

انتقد أعضاء الشورى أمس التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني وأكدوا أنه لم يعالج الكثير من التحديات التي تواجهها المؤسسة بعد 40 سنة منذ تأسيسها وخاصة في جانب تأهيل الخريجين وسوق العمل، وأوضح

الدكتور عبدالعزيز الحرقان بأن انخفاض نسبة الخريجين في المؤسسة يعود إلى سوء إدارة برامجها التدريبية والتقنية وكذلك انخفاض شديد لمساهمة المؤسسة في سوق العمل. وقال المهندس محمد النقادي إن لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في المجلس لم تعالج أهم قضية تلامس مشكلات المؤسسة والمتمثلة في تسهيل إصدار تراخيص التدريب للقطاع الخاص وكذلك تسهيل العقوبات وتذليلها أمام الاستثمار في هذا القطاع. وطالبت الدكتورة فوزية أبا الخيل بأن تعمل المؤسسة على وضع صفحة في موقعها الإلكتروني توضح أسماء الأشخاص الحاصلين على شهادة للتدريب صادرة منها منعاً للتلاعب، وقال الدكتور عبدالإله الساعاتي إنه بعد مرور 40 سنة على إنشاء المؤسسة والمليارات التي صرفت عليها إلا أن مخرجاتها لا تزال غير ملموسة، وقال الدكتور منصور الكريديس إن الرؤية التقنية تتطلب مهارات خاصة، وأن عدد الطلاب المتلحقين في المعاهد الفنية يقدر بـ 10% من عدد الطلاب الذين يقبلون في الجامعات.



إلزام 7 آلاف أب بدفع 180 مليون ريال نفقة لأبنائهم محاكم التنفيذ تتوعد بإجراءات صارمة تكفل حقوق المحضونين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/588930>

المدينة - الرياض

ألزمت دوائر ومحاكم التنفيذ أكثر من 7 آلاف ممتنع عن النفقة، بدفع 180 مليون ريال نفقة أبناء، في العام الهجري المنصرم 1439 هـ، وتوعدت المماطلين بإجراءات صارمة تكفل حقوق المحضونين. وبحسب منصة ذكاء الأعمال في وزارة العدل، تصدرت مكة المكرمة قائمة الطلبات المقدمة إلى محاكم ودوائر التنفيذ المتعلقة بأحكام النفقة بـ 2657 طلباً، بقيمة 38.5 مليون ريال، تليها الرياض بـ 1870 طلباً، بقيمة 43.5 مليون ريال، ثم المنطقة الشرقية بـ 969 طلباً، لاستعادة نحو 78 مليون ريال، ثم المدينة المنورة بـ 480 طلباً، بقيمة 3.5 مليون ريال. وجاءت منطقة القصيم في المرتبة الخامسة بـ 253 طلباً، بقيمة 5 ملايين ريال، تليها جازان بـ 245 طلباً، بقيمة 3.3 مليون ريال، ثم عسير بـ 194 طلباً، بقيمة 3 ملايين ريال، ثم تبوك بـ 118 طلباً، بقيمة مليون ريال، ثم الجوف بـ 94 طلباً، بقيمة 1.6 مليون ريال. وسجلت محاكم ودوائر التنفيذ في منطقة حائل 77 طلباً، بقيمة 530 ألف ريال، تليها الباحة بـ 62 طلباً، بقيمة 1.5 مليون ريال، ثم الحدود الشمالية بـ 57 طلباً، بقيمة مليون ريال، ثم نجران بـ 31 طلباً، بقيمة 328 ألف ريال، مسجلة أقل الطلبات في المناطق في نفس الفترة. واتخذت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء جملة من القرارات والتعديلات والإجراءات التي تدعم الأم الحاضنة، والهادفة في أساسها لحماية الأسر من التشتت بعد الانفصال، إضافة إلى تسهيل وتسريع الإجراءات التي قد تتسبب في تعطيل مصالح الأبناء والأمهات الحاضنات. ويأتي ذلك في ظل إطلاق معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمغاني، خدمتي التحقق والسداد الإلكترونية بهدف التحوّل الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ بما يسهم في استغناء المستفيدين عن مراجعتها، ويساعد على تقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية.

9 شروط للتقديم على تمويل • أنشطة التوطين»

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/588929>

سعيد الزهراني - الطائف

حدد بنك التنمية الاجتماعية 9 شروط للتقدم للحصول على تمويل للأنشطة الجديدة المستهدفة بالتوطين بمبالغ تبدأ من 50 ألفاً وصولاً إلى المليون ريال، وذلك مع انطلاقة سعودة المشروعات الجديدة المستهدفة بالتوطين، التي بدأت أمس، الثلاثاء، في مرحلتها الأولى، وأكد البنك أنه سيقوم بتمويل الراغبين في العمل الحر لصالحهم من أجل تشجيعهم ودعمهم على مزاولة هذه الأعمال، ومن أبرز الشروط أن يكون المتقدم سعودياً، وأن لا يجمع طلبي تمويل من برامج البنك، وتقديم ضمان عيني أو كفيل غارم. وتتضمن أحكام والتزامات التقديم أن يطلب البنك من طالب التمويل الالتزام بتعهدات محددة، وفي حالة إخلاله بها فإن لبنك التنمية الاجتماعية الحق في إلغاء طلب التمويل في أي مرحلة وصل لها الطلب، والحجز على المشروع إذا صرف له جزء أو كامل التمويل ومطالبة المقرض بكامل مبلغ القرض المصروف له، وتشمل التعهدات أنه يحق للبنك المطالبة بتقديم خطة عمل للمشروع دون أي التزام بالموافقة على طلب التمويل أو تعويض طالب التمويل. التعهد بصحة ودقة المعلومات المقدمة في طلب التمويل والمقابلة الشخصية وصحة المستندات المقدمة ومطابقة الصور للأصول.. التعهد بالتفرغ لإدارة المشروع المطلوب تمويله بعد توقيع عقد التمويل مع البنك.. الإقرار باطلاع على لائحة البنك التنفيذية لتمويل ودعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والتزامه بكامل ما جاء فيها من تعليمات وإجراءات. الإقرار بحق البنك في الحصول على سجله الائتماني من شركة سمة.. التعهد بتوفير كل المعلومات عن المشروع أثناء إنشائه وبعد تشغيله، وتزويد البنك بكل البيانات المحاسبية والمالية وكشوفات الحسابات البنكية وغيرها من المعلومات التي يطلبها عن المشروع.. الإقرار بعلمه بأن صرف دفعات التمويل يتم على دفعات مرتبطة بمستوى.



تحت رعاية وزير الداخلية حفل إعلان الخطة الاستراتيجية للسجون «السجون وجامعة الإمام» توقعان مذكرة تفاهم تتيح للنزلاء

الدراسة الجامعية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1670800>

«عكاظ» (جدة)

رعى وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للسجون الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمس (الثلاثاء)، حفل إعلان الخطة الاستراتيجية للمديرية العامة للسجون، وذلك في إصلاحية جدة بذهبان.

وكان في استقبال سموه لدى وصوله مقر الحفل نائب أمير منطقة مكة المكرمة الأمير عبدالله بن بندر بن عبدالعزيز، ومدير عام السجون اللواء محمد بن علي الأسمرى.

وفور وصول سموه عزف السلام الملكي، بعد ذلك افتتح سموه قاعة المؤتمرات الرئيسية بالإصلاحية.

وبعد أن أخذ وزير الداخلية مكانه في الحفل بدئ الحفل بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، ثم ألقى مدير عام السجون كلمة رحب في مستهلها بسموه، منوهاً بالدعم غير المحدود الذي تلقاه المديرية العامة للسجون كحال بقية القطاعات الأمنية من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، مشيراً إلى أن الخطة الاستراتيجية العامة للسجون جاءت لتعزيز مفهوم الأمن وبناء منظومة تأهيل وإصلاح للنزلاء.

بعدها شاهد وزير الداخلية فيلماً وثائقياً عن الخطة الاستراتيجية للسجون وما تشمله من محاور.

ثم دشّن الأمير عبدالعزيز بن سعود عدداً من المبادرات شملت برنامج «ثقة» المصمم لتأهيل النزلاء الذين تبقى على محكوميتهم ستة أشهر، ومبادرة مراكز الأعمال الخاصة بتسهيل إجراءات نزلاء حقوق المطالبات المالية.

عد ذلك شهد سموه توقيع اتفاقية تأسيس كراسي بحثية للوقاية من الجريمة، وذلك بين المديرية العامة للسجون والشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» حيث سندعم الاتفاقية تأسيس ثلاثة كراسي بحثية في ثلاث جامعات متخصصة.

كما شهد وزير الداخلية توقيع مذكرة تفاهم بين المديرية العامة للسجون وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بحيث تتيح الجامعة للنزلاء الدراسة الجامعية، إلى جانب إقامة برامج تدريبية للعاملين في المديرية العامة للسجون.

حضر الحفل رئيس أمن الدولة الأستاذ عبدالعزيز بن محمد الهويريني، و نائب وزير الداخلية الدكتور ناصر بن عبدالعزيز الداود، و مدير جامعة الإمام عضو هيئة كبار العلماء الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل، وعدد من أصحاب المعالي وكبار المسؤولين.



يوليو وأغسطس.. شهرا 'انتقام' من المطلقات!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018

<https://www.okaz.com.sa/article/1670750>

أحمد سكوتي (جدة @okaz online)

يبدو أن شهر يوليو وأغسطس الماضيين، يشكّلان عند بعض الآباء عقدة تحجب عنهم وازع الضمير، وترفع لديهم عامل «الأبناء»، وتطرح أمامهم على الأرض كل غال، ليروا أن فلذات الآباء لا يستحقون الطعام والشراب، ولا الملبس أو الإيواء، وتختلط عليهم الأمور فلا يرون إلا مسار الوعيد والقهر والعناد والانتقام من مطلقات مازالوا وفق نصوص الشرع أو عرف المجتمع أمهات أبنائهم، رضوا أم لم يرضوا.

قبل شهرين تقريبا (3 يوليو الماضي الموافق 19 شوال) أعلنت وزارة العدل أنها رصدت منذ بداية العام الهجري، وحتى توقيع النشر «قبل شهرين من نهاية العام» 5561 أبا ممتنعاً عن «نفقة الحياة» لأبنائهم، لتصدر بحقهم طلبات تنفيذ من دوائر ومحاكم التنفيذ، والتي ألزمتهم بسداد 95 مليون ريال.

وإذا كان الأمر اعتيادياً في ذلك الحصر، إلا أن غير الاعتيادي أن يأتي جرد نهاية العام الهجري، متضمناً سجل الآباء الممتنعين أو قيمة الأموال الملزمين بسدادها، لتظهر المفاجأة أن العدد في شهري يوليو وأغسطس، قفز إلى الضعف تقريباً، فخلال 10 أشهر تقريباً، تم رصد 5561 أبا ممتنعاً عن النفقة، تم إلزامهم بسداد 95 مليون ريال، ليتصاعد العدد مع نهاية العام ويصل إلى 7107 آباء ممتنعين عن النفقة، تم إلزامهم بدفع 180 مليون ريال، مما يعني أنه خلال شهري يوليو وأغسطس فقط، صدرت طلبات بحق 1546 أبا، بقيمة 85 مليون ريال، وهو عدد في ظاهره «الرحمة» لصغار لا يملكون من أمرهم شيئاً وكانوا لا يتوقعون من آبائهم سوى «الوجه الأبيض»، لكنه في «باطنه» العذاب لذات الأبناء الذين اكتنوا بنيران الحرمان وقهر المنع والوقوع ضحية للفعل وردة الفعل بين زوجين لا يرقبون في أحد، «الأ ولا ذمة».

صحيح أن المحاكم نجحت في القيام بدورها في ردع المتهاونين، والعمل على حماية الصغار من التشتت، لكن الأصح أن المحاكم ابتليت العام الماضي بأكثر من 7 آلاف طلب، شغلت عشرات من القضاة، وحررها عشرات من المختصين

وعشرات من الإداريين، فباتت المحاكم مشغولة بأبسط أجدديات تقاسم الحياة وشراكة العمر، بعدما غاب دور الوسطاء وإصلاح البين داخل الأسرة الواحدة وفي محيط أضيق ثم أوسع، لتجد كل الأطراف نفسها في محكمة تلزم الأب بدفع قوت الأبناء، الذين سيأتي يوماً عليهم ويتناجون ولو مع أنفسهم، بالقول «أبي.. لم أنجبتي؟!»



«التأمينات» تجيز.. الشركات تمتنع.. ومحام لـ«عكاظ»: حق للمواطن حرمان 1.7 مليون سعودي من امتياز التوظيف في أكثر من عمل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018
<https://www.okaz.com.sa/article/1670745>

حسين هزازي (جدة @h_hzazi)
في الوقت الذي أجاز فيه نظام التأمينات الاجتماعية عمل المشترك لدى أكثر من صاحب عمل (حسب تغريدة في موقعها الرسمي)، تتعمد أغلب الشركات وضع شرط عدم السماح للموظف العمل في جهة أخرى؛ ما حرم أكثر من 1.78 مليون مشترك الاستفادة من النظام.
وعلق على مشروعية موقف الشركات المستشار القانوني فهد محبوب، وقال لـ«عكاظ»: «إذا تضمن عقد العمل بين الشركة والموظف إجازة العمل لدى الغير يحق للعامل العمل في نشاط آخر، وإذا اشترطت عدم أحقيته في العمل لدى الغير، يعتبره النظام مخالفاً ومن حق المنشأة محاسبته نظامياً»، وأضاف: «أغلب عقود العمل تتضمن هذا الشرط، وهذا حق مشروع، إذا تم إبرام العقد بموافقة الطرفين فيعتبر ملزماً».
يشار إلى أن «التأمينات الاجتماعية»، وفقاً لتقرير نشرته على موقعها الرسمي، سجلت انخفاضاً في مجموع المشتركين على رأس العمل المشمولين في النظام الذين يعملون في القطاع الخاص بالسعودية بنسبة 5%، 9.69 مليون مشترك بنهاية عام 2017 مقارنة بالعام الذي سبقه، ويمثل المشتركون الأجانب نحو 82 % من إجمالي المشتركين، بينما يمثل السعوديون 18 % من إجمالي المشتركين المسجلين بالقطاع الخاص.
وكان عدد السعوديين المشتركين ارتفع في نظام التأمينات الاجتماعية العاملين في القطاع الخاص إلى 1.78 مليون مشترك بنسبة 6 % بنهاية عام 2017 مقارنة بعام 2016، وبذلك يصل مجموع السعوديين الذين دخلوا نظام التأمينات الاجتماعية خلال الفترة إلى نحو 104.3 ألف مشترك، في المقابل انخفض عدد الأجانب المشتركين على رأس العمل في القطاع الخاص بنسبة 7 % إلى 7.91 مليون عام 2017، ليصل مجموع الأجانب الذين خرجوا من نظام التأمينات الاجتماعية 585.5 ألف مشترك، وهو أكبر انخفاض تم تسجيله في عام واحد.

"تعليم عسير" بعد احتراق يد طالبة: نحقق ونعتذر.. ووالدها: أحمل المدرسة المسؤولية

"الفيفي" أشار إلى تغطية 99 % من مدارس المنطقة بمرشدين صحيين

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 2 محرم 1440هـ - 12 سبتمبر 2018م

<https://sabq.org/qcpZQP>

أكد محمد الفيفي، المتحدث الرسمي باسم تعليم منطقة عسير، تغطية ما نسبته 99 % من مدارس تعليم منطقة عسير بالمرشدين الصحيين في إطار مبادرات الشؤون الصحية المدرسية بالإدارة. كما تم تنفيذ برنامج "أنا مسعف" في عدد كبير من مدارس الطلاب والطالبات الخاص بالإسعافات الأولية.

ولفت إلى أن أغلب المدارس يوجد بها غرفة كاملة بالإسعافات الأولية أو حقيبة على أقل تقدير. مشيراً إلى أنه قد يكون هناك نقص.

جاء ذلك خلال مداخلته أمس مع برنامج "سيدتي" تعليقاً على احتراق يد طفلة أثناء تقديمها القهوة لضيوف المدرسة. معبراً عن أسفه لما حدث مع الطالبة، و متمنياً لها الشفاء العاجل.

وأكد "الفيفي" أن الإجراء غير النظامي من إدارة المدرسة استدعى توجيه المدير العام لتعليم المنطقة بتشكيل لجنة للوقوف على ملابسات الموضوع، والتحقيق فيه، وعلى ضوءه سيتم اتخاذ الإجراءات النظامية وفق الأنظمة واللوائح المعمول بها.

من جهته، حمل علي القحطاني والد الطفلة المتضررة ريتاج (12 سنة)، التي تدرس بالسادس الابتدائي، المدرسة كاملة المسؤولية لتكليفهم ابنته بالقيام بصب القهوة، وهو الأمر الذي لم يكلفها بالقيام به في المنزل. مؤكداً عدم تلقيه أي اعتذار منهم.

وعن الحادثة أضاف: تلقيت اتصالاً من المدرسة الـ9 صباحاً، يفيد بتعرض ابنتي لحرق بسيط في يدها عندما كانت تصب القهوة لأمهات الطالبات، وتم إسعافها في المدرسة بدهان الفازلين على يدها.

وتابع: بعد أن ذهبت بها إلى المركز الصحي اتضح أنها أصيبت بحرق سطحي من الدرجة الأولى، وحدثت بعدها مضاعفات. مؤكداً أنه في القطاع الصحي يتم توفير مستلزمات الإسعافات الأولية كافة في جميع المدارس.

وكانت طالبة في ابتدائية مركز الواديين التابع لمحافظة أحد رفيدة بمنطقة عسير قد أصيبت بحروق في يدها إثر انسكاب "دلة" القهوة عليها أثناء تقديمها لأمهات الطالبات المستجديات؛ وذلك بعد تكليف إدارة المدرسة لها بذلك ترحيباً بالأمهات اللاتي رافقن بناتهن مع انطلاقة العام المدرسي الجديد.

من يقتل السعودية؟!

المصدر: جريدة المدينة العدد 29 ذو الحجة 1439 هـ - 9 سبتمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/588540>

عبدالله الجميلي

*قبل أيام التقيتُ بأحد الشباب من أقاربي، سألته: ما فعلت، وقد تخرجت العام الماضي من الجامعة؟ أجابني وقد اتكأ: أنتظر (وظيفة حكومية)، وأبحث عن دبلوم تربوي في إحدى الجامعات.!

*خاطبته: وكيف تصرفت على نفسك، بعيداً عن إرهابك وإلذائك محدود الدخل؟ أطلق (فقهية عريضة)، قائلاً: الله يبارك في (السعودية)، أقبض شهرياً (2500 ريال) من إحدى الشركات، وأنا نائم في البيت، حيث أكد لي مسؤولوها أنهم فقط يريدون (حضور اسمي في التأمينات)؛ للتحايل على (توظيف الوظائف)، والوصول للنقاط التي تضمن استمرار خدمات الشركة ومعاملاتها.

*عجبت من أمر ذلك الشاب، الذي اكتشفت أنه حال طائفة من أبناء الوطن الذين رضوا بالقليل، وقبلوا بالكسل والخمول، انتظراً لوظيفة حكومية قد تتأخر أو لا تأتي أبداً!!

*وهنا نحن أمام أزمتين لا بد من العمل على معالجتهما، إحداهما: تتعلق بثقافة العمل لدى شبابنا، التي يجب أن تكون أكثر طموحاً، وبحثاً عن بناء مستقبل أفضل، وهذه تُزرع بالحملات التوعوية من كافة المنابر، أيضاً هناك عدم ثقة أولئك الشباب بالقطاع الخاص؛ وتلك ترميمها وبناء جسورها يأتي من خلال قوانين تضمن لهم الأمان الوظيفي، وهداً أدنى من الرواتب لا يقل عن (6000 ريال)، إضافة للبدلات والحوافز، وفق كادر أو سلم وظيفي واضح المعالم.!

*أما الأزمة الثانية: فهي (تلك الوهمية) التي تضرب بعض جهود (السعودية المخلصة) بمقتل، والتي تجعلها مجرد جبر على ورق، وأرقام مزيفة -لاسيما في الشركات والمؤسسات الكبرى والمتوسطة، بعيداً عن المحلات التجارية الصغيرة-، وتلك (الوهمية) يتطلب القضاء عليها أنظمة صارمة، وعقوبات رادعة، على رأسها التشهير، وإغلاق المنشأة التجارية!

* أخيراً في ظل (التحولات الاقتصادية الإيجابية) التي تشهدها بلادنا أنادي -كما فعلت ذات مقال- بقرار حازم يمنع نهائياً استقدام الوافدين من الخارج -مع التقدير لهم - في تلك الوظائف التي تتناسب مع السعوديين، وإلزام الشركات والمؤسسات بالإفصاح عنها، على أن تضعها في (بنك إلكتروني) تحت مظلة وإشراف مباشر من (وكالة في وزارة العمل لتوظيف السعوديين بالقطاع الخاص)، ومن ثم التنسيق مع الجامعات وكليات ومعاهد التقنية لتقوم بتنفيذ برامج دراسية وتدريبية للشباب تجعلهم مؤهلين تماماً لتلك الوظائف التي يحتاجها القطاع الأهلي، حينها فقط سيكون عندنا سعودة حقيقية على أرض الواقع وفي ثنايا المستقبل.!

سقطات المنظمة الأممية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 29 ذو الحجة 1439 هـ - 9 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1669859>

محمد حسن مفتي

لعل أصعب المواقف التي يواجهها أي إنسان عندما يبادر بمعالجة قضية ما، هو الخلط المتعمد بين أوراق القضية بهدف تغيير الحقائق ومزج الحق بالباطل، ولأن غالبية الأحداث السياسية يصعب معالجتها على نحو محايد، فإن أي سياسي أو معني بالأمر لا يعاني من صعوبة شرح عدالة قضية بلاده فحسب، بل يعاني من صعوبة محاولات فك طلاسم التحريف المتعمد لسياسة دولته، والتي تحرص جهات معينة على تحويلها من عمل خير وإنساني لكل ما هو عكس ذلك تماماً. ولعل أقرب مثال لذلك هو تلك الحملة الأممية الشرسة التي تدور مؤخراً داخل أروقة هذه المنظمة الدولية ضد قوات التحالف الهادفة لإعادة الشرعية لليمن، تلك الشرعية المنتهكة من جماعات الحوثي الموالية لطهران، ولعل ما تناوله العديد من زملائي بالصحف السعودية حول هذا الموضوع ما هو إلا محاولات حثيثة لنزع الألغام الفكرية وكشف المغالطات الجسيمة التي تورطت فيها هذه المنظمة والتي يفترض فيها الحيادية والموضوعية. بنظرة موجزة وسريعة لطبيعة دور هذه المنظمة الأممية، سنجد أن دورها تاريخي في اكتشاف الحقائق محدود تماماً، فهي غير قادرة على اختراق مناطق النزاع بموظفيها المدنيين، وبالتالي فهي لا تحصل على تقاريرها من خلال متابعة ميدانية دقيقة، بل تستقيها من خلال تصريحات جماعات مسلحة غير محايدة تمنحها معلومات خاطئة ومنحازة، كما أنها تكون عرضة لضغوط تلك الجماعات المتورطة في النزاع والمتاجرة بدماء البشر، ومن ناحية أخرى أثبتت فشلها في حل أي نزاع إقليمي على مدار تاريخها ومنذ إنشائها. نحن على يقين من أن منظمة الأمم المتحدة لو مارست دورها المفترض منها في فرض العدالة وعدم التمييز بين الدول لأصبح العالم أكثر أماناً بكثير مما هو عليه الآن، فالأمم المتحدة لا تبالي باستتباب الأمن بين الدول المتصارعة بالفعل بقدر ما تبالي بإصدار قرارات روتينية باهتة وغالباً ما تصدر بعد فوات الأوان، ودونما تقييم محايد أو حتى صائب للقوى المتصارعة وتحديد الجاني من المجني عليه، وأكبر مثال على ذلك عدم إدانة الأمم المتحدة لتدخل إيران في اليمن وسوريا ولبنان، واكتفائها بإدانة قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن، وهو الأمر الذي يطرح الكثير من علامات الاستفهام. لماذا تتجاهل الأمم المتحدة الأسباب وتدين النتائج؟ من هنا فإنه ليس بوسعنا إلا أن نذكرها بأن المملكة ليست من دعاة الحرب، ولا تسعى -ولم تسع يوماً- للتوسع في اليمن (ولا في أي دولة أخرى)، وهي لم تتدخل في اليمن إلا بدعوة رسمية من رئيسها الشرعي المنتخب، لإنقاذه من تخريب وإرهاب جماعات الحوثي المجرمة، كما أنها طوال تاريخها وخلال كافة أزمنة اليمن كانت الداعم الأول والأساسي للشعب اليمني، سواء من خلال مراكز إغاثتها أو دعمها المالي والمادي والعيني له، ولطالما كانت ولا تزال أكبر مساهم في عمليات إعادة بناء اليمن، وآخرها ترميم البنى التحتية والمرافق التي دمرتها آلة الحرب الحوثية، والتي لا تتوقف عن نهب تلك المساعدات والاستئثار بها ومنعها عن بقية المواطنين اليمنيين. يؤسفنا بالفعل أن تتحاز تقارير الأمم المتحدة للجاني وتتغاضى عن جرائمه، بقدر أسفنا لعدم تقديرها لدور قوات التحالف الهادفة لإعادة الشرعية والاستقرار لليمن، ولكن يكفي أن يذكر لنا التاريخ مساعيها ليس فقط لدرء الخطر عن حدودنا، بل لحماية الشعب اليمني الذي تجمعن به عرى وثيقة وتاريخ طويل من حسن الجوار، مما يحتم علينا أن نقف بجواره في محنته وقت دعوته لنا، وكفي أن تضيف المنظمة الأممية لسجل إخفاقاتها في حل النزاعات بين الدول سقطة جديدة من سقطاتها المتعددة، متجاهلة دورها المفترض في إبراز الحقائق كما ينبغي.

حماية الأطفال من الأذية الإلكترونية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 ذو الحجة 1439هـ - 10 سبتمبر 2018م

<http://worldcup.alriyadh.com/1703541>

فهد عامر الأحمد

عُد بخيالك إلى أيام جدك ووالدك، أو حتى البيئة الاجتماعية التي رأيناها في مسلسل العاصوف.. اسأل نفسك من كان يتحكم بعقول الأطفال في ذلك الزمان؟، ومن كان يشكل مبادئهم ويحدد في عقولهم معايير الصح والخطأ والحرام.. وسلوم الرجال؟

كان المؤثرون حينها يعدون على الأصابع، ولا يتجاوزون غالباً الأب والأم وشيخ المسجد وما يسمعه الطفل في المجلس.. أما اليوم فخرج الأمر من يد الأب والأم وشيخ المسجد، في حين نهائياً اختفت سلوم الرجال.. أصبحت المواقع الإلكترونية، والقنوات الفضائية، والتطبيقات الذكية، والألعاب التفاعلية تشكل عقول أطفالنا الندية.. أصبح رأي الأب والأم يبدو رجعياً ومتخلفاً مقارنة بما أصبحوا يعرفونه من الإنترنت والأجهزة الذكية.. تراجع تأثير الوالدين وأصبحت عقول الأطفال ساحة لتنافس غزاة فضائيين، وزوار إلكترونيين، ومشاهير فارغين، لا تعلم لماذا يتابعونهم بالضبط.. يشاركونهم في التنافس على عقل ابنك مؤدلجون ومتشددون، ودعاة فتنة هم أحرص الناس على حماية أبنائهم مما يفعلونه في أبناء غيرهم..

ورغم تأثير هذه الوسائل على عقول الجميع، تؤثر بشكل أقوى وأكثر ديمومة على عقول الأطفال والمراهقين.. فمن طبيعة العقل البشري تبني أول فكرة يتعرف عليها لدرجة رفض ومقاومة أي فكرة تالية تحاول إزاحتها من مكانها.. لهذا السبب نزداد تشدداً لأفكارنا القديمة كلما تقدمنا في السن، ولهذا السبب أيضاً يصعب علينا إتقان لغات ومهارات فكرية جديدة بعد سن السابعة عشرة..

ولأننا لا نستطيع عكس عقارب الزمن، ولا العودة لزمن العاصوف وشيخ الحارة، لا نملك غير محاولة التحكم بـ(الكم الزمني، والمحتوى النوعي) في أجهزة أبنائنا الذكية..

جمعية الأطفال الأميركية تنصح بعدم شراء أي جهاز ذكي للأطفال قبل سن السادسة.. ومن سن السادسة للثانية عشرة لا يسمح لهم بأكثر من فتحه لساعة واحدة فقط.. ومن سن الثانية عشرة إلى الثامنة عشرة ساعتين (يمكن بعدها إغلاق مفتاح الواي فاي بهدوء..).

أما من حيث النوع وطبيعة المحتوى، فأنصحك بتحمل مسؤوليتك كأب وتتعرف مبدئياً على برامج حماية الأطفال من الأذية الإلكترونية.. لا تحتاج لأكثر من ساعة لتحميل المناسب منها على جهاز طفلك، وتكرار الأمر مرة واحدة في الشهر.. فهناك تقنيات حمانية كثيرة يعتمد بعضها على المرحلة السنية للطفل (بطريقة الأفلام)، والبعض الآخر على طبيعة المحتوى الذي لا ترغب مشاهدة طفلك له (في اليوتيوب مثلاً..).

خذ كمثال تطبيق Kids Place الذي يمنع الأطفال من تحميل أي ألعاب أو تطبيقات مؤذية.. وتطبيق SafeTube الذي لا يسمح بمشاهدة المقاطع العنيفة أو الهابطة في اليوتيوب.. وتطبيق Safe Browser الذي يحجب يومياً آلاف المواقع ولا يظهرها في نتائج البحث.. وبرنامج Norton parental control الذي يتيح للوالدين متابعة ومراقبة ما يتصفحها أطفالهم.. وأخيراً وليس آخراً Net Nanny الذي يمنعهم من رؤية أو زيارة المواقع الإباحية..

باختصار شديد، مازلت قادراً على التأثير بأطفالك من خلال تطوير مهاراتك في سبل الحماية الإلكترونية.. وإن كنت تعتقد أنك أصبحت كبيراً على تعلم هذه التقنيات، اطلب من شقيقك الصغير، أو ابنك الكبير تولي هذه المهمة بالنيابة عنك.. ولأن البرامج والتطبيقات التي ذكرتها في هذا المقال مجرد نموذج ومثال، ابحث دائماً في «غوغل» ومنصات التحميل عن (برامج حماية الأطفال من الإنترنت)؛ لتكتشف كم كنت مقصراً في عدم اللجوء إليها منذ البداية..

حقوق المرأة وغصة المجتمع

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 30 ذو الحجة 1439 هـ - 10 سبتمبر 2018م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=37575>

هدى الزهراني

متى يعي مثل هؤلاء أن ما أقر للمرأة من حقوق مؤخرًا هو حقوق مشروعة دينيًا، وما كانت إلا مؤجلة لأسباب مجتمعية لا غير؟ وهذا زمن العلم والوعي والحرية الشخصية

بينما نعيش بعض الفرحة لما تحقق من انتصار للمرأة وتمكينها في بعض الجوانب التي كانت حقوقها فيها مهضومة، نرى ردود الفعل المخجلة المتمثلة في ذلك الامتناع، وعدم القبول من البعض الذي تصادم هذا التمكين مع مبادئهم القبلية العتيقة، وتأسيسهم العنصري، حيث اعتبروا ذلك التمكين وخيط الحرية الذي أمسكت به المرأة بداية الانهيار وخراب الديار، وكان المرأة هنا كائن مسعور كان مربوطًا زمنًا ثم أفلت وفي إفلاته خطر عظيم!! متجاهلين أن الرادع إذا لم يكن داخل المرأة من أخلاقها ودينها فلن يردعها شيء آخر.

عجبا لهم وهم لا يخجلون من ردود أفعالهم هذه أمام الدول، والتي تدل بالدرجة الأولى على عدم ثقتهم بمن حولهم من نساءهم وبناتهم، كما أنها إشارة قوية إلى سوء معتقداتهم من أساسه، ولو فرضنا -وهذا لن يحدث- أن بعض وسائهم تحقق، فهذا سببه بالدرجة الأولى كبتهم لها وعدم تجاوبهم مع حقوقها زمنًا، وطول الكبت كما قد قيل يولد الانفجار. ثم لنترك هذا جانبًا فهو أمر لم ولن نستغرب له في مجتمع اعتقد قرونًا أن المرأة كائن مُسيّر، عارٌّ، وعورة، وظيفته الوحيدة في هذه الحياة الطاعة والزواج، ثم الطاعة والإنجاب والتربية والخدمة فقط، لكن الأغرب من ذلك عندما تتعالى صيحات ودعاوى إثبات حقوق الرجل في وثيقة الزواج!! عجباً!! أين هم عن حقوقها دهرًا عانت فيه من القهر والتمتر، والإخضاع لأوامر الرجل والإقامة الجبرية في بيت الزوجية مهما كانت ظروفها خيرا أم شرا؟! أين هم وهي تمنع من ممارسة حقوقها المشروعة التي لم يمنعها الدين، بل شرعها وأقرها؟؟ أين هم عندما غُضلت، وغُثِّفت، وحرمت من الميراث، والتعليم والوظيفة، والوظائف المختلطة بحجة أنها عار وعورة!!!؟؟

ترتفع الدعاوى من بعض من نعدهم مثقفين لإقرار حقوق الزوج في عقد النكاح، بينما كان أقصى حق يمكن إثباته للمرأة في عقدها المهر والسكن، والمأكّل، حقوق لا تزيد على حقوق أي كائن حي آخر، وقصدي هنا واضح.

عندما كانت لهم الهيمنة والغلبة وحق التملك كانوا قريبي الأعين مرتاحي الضمان، وهم يسيرونها كما تمليه عليهم الملكية الشخصية، لم تتحرك منهم قلوب ولا أقدام، وعندما بدأت حقوقها ترى النور انتفضوا انتفاضة المخلوع من ملكه.

متى يعي مثل هؤلاء أن ما أقر للمرأة من حقوق مؤخرًا هو حقوق مشروعة دينيًا، وما كانت إلا مؤجلة لأسباب مجتمعية لا غير؟ متى يعي مثل هؤلاء أن المرأة في هذا الزمن إذا لم تأخذ حقوقها بالتفاهم والإقرار سوف تأخذها بالقوة، وأن زمن التتمتر والتسلط انتهى، وهذا زمن العلم والوعي والحرية الشخصية، هذه الحرية التي قضت مضاجعهم، وسلبت راحتهم.

أخيرًا، لن يظن بفساد المرأة بعد إقرار حقوقها إلا من في قلبه مرض، وتكفيره علة، أما السليمة قلوبهم والراقي تفكيرهم فلن يظنوا في ذلك إلا خيرا وبداية لعهد جديد، عهد إنصاف وعدل، لا خطر منه ولا استنقاص لأحد، وأن الحرية والحقوق التي أعيدت للمرأة لا خطر منها على الشرف والكرامة، لا عند من كان لديه الاستعداد للفساد، وهذا بعيد جدا عن نساء هذا البلد المتدينات الشريفات المثقفات.

«الخيانة الإلكترونية» وارتفاع نسبة الطلاق

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 محرم 1440 هـ - 11 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4602495>

عقل العقل

أظهر التقرير الشهري لوزارة العدل لشهر ذي القعدة من العام الماضي (1439)، أنه تم تسجيل 10 آلاف حالة زواج، قايلاً خمسة آلاف حالة طلاق للشهر نفسه، أي أن نسبة الطلاق للشهر ذاته وصلت إلى 50 في المئة، وهذه نسبة مرتفعة بكل المقاييس وتؤكد بشكل واضح أن هناك خلا كبيراً لدينا في مفهوم الزواج، أو على الأقل أن هناك تغيراً في النظرة الاجتماعية للزواج وما يترتب عليه من نهايات مؤلمة لجميع الأطراف (الزوج والزوجة والأطفال)، وفي النهاية المجتمع الذي تكون الأسرة أساسه وعموده الصلب في كل المجتمعات، وهذا لا يعني سلب أحقية الطلاق من أي طرف متضرر في هذه العلاقة وهو مشرّع في جميع الأديان والقوانين، ولكن أن تصل نسبته إلى النصف فهناك خلل كبير في مفهوم الزواج لدينا، وأن هناك ظروفاً ضاغطة ومتغيرة في مجتمعنا، وباعتقادي أن هناك نقصاً واضحاً، خاصة من الجامعات لدراسة هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها الحقيقية وتقديم الحلول الواقعية لها، إذ لم أسمع يوماً عن وجود كرسي علمية متخصصة لمثل هذه القضايا الملحة لما لها انعكاسات خطيرة على المجتمع. نسمع في كل مرة من بعض الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين عند صدور مثل هذه الإحصاءات الصادمة عن أسباب مكررة وغير محددة عن أسباب الطلاق بهذه النسبة، فالبعض يشير إلى سهولة الطلاق بين الأزواج ولا يوضح لنا لماذا يسلك البعض هذا السلوك في قرار مهم لكل إنسان، أو أن قيمنا الدينية والأخلاقية تدعو إلى الصلح والمسامحة، ولكن الطلاق

بعضنا يطرح حلاً غير واقعي بأن مثلاً تقوم الجهات الرسمية بوضع برنامج يطلق عليه «خاطب» مشابهاً لبرنامج «سمة» الاقتصادي الذي يبحث في الأوضاع المالية والالتزام بتسديد ما عليه من قروض في حالة طلب قرض جديد، ولكن لا أفهم كيف يمكن أن يطبق على حالات المقبلين على الزواج ومعرفة خلفياتهم والمشاكل النفسية والسلوكية التي يعانون منها مثلاً، أو إذا كان ذلك الرجل أو تلك المرأة بخيلة أو عندها ثقافة تمنعه أو تمنعها من الخيانة الزوجية مثلاً، مثل هذه الأطروحات فيها عدم واقعية وسذاجة، في حين أن البعض يبارك خطوة المركز الوطني (قياس) لتبنيه مشروع مؤشر لقياس الاستعداد الأسري، وهو على كل حال تجريبي ولا أعتقد أنه عملي، وكلنا مثلاً يتذكر فحص الزواج والذي له أهمية كبيرة في سلامة وصحة الأطفال من زواج أفراد محددين قد ينتج عنها أمراض محددة، أو أن أحد طرفي مشروع الزواج يحمل مرضاً معدياً خطراً، ذلك المشروع جوبه بالرفض في البداية ولم يعمل به إلا بعد أن أصبح إلزامياً، فكيف ببرنامجه لقياس الاستعداد الأسري؟

بعض المواقع العربية والأجنبية أرجعت نسبة الطلاق لدينا إلى مفهوم جديد لأول مرة أسمع به وهو «الخيانة الرقمية» بين الأزواج، وذلك بسبب كثرة وإدمان البعض على مواقع التواصل الاجتماعي، وحقيقة لا أستطيع تأكيد دقة هذه المعلومة أو نفيها ولكنني أميل إلى أنها جزء من الأسباب «الهروبية» من معالجة أسباب المشكلة الحقيقية، والتي برأيي تتلخص في أن أغلب المقبلين على الزواج يركز على شكل ووسامة الطرف الآخر في مؤسسة الزواج حتى ولو كان أو كانت لا تتمتع بتلك الإضافة، ويضع الشروط التعجيزية فقط في الشكل بغض النظر عن شخصية وفكر ونظرة الآخر للحياة وما بها من سعادة وتعايش كما هي طبيعة الحياة، إضافة إلى أننا مررنا بحالة من العزل الاجتماعي بين الرجل والمرأة بدأت الآن بالزوال، والتي تؤسس لبناء علاقات سوية بين الرجل والمرأة في مجتمعاتنا، أما الهروب إلى وسائل التواصل الاجتماعي وبناء علاقات خفية فهو نتيجة لأساس خاطئ في العلاقة وهروب البعض من جحيم العلاقة الواقعية.

2030 سنة اختفاء آخر أمي في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 1 محرم 1439 هـ - 11 سبتمبر 2018م

<http://worldcup.alriyadh.com/1703688>

عبدالله بن بخت

قرأت أن الأمية في المملكة هبط معدلها حتى بلغ 5 % أو أكثر من ذلك قليلاً. لا أعلم هل أفرح أم أحزن؟، من المشكلات التي تجعل الإنسان لا يقرر حزنه من فرحه مسألة المقارنة. في حال قارنا بين هذه النسبة وبقية الدول العربية لا شك سنفرح، فالأمية في مصر تزيد على 25 % وفي المغرب 28 % والأمية في الجزائر 10 %. بهكذا مقارنة سنجد أنفسنا في مرحلة متقدمة. أما في حال قارنا إنجازنا هذا مع الدول الإسكندنافية سنحزن. لعل بعض القراء انحازوا إلى خانة الفرح مرددين (حنا وبين والدول الإسكندنافية وبين). هذا تبسيط للأمر. هم بشر ونحن بشر، وإذا كنا نريد التفاخر المعتاد لعلنا يقتنعنا أننا بشر وهم بشر، فعلياً أن نعلم أننا كنا نؤلف الكتب والإسكندنافيون مازالوا بدأوا في مرحلة الهمجية. ليس من الحكمة المقارنة مع إخواننا العرب. لا يجوز أن نضعهم مقياساً للتقدم أو التخلف. المقارنة مع الدول العربية سوف تأخذنا إلى كارثة الغرور الزائف.

بدأت رحلة مكافحة الأمية في المملكة في أوائل السبعينات من التاريخ الميلادي. فتحت المدارس لاستقبال الأمهات والآباء الذين لم يحالفهم الحظ يوماً لتلقي التعليم. عندما نتحدث عن السبعينات فنحن نتحدث عن أكثر من أربعين سنة. في العقود الأربعة هذه تغير فيها العالم بشكل جوهري، بل تغير مفهوم الأمية نفسه.

المملكة الدولة الوحيدة التي طاردت مواطنيها في الهجر والقرى بالتعليم المتنقل. نسب ضخمة من ميزانية البلاد خصصت للتعليم. المملكة الدولة الوحيدة التي تصرف مرتبات للطلبة الجامعيين. توفر الخدمات يساهم بشكل كبير في رفع درجة الوعي. توفرت وسائل الحياة الحديثة للمواطنين، الكهرباء، والماء، ووسائل النقل، والانفتاح، ووسائل الإعلام، صحف، وتلفزيون، وإذاعة بعد كل هذا نجد أن خمسة في المئة من السكان السعوديين مازالوا جهلة، أمر مريع، وغير مقبول. قبل كتابة هذا المقال قرأت لمسؤولين سعوديين يتحدثون عن مكافحة الأمية والإنجازات التي حققتها المملكة في هذا المجال. لم أسمع من أي مسؤول تاريخاً يحدد به نهاية الأمية في البلاد. كل ما قرأته مجرد مديح لبرامج الوزارة مع كثير من الأحاديث عن الماضي وأرقام لا تتفق ضخامتها مع حجم المملكة، وعدد سكانها أو مع الأموال التي تصرف على التعليم في المملكة.

الأمية هي أهم مؤشر على تقدم الأمة أو تخلفها. لا يمكن كسب معارك التنمية إذا كان بيننا أمي واحد، (رجل أو امرأة)، والأهداف تقاس بالزمن. لا يمكن أن تعمل على إنجاز مشروع دون أن تحدد زمناً لإنجازه. مع الأسف لم أسمع مسؤولاً من هؤلاء حدد عاماً تكون فيه المملكة خالية من الجهل.

لعلي أقترح أن نحتفل ببلوغ أهداف رؤية 2030 متوجة باختفاء آخر أمي في المملكة العربية السعودية وإلى الأبد.

رسالة إلى وزير العدل

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1670691>

محمد أحمد الحساني

رأت وزارة العدل قبل نحو عام إقرار نظام ألزمت به دوائرها القضائية ممثلة في محاكم التنفيذ بعدم توقيف أي إنسان عليه دين يقل عن مليون ريال وإنما يتم التوقيف بعد اتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية التي تعمل بها محاكم التنفيذ إذا كان مبلغ الدين أو الحق مليون ريال فأكثر، أما لو كان المبلغ يقل عن ذلك ولو ببضعة آلاف الريالات كأن يكون تسعمائة وخمسين ألف ريال فإن المدين يستمر في المماطلة فلا يكون أمام محكمة التنفيذ سوى توقيف خدماته بعد إجراءات طويلة مرهقة للدائن، وربما لا يبالي المدين بإيقاف الخدمات عنه ويعتبرها فرصة للتهرب من سداد ما عليه من دين مادام أن «ما لهطه» يقل عن مليون ريال ومادام أنه يستطيع مواصلة نشاطه التجاري عن طريق الحسابات البنكية الخاصة بزوجه أو أبنائه! ويقول إخوة مواطنون كانت لهم مبالغ مستحقة بذمة أشخاص تعاملوا معهم في تأجير عقارات أو بيع بضائع أنهم اتجهوا بموجب ما لديهم من سندات أمر واجبة السداد إلى محكمة التنفيذ بعد رفض المدينين تسديد ما عليهم من ديون كما رفضوا الحضور إلى محكمة التنفيذ حتى بعد الإعلان عنهم في الصحف المحلية، وصدرت بحقهم أحكام من محكمة التنفيذ بوجوب سداد ما عليهم من مبالغ مستحقة لأصحابها فلم يتجاوبوا مع تلك الأحكام فلم يكن أمام المحكمة سوى توقيف الخدمات عنهم بموجب المادة «46» «من نظام المحكمة لأن مبلغ الدين يقل عن مليون ريال.. ولا شيء غير ذلك! ويقول الأخ الصديق خالد إبراهيم علاف إنه يطارد مديناً له بذمته حق مالي منذ ما يزيد على عشرة شهور فلا يجد منه أي تجاوب ويتساءل ماذا أستفيد من توقيف الخدمات عنه إذا كان لا يبالي بها ولا بالإجراء الذي بني التوقيف عليه؟

هو وغيره من الذين تضرروا من عدم توقيف المدينين الذين تقل مديونياتهم عن مليون والاكتهاء بتوقيف الخدمات عنهم يُناشدون وزير العدل الذي كانت له بصمات تطويرية في مجال عمل المحاكم وكتابات عدل عدم الاكتفاء بتوقيف الخدمات عن الذين مديونياتهم تقل عن مليون، بل تحدد مدة التوقيف بمدة معينة -سنة شهور على سبيل المثال - فإن تجاوب مع حكم محكمة التنفيذ وسدد ما عليه رفع التوقيف عن خدماته وإن لم يتجاوب أوقف لدى السلطات الأمنية واستمر توقيف الخدمات عنه بغض النظر عن حجم مبلغ الدين لأنه حق خاص لا ينبغي تطبيق إجراء يؤدي إلى ضياعه، وقد اهتم الإسلام بالحقوق الخاصة وجاء القرآن الكريم بأطول آية من آياته لتدور حول «الدَّيْنِ» وأمر الله بكتابتها صغيراً كان أم كبيراً فما هو رأي معالي وزير العدل وفقه الله؟

مجانية التأمين الصحي

المصدر: جريدة الإقتصادية الأربعة 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/09/12/article_1452386.html

خالد السهيل

يترقب المواطن مشروع التأمين الصحي الذي سيتم توفيره لجميع المواطنين بشكل مجاني، بحسب التصريحات التي أدلى بها وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة خلال ملتقى الصحة العالمي الذي انطلق الإثنين الماضي ويختتم اليوم. يجري حالياً وبشكل حثيث، إعادة هيكلة وزارة الصحة، وبناء منظومتها بما يتوافق مع "رؤية المملكة 2030"، وهذه المهمة التي انطلقت ضمن مسيرة برنامج التحول الوطني 2020 بدأت تؤتي بعض ثمارها. وكان "مجلس الاقتصاد والتنمية" الذي يرأسه الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، قد ناقش ملفات الصحة في جلسات عدة، وشدد على ضرورة تحقيق تطلعات المواطن فيما يخص إحداث نقلة في الشأن الصحي. وأكدت "رؤية المملكة 2030" أنه من أجل رفع جودة الخدمات الصحية سيجري العمل على تقديمها "من خلال شركات حكومية تمهيدا لتخصيصها" كما أشارت "الرؤية" إلى "توسيع قاعدة المستفيدين من نظام التأمين الصحي، وتسهيل الحصول على الخدمة بأسرع وقت ممكن". وبالعودة إلى تصريح الوزير، فإنه يشير إلى أن العمل "يسير بخطوات متأنية حتى يتم تطبيقه - أي التأمين الصحي - بشكل احترافي".

في مقابل ذلك، كانت "الرؤية" قد أشارت أيضا فيما يخص الجانب الصحي إلى "تركيز القطاع العام على توفير الطب الوقائي للمواطنين" وأيضا "الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية كخطوة أولى في خطتهم العلاجية". إلى جانب التنسيق بين خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية "تحقيق التكامل في تلبية متطلبات المستفيدين"، كما أشارت "الرؤية" إلى أن القطاع العام سيركز على التخطيط والتنظيم ومراقبة المنظومة الصحية. بين الوعود الجادة لـ "الرؤية" والخطوات والمتابعة الحازمة من برنامج التحول الوطني، وبين ما يتطلع إليه المواطن في الشأن الصحي، أشعر بتفاؤل كبير. ولعل تصريح الوزير عن التأمين الصحي المجاني على المواطنين مصدر طمأنينة لكثيرين ينتظرون هذه الخطوة.

هل تعاني الشركات من التوظيف؟!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 محرم 1440 هـ - 13 سبتمبر 2018م *

<http://www.alriyadh.com/1704139>

راشد بن محمد الفوزان

أتمنى على وزارة العمل، المسؤولية عن مشروع التوظيف والتوطين للشباب السعودي من الجنسين، أن تطرح سؤالاً على الشركات والمؤسسات؛ هل تعاونون من توظيف الشباب من الجنسين؟ المعاناة من حيث؛ توفرهم، المهارة، الاستمرار والاستقرار بالعمل، استقلالات، دوران العمل العالي للموظفين هل حسبت وزارة العمل حجم دوران الموظف وتنقله، وكم متوسط استمراره بالعمل كزمن، قبوله بنوع العمل المطروح، قبوله بمنطقة غير منطقته؟ أسئلة كثيرة أتمنى أن تحصرها وزارة العمل لكي «تتأقش الشركات والمؤسسات» لأنني لدي قناعة أن العمل موجود أكثر من عدد العاطلين، ولكن الخلل هو في قبول العمل بالقطاع الخاص، فغالبية الوظائف المطروحة هي «مشرف أو مدير منفذ بيع، أو بائع، أو نحو ذلك في منافذ البيع» فهل هذه ستناسب طالب جامعي خريج مثلاً هندسة أو تاريخ أو علوم أو غيرها؟ هذا سؤال يطرح، فقناعة الشباب هنا «بنوع وظروف العمل مهمة» ولست بحاجة للقول هنا إنني مع العمل والوظيفة للمواطن أياً كانت، المهم أن يعمل، وأن ينظر للعمل كمرحلة في حياته يكتسب منها الخبرة والمعرفة والتجربة والمهارة وأيضاً المال والتدريب وهو على رأس العمل، أقف بقوة مع المواطن والمواطنة للعمل والتوطين بلا شك، فهو ابن هذه البلاد، والدولة -حفظها الله- تعمل على توظيفه وتوفر كل السبل له، ولكن السؤال مرة أخرى، هل سألت وزارة العمل عن سبب عدم التوطين كما تستهدف أو تطمح، ورغم أن هناك نجاحاً وخطوات للأمام، ولكن برأيي بطيئة، فالمشكلة برأيي هي في شقين كسوق عمل، أولها للأسف التستر والذي يقوم به مواطن، وهذا له إجراءات أخرى لوقفه ومحاربتة، والآخر هو قبول الشاب لنوع العمل الذي يتاح وغالبها «بائع أو مشرف ومدير منفذ بيعي» هل لديه قبول وقناعة بها؟ إن تم ذلك فهو المطلوب والمستهدف، وإن رفض أو لم يهتم بها فتظل مشكلة ووظيفة شاغرة، فما العمل؟ أعتقد أن الحلول هي أولاً بالقضاء على التستر وقرارات التوطين تصب بها، ومن يخرج من السوق من هؤلاء فهو مكسب لا شك خروجه، فهو يتيح فرصة عمل واستثمار ويتوقف استنزاف الاقتصاد الوطني، والآخر هو العمل على توعية وإقناع الشباب بنوعية العمل المتاحة بالسوق، وأنها مرحلة وليست نهاية المطاف، وأيضاً بنك التنمية الاجتماعي يتيح فرص إقراض بتسهيلات لست سنوات، وهي فرصة للشباب لدخول سوق العمل الحر، والأهم هنا أن نعمل على الثقة بالعمل بالشركات والقطاع الخاص لدى الشباب، وأنها فرص عمل حقيقية ودائمة، ويجب أن يثقوا في ذلك، وأنها مصدر رزق ودخل لهم حقيقة، ولا تنتظر وظيفة أخرى.

أعتقد أن الشركات تعاني من التوظيف من خلال استمرار الشباب كمدة زمنية ودوران عال، وأيضاً الشباب يعانون من أن دراسته أو طموحه ليس في هذه الفرص المطروحة كبائع أو مشرف منفذ بيع، والحلول برأيي سهلة «بناء الثقة والأمان وأن العمل مراحل».

التوازن اللازم لحلول الإسكان

المصدر: جريدة الإقتصادية الخميس 3 محرم 1440هـ - 13 سبتمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/09/12/article_1452556.html

عبد الحميد العمري

خلص تحليل أداء وزارة الإسكان خلال المقالات الثلاثة الأخيرة، إلى افتتار حلول أزمة الإسكان المحلية للتوازن اللازم بينها، سواء على مستوى تنفيذ نظام رسوم الأراضي البيضاء "جانب العرض"، الذي أظهر التقرير السنوي للوزارة 2017 تأخره كثيرا عما كان مخططا له "لم تتجاوز متحصلات إيراداته سقف عشرة ملايين ريال"، أو على مستوى تنفيذ ونتائج برنامج سكني "جانب الطلب"، وما أظهره أيضا من ضعف في نتائجه الإجمالية، بما لا يتجاوز 42.2 في المائة كنسبة إجمالية لقبول منتجاته كافة من قبل المستفيدين، وجاءت أدنى من ذلك في المناطق الرئيسية التي تعاني أكثر من غيرها من المناطق مع أشكال الأزمة (لم تتجاوز نسبة قبول مستفيدي منطقة الرياض 32.5 في المائة).

لطالما تم الحديث إلى وزارة الإسكان خلال العاميين الأخيرين عبر مختلف الوسائل، أن أي حلول سيتم العمل عليها في إطار مواجهة أزمة تملك المساكن الراهنة، دون الأخذ في الحسبان للضرورة القصوى للتوازن بين العرض والطلب، أن مآلها إلى التأخر والتعثر كأدنى مستوى من آثارها العكسية، وقد تصل إلى تعقيد الأزمة التنموية الإسكانية أكثر مما كانت عليه، وهو ما نتمنى جميعا ألا تكون قد وصلت إليه كما نشهده في الوقت الراهن من نتائج متدنية لمعالجة الأزمة.

لم يكن لحلول جانب الطلب "زيادة التمويل في الدرجة الأولى"، أن تتقدم أكثر مما تحقق لها من نتائج محدودة جدا، في ظل تأخر حلول جانب العرض "الضرورة القصوى لخفض الأسعار وفك أشكال الاحتكار"، التي أسهم بقاؤها حتى تاريخه في منأى من رسوم الأراضي البيضاء، وعدم انخفاض الأسعار كما كان مستهدفا له أن يكون فعلا. وأكد أنه أسهم في اصطدام حلول تحفيز الطلب بجدار الأسعار المتضخمة، ولم يتغير الحال كثيرا على الرغم من انخفاض الأسعار بنسب تعد محدودة جدا مقارنة برالي الصعود الهائل الذي قطعه خلال العقد الزمني الأخير، وهو ما انعكس حتى تاريخه على أداء السوق العقارية المحلية، التي أنهت عامها الرابع على التوالي من ركود ناهزت خسائره حتى نهاية آب (أغسطس) الماضي 212 مليار ريال "خسارة 71 في المائة من إجمالي قيمة صفقاتها العقارية"، ويقدر أن ترتفع حصيلة تلك الخسائر الفادحة إلى نحو 300 مليار ريال مع نهاية العام الجاري!

يعلم الغالبية من العاملين في السوق العقارية والمراقبين، أن الانخفاض الذي تحقق حتى تاريخه جاء نتيجة عوامل اقتصادية ومالية عديدة، وأن غياب التوازن في حلول وزارة الإسكان أسهم في مزيد من الركود المخيم على السوق، نتيجة تطلع المستهلكين لمزيد من انخفاض الأسعار المتضخمة، تصل من خلاله إلى مستويات مقاربة لقدرتهم الشرائية، إلا أنه اصطدم بصلاية جانب العرض، لعدم تعرضه للضغط الكافي ممثلا في التطبيق الكفء لنظام الرسوم على الأراضي، وشعوره لاحقا بمستوى عال من الأمان وعدم الخوف من تلك الرسوم وفق الآليات الراهنة لتنفيذها، وكفي هنا أن تقارن بين مخاوف وترقب ملاك الأراضي قبل إقرارها وبين اختفاء كثير من تلك المخاوف بعد التنفيذ! كل هذا أسهم بدوره في إبقاء أغلب المساحات الشاسعة من الأراضي البيضاء داخل المدن على هيبنتها قبل إقرار نظام الرسوم عليها! وزاد الأمر تعقيدا هنا؛ أن جزءا كبيرا من مخاوف ملاك الأراضي والعقاريين تجاه الرسوم على الأراضي، قد تحول إلى عودة الآمال بمزيد من ارتفاع الأسعار، نتيجة ضعف تنفيذ الرسوم والزخم الهائل الذي أحدثه برنامج سكني، بإعلانه عن 580.3 ألف منتج سكني، شكلت المنتجات المعتمدة على ضخ السيولة والتمويل منها نحو 420.2 ألف منتج "72.4 في المائة من الإجمالي"، أي ما تفوق حدوده الدنيا من حيث القيمة بالريالات سقف 210 مليارات ريال.

أدى المشهد السابق أعلاه؛ إلى بقاء الأزمة الإسكانية معلقة في منطقة ضبابية، فلم تصل الأسعار المتضخمة بعد إلى مستويات القدرة الحقيقية لدخل غالبية شرائح المجتمع على الرغم من انخفاضها، إلا أنه لا يقارن بما شهدته من ارتفاعات قياسية سابقة. ومن جانب آخر؛ زاد تعلق أقطاب جانب العرض بعودة الأسعار إلى الارتفاع، منتعشة آمالهم أولا بعدم الخوف من التنفيذ الراهن للرسوم على الأراضي، وثانيا بالتقرب الكبير لضخ أكثر من 210 مليارات ريال في السوق

العقارية عبر مختلف منتجات برنامج سكني! ولهذا استمر تفاقم الركود العقاري، واستمرت أزمة الإسكان في التوسع أكثر مما سبق!

يجب أن تتأكد وزارة الإسكان، أن حل الخروج من هذا المأزق بيدها قبل أن يكون لدى أي طرف آخر، وأنه يبدأ من تنفيذ أعلى كفاءة وأكثر حزمًا لنظام الرسوم على الأراضي البيضاء، الذي سيلغي كثيرا من قنوات جانب العرض باستدامة الأسعار على ما هي عليه "الأسعار المتضخمة أساس الأزمة"، ويلغي معه أشكال الاحتكار والاحتناز للأراضي، ويلغي أيضا المضاربات المحمومة عليها، ما سيسهم في تسارع وتيرة الخلاص من الحلقة المفرغة للتضخم الكبير في الأسعار، وتعود على أثره السوق إلى النشاط والحراك، لكن وفق مستويات سعرية عادلة، ستخدم شرائح واسعة جدا من الأطراف لا يمكن مقارنتها لا عددا ولا حجما بالجزء القليل جدا المحتمل تضرره من انخفاض الأسعار. ولن تقف الإيجابيات عند هذه الحدود، بل تتخطاها إلى انخفاض تكلفة حلول الإسكان على كاهل الدولة والمجتمع على حد سواء، فما قد تصل أرقام تكلفته كحلول تمويلية وفق الأوضاع المعقدة الراهنة للإسكان لأكثر من تريليوني ريال خلال الأعوام المقبلة، ويواجه اليوم تعثرا مشاهدا وملموسا من الجميع، لن تتجاوز تكلفته بعد انخفاض الأسعار المتضخمة كما يجب أن ينخفض سقف الـ 500 مليار ريال كحد أقصى!

أيضا من الإيجابيات المهمة جدا في هذا الاتجاه المحمود؛ أن جزءا كبيرا من الشرائح المجتمعية المحتشدة على بوابة انتظار وزارة الإسكان وصندوقها العقاري، تحديدا أصحاب الدخل المتوسط فأعلى، لن تكون في حاجة إلى الاصطفاف ضمن مئات الآلاف في قوائم انتظار موافقات الوزارة والصندوق، وما حاجتها إلى ذلك في ظل انخفاض الأسعار المتضخمة وعودتها إلى المستويات العادلة بالنسبة لتلك الشرائح المتوسطة الدخل فأعلى، التي ستقوم إما بشراء الأراضي أو الوحدات السكنية المعروضة أمامها بأسعار مناسبة ومنخفضة، والاستفادة من قنوات التمويل العديدة، دون أن ترهق ميزانياتها كما هو قائم الآن، الذي سيخفف بدوره من الضغوط الهائلة على الوزارة وصندوقها، والأهم من ذلك انعكاسه إيجابيا على زيادة نشاط الاقتصاد الوطني عموما، والسوق العقارية المحلية تحديدا، ويحقق خروجاً من الأزمة التنموية للإسكان؛ أقل تكلفة وأسرع خطوات وأكثر نفعاً. والله ولي التوفيق.

نقلي: المملكة تحرص على تطوير منظومة العمل العربي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 محرم 1440 هـ - 11 سبتمبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4602513>

أكد سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مصر مندوب المملكة الدائم لدى الجامعة العربية السفير أسامة بن أحمد نقلي أن المملكة العربية السعودية، بوصفها عضواً مؤسساً لجامعة الدول العربية، حرصت كل الحرص، خلال رئاستها الدورة الخامسة عشرة لمجلس الجامعة العربية، على العمل بكل تقان وإخلاص في سبيل تطوير منظومة العمل العربي المشترك، وتوحيد الصف، وتقريب وجهات النظر بين الدول العربية في معظم القضايا الإقليمية والدولية. وقال نقلي في كلمته خلال اجتماع الدورة الـ150 لمجلس الجامعة العربية، على مستوى المندوبين الدائمين، التي عقدت في القاهرة أول من أمس، إن فترة رئاسة المملكة لدورة المجلس 149 شهدت عدداً من التحديات السياسية والاستراتيجية، التي تمثلت بالتطورات والمستجدات الخطرة في قضيتنا الأولى؛ القضية الفلسطينية، بداية بقرار الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس والتحديات المستمرة للكيان الصهيوني على أرض فلسطين العريضة أرضاً وشعباً، وصولاً إلى القانون العنصري المعنون بـ«إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي». وأضاف أن موقف جامعة الدول العربية كان صارماً في رفضه هذه الانتهاكات المستمرة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما تجلّى بكل قوة ووضوح في موقف مملكة الحزم على لسان قائدها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، الذي أعلن تسمية القمة العربية التاسعة والعشرين في الظهران بـ«قمة القدس» تأكيداً لهوية القدس الفلسطينية والعربية والإسلامية.

وأشار إلى أن دورة المجلس السابقة شهدت بحث مجمل الأوضاع في العالم العربي، وخصوصاً في مناطق الأزمات العربية في كل من سورية واليمن وليبيا، وغيرها من القضايا العربية، وخرجت قرارات المجلس دائماً بالإجماع على أهمية الحفاظ على أمن واستقرار هذه الدول في إطار وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، بموجب إعلان «جنيف1» وقرار مجلس الأمن الدولي 2254 في سورية، وبموجب قرار مجلس الأمن 2216 في اليمن المستند إلى المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني، كما هي الحال بالنسبة إلى أهمية عودة الأمن والاستقرار في ليبيا بموجب الاتفاقات المبرمة في هذا الشأن برعاية أممية. وقال نقلي إنه «على رغم الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع عالمنا العربي، فإن هذه الجهود مازالت تصطدم بالسياسات العدوانية الإيرانية المستمرة الهادفة إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة والسعي الدؤوب إلى التدخل في شؤون دولها، وتهديد أمنها وسلامة شعوبها، بل ولم يسلم حتى الحرمين الشريفين من استهدافها بصواريخ الغدر الإيرانية عبر عميلها الحوثي في اليمن، إذ استهدفت المملكة بحوالي 190 صاروخاً، وتمكنت بعون الله تعالى من التصدي لها بحزم، وبالقوة نفسها والحزم الذي تتصدى به المملكة العربية السعودية للسياسات العدوانية الإيرانية في المنطقة». وأكد أن الفترة التطويرية التي تمر بها منظومة الجامعة العربية تعد تاريخية، والجهود القائمة مهمة في سياق بلوغ الأهداف المأمولة، وبما يرتقي إلى مستوى توجيهات قادتنا وتطلعاتهم، وآمال الشعوب العربية، لتتمكن الجامعة من المضي قدماً في مسيرة خدمتها قضايا الأمة، وتفعيل العمل العربي المشترك، وعلى النحو الذي ينسجم ولغة العصر ويستجيب لمعطياته، داعياً إلى مضاعفة الجهود في خدمة مشروع الإصلاح، والعمل الجاد والحثيث للتعامل مع التحديات كافة المرتبطة به.

وقدم السفير نقلي شكره وتقديره لكل من تعاون مع المملكة العربية السعودية خلال رئاستها الدورة الـ149 لمجلس الجامعة، كما قدم التهنية للسودان برئاستها الدورة الـ150 للمجلس الوزاري. وناقش الاجتماع عدداً من البنود، في مقدمها تطورات القضية الفلسطينية وبخاصة الأزمة التي تتعرض لها «أونروا» والأوضاع في سورية والتطورات الأخيرة في ليبيا والتطورات في اليمن في ضوء نتائج اجتماع المبعوث الأممي لليمن مع الأطراف اليمنية في جنيف. كما ناقش الاجتماع عدداً من القضايا الاجتماعية، من بينها استراتيجية مواجهة العنف ضد النساء. وبحث الاجتماع أيضاً التحضير في شأن المشاركة العربية في اجتماعات الأمم المتحدة ووضع آلية التنسيق والتحرك العربي مع عدد من الأطراف الدولية، وذلك قبيل المشاركة العربية في الاجتماعات المقررة الشهر الجاري.



الأمم المتحدة: ارتفاع عدد الجياع في العالم إلى 821 مليون شخص في

عام 2017

بينهم 150 مليون طفل يعانون من التقزم بما يعرض هدف

القضاء على الجوع للخطر

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 2 محرم 1440 هـ - 12 سبتمبر 2018م

<https://sabq.org/hmdxbY>

وكالة الأنباء السعودية (واس) - (نيويورك)

أفاد تقرير جديد، صدر اليوم عن خمس وكالات أممية هي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، باستمرار ارتفاع عدد الجياع في العالم، ليلبلغ 821 مليون شخص في عام 2017 أو بمعدل واحد من بين كل تسعة أشخاص، مع وجود أكثر من 150 مليون طفل يعانون من التقزم، بما يعرض هدف القضاء على الجوع للخطر. وأشار تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2018، الصادر شراكة بين خمس وكالات دولية، إلى أن التقدم المحرز في معالجة الأشكال المتعددة لسوء التغذية، التي تتراوح ما بين تقزم الأطفال والسمنة بين البالغين، هو تقدم محدود، مما يعرض صحة مئات الملايين من الناس للخطر.

وعن أهم ما جاء في التقرير، قال الدكتور فراس ياسين من منظمة الأغذية والزراعة، في حوار مع موقع أخبار الأمم المتحدة: "في مجال القضاء على الجوع، لا تزال الأدلة الجديدة تشير إلى ارتفاع معدلات الجوع في العالم وانعكاس اتجاهاتها، فبعد انخفاض دام لمدة طويلة، يقدر أن عدد الذين يعانون من النقص الغذائي قد ازداد عام 2017 ليصل إلى 821 مليون شخص بعد أن كان 804 ملايين شخص عام 2016، وفي مجال القضاء على سوء التغذية، نستطيع أن نقول إن هناك ركوداً عاماً".

ومع استمرار زيادة معدلات الجوع على مدى السنوات الثلاث الماضية، ترسل هذه الانتكاسة تحذيراً واضحاً مفاده أنه يجب عمل المزيد وعلى وجه السرعة إذا أردنا تحقيق هدف التنمية المستدامة الخاص بالقضاء على الجوع بحلول عام

2030.

وفي هذا الصدد، دعا رؤساء الوكالات الأممية إلى ضرورة تسريع وتوسيع نطاق الإجراءات الرامية لتعزيز القدرة على الصمود والتكيف وتحسين سبل معيشة الناس، من أجل الوصول إلى عالم خال من الجوع وسوء التغذية بجميع الأشكال بحلول عام 2030.

وعن أسباب ارتفاع نسبة الجوع، قال الدكتور ياسين: "بالإضافة إلى النزاعات والعنف، تشكل التقلبات المناخية والظواهر المناخية المتطرفة جزءاً من العوامل الرئيسية الكامنة وراء الارتفاع الأكبر في معدلات الجوع في العالم، وأحد الأسباب الرئيسية للآزمات الغذائية الشديدة".

وبين التقرير أن التغيرات في المناخ أدت بالفعل إلى تقويض إنتاج المحاصيل الرئيسية مثل القمح والأرز والذرة في المناطق الاستوائية والمعتدلة، وبدون بناء القدرة على الصمود في وجه هذه التغيرات، سيتفاقم الأمر مع ارتفاع درجات الحرارة لتصبح أكثر تطرفاً.

ويسهم الضرر الذي يلحق بالإنتاج الزراعي نتيجة لذلك في نقص الغذاء، مع تأثيرات مباشرة تسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخسائر في الدخل تقلل من قدرة الناس على الوصول إلى الغذاء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار نقص التغذية وزيادة أعداد من يعانون منه يميل إلى أن يكون أعلى في البلدان المعرضة بشدة للمناخ المتطرف.

وبحسب التقرير، تم إحراز تقدم ضعيف في الحد من التقرم بين الأطفال، حيث كان هناك ما يقرب من 151 مليون طفل دون الخامسة أقصر قامة بالنسبة لأعمارهم بسبب سوء التغذية عام 2017، مقارنة بـ 165 مليون طفل في عام 2012. ولا تزال نسبة انتشار هزال الأطفال مرتفعة للغاية في آسيا حيث يعاني واحد من كل عشرة أطفال دون سن الخامسة من نقص في الوزن بالنسبة لطولهم مقارنة بواحد فقط من كل 100 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويقول التقرير إن واحدة من كل ثلاث نساء في سن الإنجاب على مستوى العالم تعاني من فقر الدم، الذي له عواقب كبيرة على صحة ونمو النساء وأطفالهن.

أما معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية في إفريقيا وآسيا فهي أعلى بمرة ونصف من معدلاتها في أمريكا الشمالية، حيث يحصل 26% فقط من الرضع دون سن ستة أشهر على حليب الأم حصرياً. وفيما يتعلق بالسمنة لدى البالغين، فتزداد سوءاً، إذ يعاني من السمنة أكثر من واحد من بين كل ثمانية بالغين في العالم، كما يظهر التقرير.

وبينما تعد هذه المشكلة أكبر في أميركا الشمالية، إلا أن إفريقيا وآسيا تشهدان أيضاً اتجاهات تصاعدياً في هذا المجال. ويدعو التقرير إلى تنفيذ وتوسيع نطاق التدخلات الرامية إلى ضمان الوصول إلى الأطعمة المغذية وكسر دورة سوء التغذية بين الأجيال، ويقول إن السياسات يجب أن تولي اهتماماً خاصاً للمجموعات الأكثر عرضة للعواقب الضارة المترتبة على سوء الوصول إلى الغذاء، وهي الأطفال الرضع، والأطفال دون سن الخامسة، والأطفال في سن المدرسة، والمراهقات، والنساء.

وفي الوقت نفسه، يجب إحداث تحول مستدام نحو الزراعة ونظم الأغذية الحساسة للتغذية التي يمكن أن توفر الغذاء الآمن والعالي الجودة للجميع.



كاريكاتير

تأخر توزيع الكتب المدرسية لبعض المراحل !!



الرياض
@abdulaziz_rabea
www.alriyadh.com

الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاحد 29 ذو الحجة 1439 هـ
- 9 سبتمبر 2018م

<http://worldcup.alriyadh.com/1703333>



عكاظ
@salemalhilali1

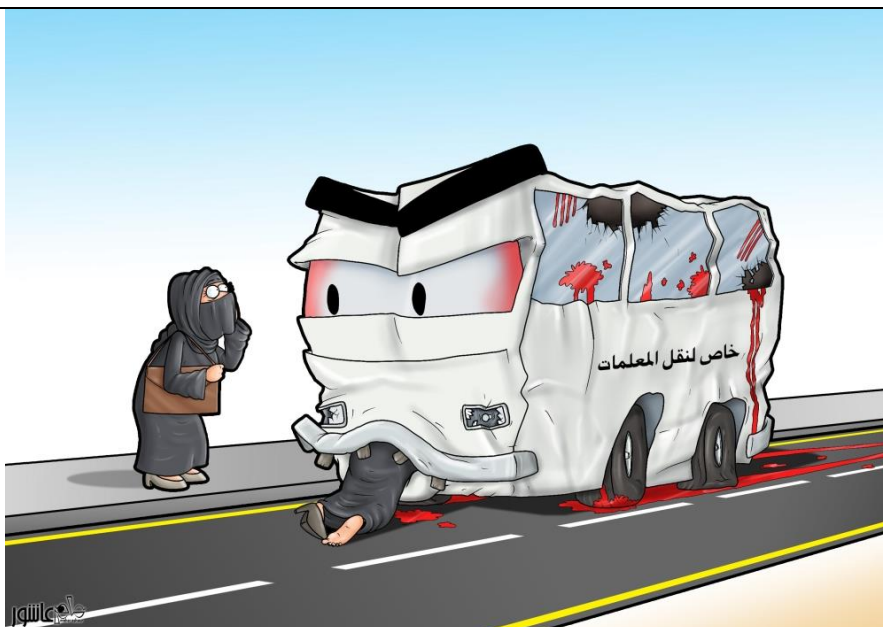
عكاظ
لبنان الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد
29 ذو الحجة 1439 هـ - 9
سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article>







الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2
محرم 1439 هـ - 12 سبتمبر
2018م

[http://www.alhayat.com/a
rticle/4602627](http://www.alhayat.com/article/4602627)

إيران وروسيا



المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء
2 محرم 1439 هـ - 12 سبتمبر
2018م

[https://www.al-
madina.com/article/58892
5](https://www.al-madina.com/article/588925)

المصدر: جريدة عكاظ الخميس
3 محرم 1440 هـ - 13 سبتمبر
2018م

[https://www.okaz.com.sa/
article/1671118](https://www.okaz.com.sa/article/1671118)



المصدر: جريدة المدينة الخميس
3 محرم 1440 هـ - 13 سبتمبر
2018م

[https://www.al-
madina.com/article/58903](https://www.al-madina.com/article/58903)
7

